الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي و البحث العلمي
جامعة الشهيد حمه لخضر – الوادي –
كلية العلوم الاقتصادية التجارية و علم التسيير
قسم : العلوم الإقتصادية

أطروحة مقدّمة لاستكمال متطلبات شهادة دكتوراه الطور الثالث في العلوم الاقتصادية.

تخصص: تحليل اقتصادي

أثر الإنفاق الحكومي على معدل التضخم في الدول المغاربية دراسة مقارنة : الجزائر، تونس، المغرب للفترة 1990-2018

من اعداد الطالب: صلاح الدين سويسي

نوقشت واجزيت علنا بتاريخ: 2022/05/19

أمام لجنة المناقشة المكوّنة من السّادة:

أ.د. رياض ريمي	أستاذ	جامعة الوادي	رئيسا
أ.د. هشام لبزة	أستاذ	جامعة الوادي	مشرفا ومقررا
د. عقبة ريمي	أستاذ محاضر– أ–	جامعة الوادي	مشرفا مساعدا
د. ناجية صالحي	أستاذ محاضر– أ–	جامعة الوادي	مناقشا
د. نصر ضو	أستاذ محاضر– أ–	جامعة الوادي	مناقشا
د. طه بلحبيب	أستاذ محاضر– أ–	جامعة تبسة	مناقشا
د. رياض زلاسي	أستاذ محاضر– أ–	جامعة البويرة	مناقشا

السنة الجامعية: 2022/2021

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

إهـداء

إلى كل من في الوجود بعد الله ورسوله ....أمـــــي الغــالية

إلى روح والدي الطاهرة الزكية تغمدها الله برحمته الواسعة

إلى زوجتي الغالية

إلى ابني محمد البشير

إلى رياحين حياتي إخوتي وأخواتي

إلى كل الأصدقاء و الأحباء

إلى زملائي وجميع الموظفين بثانوية ورماس... إلى كل من شاركني هذا المشوار الصعب ...إليك يا من أعطيتني الكثير من دروب العلم والمعرفة ...أستاذي الفاضل هشام لبزة.

صلاح الدين سويسي

شكر و عرفان

اللهم لك الحمد حمدا يفوق حمد الحامدين، ولك الشكر، شكرا يَفْضُلُ شكر الشاكرين

أتوجه بآيات الشكر وخالص الثناء إلى الأستاذ الفاضل *هشام لبزة* الذي تفضل مشكورا بالإشراف على هذه المذكرة، إرشادا وتوجيها، حتى ظهرت المذكرة على الصورة التي عليها.

وأتوجه بالشكر كذلك، إلى أساتذتي في كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، الذين كانوا منارة علم ومعرفة لي ولزملائي

كما أغتنم هذه المناسبة، وأتقدم بالشكر والتقدير إلى الأساتذة الأجلّاء في لجنة المناقشة الذي سيكسبون هذه الأطروحة قيمة أخرى بآرائهم وتوجيهاتهم السديدة.

كذلك أشكر كل من ساعدني على إتمام هذه المذكرة ومد لي يد المساعدة وزودني بالمعلومات أخص بالذكر الدكتور طه بلحبيب من جامعة تبسة، الدكتور توفيق خذري من جامعة تبسة، الدكتور زكرياء جرفي من جامعة بسكرة، الدكتور هشام عياد من جامعة تلمسان داعيا المولى عز وجل أن يجزيهم خير الجزاء وأن يجعل ذلك في ميزان حسناتهم. إنه نعم المولى ونعم النصير.

صلاح الدين سويسي

الملخـــص

أثر الإنفاق الحكومي على معدل التضخم في الدول المغاربية دراسة مقارنة : الجزائر، تونس، المغرب للفترة 1990–2018

ملخص:

هدفت هذه الدراسة إلى قياس أثر الإنفاق الحكومي على معدل التضخم من خلال دراسة مقارنة لبعض الدول المغاربية (الجزائر، تونس، المغرب) للفترة الممتدة من 1990 إلى 2018، وبغية تحقيق هدف الدراسة تم الاعتماد على متغيرات: معدل التضخم و الإنفاق والحكومي، العرض النقدي، معدل النمو الإقتصادي، ولتقصي الأثر تم إستخدام نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية المتباطئة ARDL، وبناء عليه توصلت الدراسة إلى وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين الإنفاق الحكومي ومعدل التضخم في الدول محل الدراسة، حيث أن زيادة الإنفاق الحكومي ب1% تؤدي إلى انخفاض معدل التضخم ب 0.93% في الجزائر و 0.56 %في تونس و0.50 %في المغرب.

الكلمات المفتاحية: إنفاق حكومي، معدل تضخم، معدل نمو اقتصادي، نموذج ARDL

تصنيف JEL: C51, N1 ,E31 , H50

Impact of government spending on inflation rate in the Maghreb countries, a comparative study: Algeria, Tunisia, and Morocco for the period from 1990 to 2018

Abstract

This study aimed to measure the impact of government spending on the inflation rate through a comparative study of some Maghreb countries (Algeria, Tunisia, Morocco) for the period from 1990 to 2018, In order to achieve the objective of this study, the following variables were used: inflation and government spending, money supply, economic growth rate. To investigate the effect, an autoregressive ARDL model was used. Accordingly, the study found that there is a long-term equilibrium relationship between government spending and the inflation rate in the countries under study. Whereas, an increase in government spending by 1% leads to a decrease in the inflation rate by 0.93% in Algeria, 0.56% in Tunisia and 0.50% in Morocco.

Keywords: government spending, inflation rate, economic growth rate, ARDL model

JEL rating: C51, N1 , E31 , H50

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات

الموضوع	الصفحة
الاهداء	
شكر وعرفان	
الملخص	
فهرس المحتويات	II - I
قائمة الجداول	III
قائمة الأشكال	IV
قائمة الرموز والاختصارات	V
قائمة الملاحق	VII-VI
المقدّمة	أ-د
الفصل الأول: الإنفاق الحكومي والتضخم في الأدبيات النظرية	
تمهيد	02
المبحث الأول: الاطار النظري للإنفاق الحكومي	03
المطلب الأول: ماهية الانفاق الحكومي	03
المطلب الثاني: تقسيمات النفقات العمومية	06
المطلب الثالث: آثار الانفاق الحكومي	09
المطلب الرابع: تطور النفقات العامة وأسباب تزايدها	15
المبحث الثاني: الاطار النظري للتضخم	21
المطلب الأول: ماهية التضخم	21
المطلب الثاني: النظريات الاقتصادية المفسرة للتضخم	35
المطلب الثالث :أسباب نشوء التضخم وآثاره	39
المطلب الرابع: طرق علاج التضخم	45
المبحث الثالث: العلاقة النظرية بين الإنفاق الحكومي والتضخم	49
المطلب الأول: النظريات التي تطرقت للعلاقة بين الإنفاق الحكومي والتضخم	49
المطلب الثاني: أهم الدراسات العربية التي تطرقت للعلاقة بين الإنفاق الحكومي والتضخم	54
المطلب الثالث: أهم الدراسات الأجنبية التي تطرقت للعلاقة بين الإنفاق الحكومي والتضخم	58
المطلب الرابع: موقع الدراسة الحالية من الدراسات السابقة	61

خلاصة الفصل الأول	69
الفصل الثاني: نمذجة قياسية حول الانفاق الحكومي والتضخم دراسة مقارنة الجزائر، تونس، المغرب للفترة 1990-2018.	
تمهيد	71
المبحث الأول: دراسة وصفية للإنفاق الحكومي والتضخم في الجزائر، تونس، المغرب	72
المطلب الأول: دراسة وصفية للإنفاق الحكومي والتضخم في الجزائر	72
المطلب الثاني: دراسة وصفية للإنفاق الحكومي والتضخم في تونس	80
المطلب الثالث: دراسة وصفية للإنفاق الحكومي والتضخم في المغرب	85
المبحث الثاني: التحليل القياسي لأثر الانفاق الحكومي على معدل التضخم في الدول المغاربية: الجزائر، تونس، المغرب للفترة 1990-2018	90
المطلب الأول: تقديم منهجية الدراسة	90
المطلب الثاني: التحليل القياسي لأثر الإنفاق الحكومي على معدل التضخم في الجزائر للفترة 1990-2018	92
المطلب الثالث: التحليل القياسي لأثر الإنفاق الحكومي على معدل التضخم في تونس للفترة 1990-2018	101
المطلب الرابع: التحليل القياسي لأثر الإنفاق الحكومي على معدل التضخم في المغرب للفترة 1990-2018	110
خلاصة الفصل الثاني	121
الخاتمة	123
قائمة المراجع	129
الملاحق	141

قائمة الجداول

قائمة الجداول

رقم الجدول	العنوان	الصفحة
01-01	أهم الدراسات السابقة العربية	63
02-01	أهم الدراسات السابقة الأجنبية	66
01-02	متغيرات الدراسة بالنسبة للجزائر	93
02-02	استقرارية السلاسل الزمنية عند المستوى بالنسبة للجزائر	94
03-02	استقرارية السلاسل الزمنية عند الفرق الأول بالنسبة للجزائر	94
04-02	نتائج إختبار التكامل المشترك بإستخدام منهج الحدود Bounds test بالنسبة للجزائر	95
05-02	تقدير نموذج الأجل الطويل بالنسبة للجزائر	97
06-02	تقدير نموذج الأجل القصير بالنسبة للجزائر	98
07-02	إختبارات صحة وجودة النموذج بالنسبة للجزائر	100
08-02	متغيرات الدراسة بالنسبة لتونس	102
09-02	استقرارية السلاسل الزمنية عند المستوى بالنسبة لتونس	103
10-02	استقرارية السلاسل الزمنية عند الفرق الأول بالنسبة لتونس	103
11-02	نتائج إختبار التكامل المشترك بإستخدام منهج الحدود Bounds test بالنسبة لتونس	104
12-02	تقدير نموذج الأجل الطويل بالنسبة لتونس	106
13-02	تقدير نموذج الأجل القصير بالنسبة لتونس	107
14-02	إختبارات صحة وجودة النموذج بالنسبة لتونس	109
15-02	متغيرات الدراسة بالنسبة للمغرب	111
16-02	استقرارية السلاسل الزمنية عند المستوى بالنسبة للمغرب	112
17-02	استقرارية السلاسل الزمنية عند الفرق الأول بالنسبة للمغرب	112
18-02	نتائج إختبار التكامل المشترك بإستخدام منهج الحدود Bounds test بالنسبة للمغرب	113
19-02	تقدير نموذج الأجل الطويل بالنسبة للمغرب	115
20-02	تقدير نموذج الأجل القصير بالنسبة للمغرب	116
21-02	إختبارات صحة وجودة النموذج بالنسبة للمغرب	118
22-02	دراسة مقارنة بين نماذج : الجزائر، تونس، المغرب	120

قائمة الأشكال

قائمة الأشكـال

رقم الشكل	العنوان	الصفحة
01-01	الأثار الاقتصادية الغير مباشرة للنفقات العمومية	14
02-01	الدورة الخبيثة للتضخم	26
03-01	التضخم بفعل جذب الطلب	28
04-01	أثر الزيادة في الطلب الكلي على المستوى العام للأسعار في حالة التشغيل التام للموارد الإقتصادية	49
05-01	التضخم بدفع التكاليف	51
06-01	تسارع التضخم	52
01-02	تطور الإنفاق الحكومي ومعدل النمو والعرض النقدي في الجزائر للفترة 1990-2018	74
02-02	تطور التضخم في الجزائر للفترة 1990-2018	78
03-02	تطور الإنفاق الحكومي ومعدل النمو والتضخم في تونس للفترة 1990-2018.	81
04-02	تطور معدل التضخم في تونس للفترة 1990-2018.	83
05-02	تطور الإنفاق الحكومي ومعدل النمو والعرض النقدي في المغرب	86
06-02	تطور معدل التضخم في المغرب	88
07-02	نتائج إختيار فترات الإبطاء المثلى بالنسبة للجزائر	96
08-02	الاستقرار الهيكلي للنموذج بالنسبة للجزائر	99
09-02	نتائج إختيار فترات الإبطاء المثلى بالنسبة لتونس	105
10-02	الاستقرار الهيكلي للنموذج بالنسبة لتونس	108
11-02	نتائج إختيار فترات الإبطاء المثلى بالنسبة للمغرب	114
12-02	الاستقرار الهيكلي للنموذج بالنسبة للمغرب	117

قائمة الرموز والاختصارات

قائمة الاختصارات والرموز:

الرمز	التعريف
INFA	معدل التضخم والمعبر عنه بالأسعار التي دفعها المستهلكون (%) سنويا بالنسبة للجزائر
INFT	معدل التضخم والمعبر عنه بالأسعار التي دفعها المستهلكون (%) سنويا بالنسبة لتونس
INFM	معدل التضخم والمعبر عنه بالأسعار التي دفعها المستهلكون (%) سنويا بالنسبة للمغرب
GA	الانفاق الحكومي كنسبة من الناتج المحلي بالنسبة للجزائر
GT	الانفاق الحكومي كنسبة من الناتج المحلي بالنسبة لتونس
GM	الانفاق الحكومي كنسبة من الناتج المحلي بالنسبة للمغرب
GDPA	معدل النمو الاقتصادي والمعبر عنه بالنمو في نصيب الفرد من اجمالي الناتج المحلي بالنسبة للجزائر
GDPT	معدل النمو الاقتصادي والمعبر عنه بالنمو في نصيب الفرد من اجمالي الناتج المحلي بالنسبة لتونس
GDPM	معدل النمو الاقتصادي والمعبر عنه بالنمو في نصيب الفرد من اجمالي الناتج المحلي بالنسبة للمغرب
M2A	الكتلة النقدية والمعبر عنها بالمعروض النقدي بمعناه الواسع (% من اجمالي الناتج المحلي)بالنسبة للجزائر
M2T	الكتلة النقدية والمعبر عنها بالمعروض النقدي بمعناه الواسع (% من اجمالي الناتج المحلي)بالنسبة لتونس
M2M	الكتلة النقدية والمعبر عنها بالمعروض النقدي بمعناه الواسع (% من اجمالي الناتج المحلي)بالنسبة للمغرب
ARDL	نموذج الانحدار الذاتي للفجوات المتباطئة الموزعة
PP	اختبار فيليبس بيرون
t-statistic	إحصائية ستيودنت
F.statistic	إحصائية فيشر
I(0)	السلسلة الزمنية مستقرة عند المستوى
I(1)	السلسلة الزمنية مستقرة عند الفرق الأول
CUSUM	اختبار المجموع التراكمي للبواقي
CUSUM OF Squares	اختبار المجموع التراكمي لمربعات البواقي
J-B	القيمة الاحصائية لجاك بيرا

قائمة الملاحق

رقم الملحق	العنوان	الصفحة
01	تقسيم ميزانية التسيير في الجزائر حسب الوزارات	142
02	توزيع النفقات حسب القطاعات في الجزائر	143
03	تطورات متغيرات الدراسة في الجزائر خلال الفترة 1990 إلى 2018	144
04 – أ	نتائج دراسة الاستقرارية لنموذج الجزائر	145
04 – ب	نتائج التكامل المشترك لنموذج الجزائر	145
04 – ت	تقدير نموذج الأجل الطويل بالنسبة للجزائر	145
04 – ث	تقدير نموذج الأجل القصير نموذج تصحيح الخطأ بالنسبة للجزائر	146
04 – ج	نتائج اختبار لاجرانج للإرتباط التسلسلي للبواقي بالنسبة للجزائر	146
04 – ح	نتائج اختبار عدم ثبات التباين Heteroskedasticity Test ARCH بالنسبة للجزائر	146
04 – خ	نتائج إختبار التوزيع الطبيعي للأخطاء العشوائيةNormality Test Jack-Berra بالنسبة للجزائر	147
05	تطور متغيرات الدراسة في تونس للفترة 1990-2018	148
06 – أ	نتائج دراسة الإستقرارية لنموذج تونس	149
06 – ب	نتائج التكامل المشترك لنموذج تونس	149
06 – ت	تقدير نموذج الأجل الطويل بالنسبة لتونس	150
06 – ث	تقدير نموذج الأجل القصير نموذج تصحيح الخطأ بالنسبة لتونس	150
06 – ج	**نتائج اختبار لاجرانج للإرتباط التسلسلي للبواقي بالنسبة لتونس**	150
06 – ح	نتائج اختبار عدم ثبات التباين Heteroskedasticity Test ARCH بالنسبة لتونس	151
06 – خ	نتائج إختبار التوزيع الطبيعي للأخطاء العشوائيةNormality Test Jack-Berra بالنسبة لتونس	151
07	تطورات متغيرات الدراسة في المغرب خلال الفترة 1990 إلى 2018	152
08 – أ	نتائج دراسة الاستقرارية لنموذج المغرب	153
08 – ب	نتائج التكامل المشترك لنموذج المغرب	153
08 – ت	تقدير نموذج الأجل الطويل بالنسبة للمغرب	154
08 – ث	تقدير نموذج الأجل القصير نموذج تصحيح الخطأ بالنسبة للمغرب	154

08 - ج	نتائج اختبار لاجرانج للارتباط التسلسلي للبواقي بالنسبة للمغرب	
08 - ح	نتائج اختبار عدم ثبات التباين **Heteroskedasticity Test ARCH** بالنسبة المغرب	
08 - خ	نتائج إختبار التوزيع الطبيعي للأخطاء العشوائية-**Normality Test Jack Berra** بالنسبة للمغرب	

الفصل الأول

الإنفاق الحكومي والتضخم في الأدبيات النظرية

تمهيد

تسعى أي حكومة الحفاظ على استمرارها وخلق الثقة على المستوى الوطني والدولي ويتأتى ذلك من خلال اشباع حاجات ورغبات مواطنيها وزيادة إنتاجها الوطني ورفع معدل نموها الإقتصادي ومعالجة مشكلة البطالة، إضافة إلى تحقيق التوازن في ميزان المدفوعات والحفاظ على إستقرار الأسعار...الخ، ورغبة في تحقيق هذه الأهداف يتوجب عليها إتباع سياسة مالية مناسبة، حيث يعتبر الإنفاق الحكومي آداة مهمة من أدواتها يمكن الإعتماد عليه لتأثير على مختلف متغيرات الأنشطة الإقتصادية ومنها التضخم وقصد الإحاطة بالجوانب المتعلقة بالإنفاق الحكومي والتضخم سنعرض في هذا الفصل إلى ماهية الإنفاق الحكومي، تقسيماته، آثاره، تطوره وأسباب تزايده وكذا التضخم من خلال ماهيته والنظريات المفسرة له، أسباب نشؤه وآثاره وطرق علاجه، وفي الأخير تطرقنا إلى العلاقة النظرية التي تربط بين الإنفاق الحكومي والتضخم، وتم ذلك من خلال تقسيم هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث:

- المبحث الأول: الإطار النظري للإنفاق الحكومي
- المبحث الثاني: الإطار النظري للتضخم
- المبحث الثالث: العلاقة النظرية بين الإنفاق الحكومي والتضخم

المبحث الأول: الاطار النظري للإنفاق الحكومي

تعتبر السياسة المالية أحدى أدوات الدولة التي تستخدمها لمعالجة إقتصادها لسد الثغرة تضخمية كانت أو إنكماشية من خلال التأثير على حجم الطلب الكلي الفعال وتتضمن السياسة المالية جانب الإيرادات وجانب النفقات (الإنفاق الحكومي)، حيث يعتبر جانب النفقات أهم جزء من تلك السياسة لأنه يعتبر المؤشر الأساسي على الطلب الكلي وبالتالي يتم من خلاله تصحيح ومعالجة الاختلالات في النشاط الإقتصادي وبالتالي سوف يتم من خلال هذا المبحث التطرق للإنفاق الحكومي، تقسيماته، آثاره، تطوره وأسباب تزايده.

المطلب الأول: ماهية الإنفاق الحكومي

تستخدم الدولة إنفاقها الحكومي الذي يعتبر إحدى الأدوات الرئيسية لتحقيق أهدافها الإقتصادية المرجوة، لذلك نجد أن الإنفاق الحكومي يختلف ويتعدد في تقسيماته تبعا لطبيعة استعماله.

الفرع الأول: تعريف الانفاق الحكومي

الانفاق الحكومي هو مجموعة من المصروفات التي تقوم الدولة بأنفاقها في شكل كمية معينة من المال خلال فترة زمنية معينة من أجل إشباع حاجات معينة للمجتمع الذي تنظمه هذه الدولة.[1]

كما يعرف على أنه:

" مبلغ من النقود يخرج من الذمة المالية للدولة بهدف إشباع حاجات عامة". [2]

"هو مبالغ من المال يخرج من خزانة الدولة سدادا لحاجة عامة".[3]

من خلال هذه التعاريف يتضح أن الانفاق الحكومي يقوم على ثلاثة عناصر أساسية:

[1]– بتول مطر الجبوري، دعاء محمد الزاملي ، دور الانفاق الحكومي في تحقيق الاستقرار الاقتصادي في العراق للمدة (2003 ،2012)، مجلة القادسية للعلوم الادارية والاقتصادية المجلد16، العدد1، 2014، ص192.

[2]– باهر محمد علتم، المالية العامة أدواتها الفنية وآثارها الاقتصادية، مكتبة الآداب، مصر، 1998، ص71.

[3]– عبد المنعم فوزي، المالية العامة والسياسة المالية، دار النهضة العربية للطبع والنش، لبنان ،1971، ص41.

✓ **أنه مبلغ نقدي:**

يتجسد تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي عن طريق الانفاق و الذي يتمتع بالطابع النقدي ، و هذا ما يلغي جميع الاستخدامات التقليدية التي كانت مستعملة في السابق من طرف الدولة كالوسائل العينية و تقديم مزايا معنوية حيث كان يقدم للأفراد الذين يؤدون هذه الخدمات شيء عيني أو معنوي كالألقاب والأوسمة، بهدف الحصول على احتياجاتها من خدمات عامة التي توفرها للمجتمع .

لكن الفكر الحديث عرف توسع في استعمال النقود فقد تم استبدال الوسائل العينية و إحلالها بالأسلوب النقدي للدفع في جميع المعاملات الحكومية لإشباع حاجات المجتمع، حيث تجاوز عصر الاقتصاد العيني و أسلوب المقايضة في التبادل، و بهذا فإنه لا يندرج ضمن الانفاق الحكومي إلا ما تنفقه الدولة في صورة نقود فقط و كل ما تنفقه الدولة بصورة عينية كتقديم خدمات دون مقابل و الإعفاءات التي تمنحها لبعض موظفي الدولة كالإعفاء من دفع مستحقات إيجار المساكن أو نفقات العلاج و التعليم و أجور المواصلات.[1]

ومنه يجب التنويه أن الانفاق لا يتم إلا بالقانون أي أن السلطة التشريعية هي التي تعطي الترخيص لصرف المبلغ المحدد.[2]

✓ **يصدر عن جهة عامة:**

أي أن الجهة التي تتولى الإنفاق هي الدولة من خلال أجهزتها المختلفة، ضمن القوانين المعمول بها والمقرة من السلطة التشريعية.[3]

✓ **اشباع حاجة عامة:**

إن الهدف الأساسي للنفقة العامة هو تلبية الحاجات العامة ، لذلك أوجدت سلطات الدولة قيود على حق اقتراح النفقات لكي لا يتم استغلال المال العام لأغراض شخصية فتسيء الأجهزة الإدارية المختصة استخدام هذا الحق ، كما اعتمدت أدوات الرقابة على هذه الأجهزة عند استخدامها للأموال العامة حتى لا تخرج هذه النفقات عن هدفها المحدد.[4]

[1]– محمود حسين الوادي، زكريا احمد عزام ، مبادئ المالية العامة ، دار المسيرة للنشر و التوزيع ، عمان الأردن، 2007، ص ص.118-119

[2]– علي خليل، المالية العامة، دار زهران للنشر والتوزيع، عمان، 2000 ، ص90.

[3]– طارق الحاج، المالية العامة، دار صفاء للنشر و التوزيع عمان، ط1، 2009 ، ص 122.

[4]– فتحي أحمد ذياب عواد ،اقتصاديات المالية العامة ، دار الرضوان للنشر و التوزيع ، عمان الأردن، 2013، ص ص 60-61.

الفرع الثاني :العوامل المحددة للإنفاق الحكومي

هناك العديد من العوامل المحددة للإنفاق الحكومي سنعرضها فيما يلي:

أولا: طبيعة النظام الاقتصادي القائم

اختلاف النظم الاقتصادية من حيث خلفيتها المذهبية وفي نظرتها إلى الفرد والملكية، حيث أن هناك نظم تقوم على الفردية والحرية ، ونظم أخرى تقوم على تدخل الدولة.

تنطلق المذهبية الفردية من ضرورة ترك الحرية للأفراد في ممارسة النشاط الاقتصادي حيث أن التنافس بينهم هو الذي يؤدي إلى احداث التوازن الاقتصادي ويتوقف دور الدولة على أدائها لمهام الدولة الحارسة. وبالتالي يكون حجم الانفاق بحجم ما يمكن الدولة من اداء وظائفها التقليدية فقط، وهنا يكون حجم الانفاق في اقل مستوى له.

أما في ظل تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي فإن دور الانفاق يزداد أهمية، لان الدولة هنا تكون مجبرة للقيام بوظائف أخرى مثل استغلالها لبعض المشاريع ، وتقديم خدمات مجانية او بأسعار شبه مجانية للفئات ذات الدخل المحدود.[1]

ثانيا: العوامل الاقتصادية الخاصة بمستوى النشاط الاقتصادي العام في الدولة

حيث ان الانفاق الحكومي من أهم الوسائل في احاث التوازن الاقتصادي والاجتماعي وفي التأثير على حجم الطلب الكلي الفعلي، وبالتالي على مستوى الاقتصاد ككل ومن ثم يمكن تحديد حجم الانفاق الذي يحقق الاستقرار القائم على توازن الانتاج مع الطلب الكلي.[2]

ثالثا: القدرة التمويلية للاقتصاد:

قدرة الدولة على تغطية نفقاتها مرتبط بالحصول على الموارد الضرورية، ذلك لان قدرة الدولة التمويلية تبقى محدودة بالرغم من تنوع مظاهرها.

تنقسم القدرة التمويلية للاقتصاد الى جزئين:

[1] – عبد المجيد قدي، المدخل الى السياسات الاقتصادية الكلية دراسة تحليلية تقييمية، ديوان المطبوعات الجامعية،الجزائر،2003، ص183.

[2] – سوزي عدلي ناشد، أساسيات المالية العامة، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت–لبنان، 2009م، ص60.

1- القدرة التكليفية: وتتعلق بمدى قدرة الدولة على تمويل ايراداتها العامة عن طريق الضرائب ،حيث يتعلق الأمر بالحد الذي يمكن أن تصله الدولة في الاقتطاعات الضريبية.

2- القدرة الاقراضية: وتتعلق بمدى قدرة الدولة الى اللجوء الى الاقراض العام، حيث أن هذا الأمر مرتبط بالقدرة على التسديد وعلى سمعتها في الأسواق المالية.

وعلى العموم فإن قدرة الدولة على الاقتراض تزداد كلما استطاعت تعبئة الادخار وعلى مدى قوة الدوافع للاستثمار.[1]

المطلب الثاني: تقسيمات النفقات العمومية

على العموم لا يوجد تقسيم موحد للنفقات العامة تتبعه جميع الدول وانما هناك العديد من التقسيمات تتحدد حسب الأولويات الخاصة بكل دولة.

الفرع الأول: التقسيمات النظرية للنفقات العامة

أولا: التقسيم الوظيفي لنفقات العامة: وتنقسم النفقات العامة في هذا المعيار حسب الوظائف التي تؤديها الدولة والغرض منها.

1- النفقات الإدارية للدولة

و تتعلق بكل النفقات التي تخص إدارة المرافق العامة و الضرورية لقيام الدولة بوظائفها و تضم نفقات الدفاع ، الأمن، العدالة، الأجور، و ما في حكمها للعاملين بالدولة و يدخل ضمن النفقات الإدارية أيضا نفقات رئيس الدولة و السلطة التشريعية.[2]

2- النفقات الاجتماعية للدولة

وتضم النفقات التي تهدف إلى تلبية الأغراض الاجتماعية للدولة، أي النفقات الخاصة بتحقيق الأهداف الاجتماعية للمواطنين، كتأمين إمكانيات التعليم و الصحة و إعانة الفئات المحرومة في المجتمع و المحدودة الدخل وإعانة البطالين بحيث توجه هذه النفقات نحو قطاعات التعليم، الصحة، النقل، السكن و تمثل

[1]- عبد المجيد قدي، المدخل الى السياسات الاقتصادية الكلية دراسة تحليلية تقييمية، مرجع سبق ذكره، ص ص 185-186.

[2]- عبد المطلب عبد الحميد ، السياسات الاقتصادية على المستوى القومي(تحليل كلي) ، مجموعة النيل العربية ، القاهرة ، 2002، ص 58.

نفقات التعليم أهم بنود النفقات الاجتماعية ، كونها تساهم في تقدم المجتمعات في كل البلدان النامية منها والمتقدمة. [1]

3- النفقات الاقتصادية للدولة

هي النفقات التي تقوم بها الدولة بغية تحقيق أهداف اقتصادية مثل المشاركة في النشاط الاقتصادي من خلال الاستثمارات في المشاريع الاقتصادية المتنوعة ، و الإعانات و المنح الاقتصادية التي تمنحها الدولة بهدف زيادة الإنتاج، والنفقات التي تعمل على دعم الاقتصاد القومي بالخدمات الأساسية كالطاقة و النقل و الإنفاق على البنى التحتية .[2]

ثانيا- التقسيم حسب الدورية والانتظام :وتنقسم وفق هذا المعيار إلى نفقات عادية وغير عادية.

1- النفقات العادية*

وهي تلك النفقات التي يتم من خلالها تغطية الايرادات العادية كالضرائب ومداخيل أملاك الدولة، حيث يكون ظهورها في الميزانية بصفة دائمة ومنتظمة، وتستخدم لا شباع الحاجات الدائمة للدولة مثل :الأجور، التعويضات...الخ.

2- النفقات غير العادية *

وهي تلك النفقات التي تغطيها الايرادات الغير عادية كالقروض، حيث لا تظهر في الميزانية بصفة دائمة ولا يتم تكرارها بانتظام، حيث أنها نفقات ذات طبيعة استثنائية تظهر إلا في الحالات الطارئة مثل الحروب والكوارث الطبيعية...الخ وهي نفقات لا يتم تكرارها سنويا.[3]

لكن مع مرور الزمن تلاشى الحد الفاصل بين النفقات العامة العادية والغير عادية، حيث أن النفقات التي كانت تعتبر غير عادية من وجهة الفكر التقليدي للمالية العامة أصبحت تعد من النفقات العادية وفق المنظور

[1]- محرزي محمد عباس، اقتصاديات المالية العامة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر ، 2008، ص ص 70-71.

[2]- خالد شحادة الخطيب، أحمد زهير شامية، أسس المالية العامة، دار وائل للنشر، الأردن، 2008، ص63.

* النفقات العادية تسمى أيضا نفقات جارية.

* النفقات الغير عادية تسمى أيضا بالنفقات الاستثمارية أو الرأسمالية.

[3] - محمد إبرا هيم عبد اللاوي، المالية العامة، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2017 ، ص110.

الحديث للمالية العامة، على اعتبار أن البلدان النامية تلجأ للاقتراض حتى تمول مشاريعها التنموية، كما ان النفقات المتعلقة بالإحداثات الجديدة تتكرر كل سنة مالية بنوعها لا بذاتها.[1]

ثالثا– تقسيم النفقات من حيث السلطة القائمة بها

يرتكز تقسيم النفقات الى وطنية و محلية و معيار مجال شمولية النفقة العامة و مدى استفادة افراد المجتمع منها :

1– النفقات الوطنية (مركزية): هي تلك النفقات التي ترد في ميزانية الدولة و تتولى الحكومة الاتحادية، و المركزية القيام بها : مثل نفقة الدفاع الوطني، القضاء و الامن.

2 – النفقات المحلية (الاقليمية): هي تلك النفقات التي تتكفل بها الجماعات المحلية كالولايات و البلديات حيث ترد في ميزانية هذه الهيئات مثل توزيع الماء و الكهرباء و الموصلات داخل الاقليم أو المدينة.[2]

رابعا – تقسيم النفقات حسب طبيعتها

1– **النفقات الحقيقية**: وهي النفقات الضرورية التي تسير المرافق العامة كنفقات الادارة العامة والمحلية والأمن والدفاع، وتتمثل على بند الأجور ونفقات شراء المهمات التي تحتاجها الادارة الحكومية.[3]

2– **النفقات التحويلية**: هي تلك النفقات التي لا يترتب عليها حصول الدولة على مقابل من السلع والخدمات، أو رؤوس أموال حيث تقوم الدولة بموجبها على تحويل جزء من الدخل القومي من الطبقات الاجتماعية مرتفعة الدخل إلى الطبقات الاجتماعية المحدودة الدخل ومن أمثلتها الاعلانات والمساعدات الاقتصادية ، وهي التي تمنح من قبل الدولة لبعض المشروعات الخاصة والعامة بفرض أثمانها لرفع معدلات أرباحها أو زيادة حجم انتاجها. وقد تأخذ شكل الاعفاء من الضريبة واعانات اجتماعية، وهي التي تمنحها الدولة استجابة فردية كالفقر أو وقوع كارثة، أو حاجة اجتماعية كقصد زيادة السكان لغرض تشجيع النسل.[4]

وتنقسم النفقات التحويلية إلى ثلاثة أنواع:[5]

[1]– حسن عواضة، المالية العامة: "دراسة مقارنة في الموازنة –النفقات– الواردات العامة"، دار النهضة العربية،بيروت،ط1، 1978، ص349.

[2]– محرزي محمد عباس اقتصاديات المالية العامة، ديوان المطبوعات الجامعية ،الجزائر، 2005، ص 92

[3]– حامد عبد المجيد دراز، مبادئ المالية العامة، منشورات الحلبي الحقوقية، مصر، 2003،ص273.

[4]– سوزي عادلي ناشد، أساسيات المالية العامة، مرجع سبق ذكره، ص39.

[5]– اعمر يحياوي، مساهمة في دراسة المالية العامة، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، بوزريعة–الجزائر–، 2005،ص41.

أ- النفقات التحويلية الاجتماعية: الاعانات والتأمينات الاجتماعية.

ب- النفقات التحويلية الاقتصادية: مثل الإعانات المخصصة للاستثمار والاعانات الضريبية.

ت- النفقات التحويلية المالية: مثل أقساط فوائد الدين العام.

الفرع الثاني: التقسيمات الوضعية للنفقات العمومية:

تبنى هذه النفقات على مرجعيات تاريخية، وظيفية، سياسية أو إدارية، ولا تبنى دائما على المعايير العلمية السالفة الذكر حيث تتغير من دولة لأخرى أو حتى داخل الدولة ذاتها أي لا تثبت بتغير الزمان والمكان، ويمكن تقسيمها حسب قابلية التقليص حيث يمكن التمييز بين النفقات القابلة للتقليص التي تقيد في وقت تقدير النفقات العمومية حيث والتي يتم اللجوء إليها في حالة عدم كفاية الايرادات، و بين النفقات الغير قابلة للتقليص في المدى القصير والمتوسط كأجور العمال.[1]

المطلب الثالث: آثار الانفاق الحكومي

يتمثل أثار الانفاق الحكومي في الآثار المباشرة والتي تؤثر على كل من الإنتاج الوطني، الاستهلاك، إعادة توزيع الدخل، أثر على التشغيل والآثار غير المباشرة والتي تشمل كل من أثر المضاعف وأثر المعجل.

الفرع الأول :الأثار الاقتصادية المباشرة

للإنفاق الحكومي تأثير على الجوانب الإقتصادية من خلال:

أولا: آثر الإنفاق الحكومي على الانتاج القومي

من المعلوم أن الإنتاج القومي لأية دولة يتوقف على نوعين من العوامل هما:

1- المقدرة الإنتاجية القومية: أو ما يطلق عليها العوامل المادية للإنتاج، حيث تشمل كلا من الموارد الطبيعية للدولة، وعنصر العمل فيها، ورأس المال العيني، والفن الإنتاجي المستخدم في العملية الإنتاجية.

2- **الطلب الفعلي:** أو الطلب على السلع الاستهلاكية والطلب على السلع الاستثمارية(الناتج القومي الجاري).

[1]- محرزي محمد عباس، اقتصاديات المالية العامة، مرجع سبق ذكره، ص92.

حيث أن الإنفاق العام ينقسم إلى إنفاق عام رأسمالي (**استثماري أو إنتاجي**) وإنفاق عام استهلاكي (**جاري**)، ويشكل الإنفاق العام جزءاً مهماً من مكونات الطلب الفعلي، وهو ما يؤثر تأثيراً مباشراً في حجم الإنتاج، بشرط أن يكون مستوى النشاط الاقتصادي أقل من مستوى التشغيل الكامل لعوامل الإنتاج وأن يتمتع الجهاز الإنتاجي بالمرونة اللازمة التي تسمح بانتقال عناصر الإنتاج بين النشاطات الاقتصادية المختلفة. حيث يلاحظ أن الإنفاق العام الاجتماعي بنوعيه، سواء التحويلات الاجتماعية العينية مثال ذلك المبالغ التي تخصص لإنتاج سلع وخدمات تستخدم في تحقيق أغراض اجتماعية، كالأغراض الصحية والثقافية والتعليمية والإسكان.[1]

ثانيا: أثر الانفاق الحكومي على الاستهلاك

يؤثر الإنفاق الحكومي على الاستهلاك بطريقة مباشرة عن طريق ما يحدث من زيادة أولية على السلع الاستهلاكية بسبب هذا الانفاق ، ويمكن ملاحظة هذا النوع من الآثار المباشرة للأنفاق العام في الاستهلاك الوطني من خلال النفقات التي توزعها الدولة على الأفراد في صورة أجور أو مرتبات حيث يخصص نسبة كبيرة منها لإشباع الحاجات الاستهلاكية من السلع والخدمات.[2]

ثالثا: أثر الانفاق الحكومي على الادخار

زيادة الاستهلاك مع ثبات الدخل يؤدي إلى انخفاض الادخار مما ينعكس سلبا على الاستثمار الذي يؤثر هو الآخر على الإنتاج، تكون نفس النتائج عندما يزيد الاستهلاك بمعدل يفوق الدخل الوطني.

بالتالي مما سبق يتضح أنه إذا زاد الإنفاق العام بمعدل يفوق الإيرادات فإن الأثر يكون سالبا على الادخار الوطني والعكس بالعكس.[3]

رابعا: أثر النفقات العامة على توزيع الدخل

إن الهدف من وراء هذه الأنواع المتعددة من النفقات هو إعادة توزيع الدخل أي تغيير حالة توزيع الدخل من حالة اللاعدل إلى حالة العدالة مما يؤدي الى بالتقارب ما بين فئات المجتمع المتباعدة ويحدث نوعا من

[1]- علي سيف علي المزروعي، أثر الإنفاق العام في الناتج المحلي الإجمالي دراسة تطبيقية على دولة الإمارات العربية المتحدة خلال السنوات (1990-2009)، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية ، المجلد 28، العدد 01، 2012، ص 621.

[2]- بربار نور الدين، أثر التوسع في النفقات العامة على الناتج المحلي الإجمالي- دراسة قياسية لحالة الجزائر للفترة(1990-2015)، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية، العدد 07، 2007،ص ص 572-573.

[3]- درواسي مسعود، السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي حالة الجزائر 1990-2004، أطروحة مقدمة لنيل دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، السنة الجامعية 2005-2006، ص 174.

العدالة الاجتماعية فيما بينها، فللتحقيق إعادة توزيع الدخل الوطني بين أفراد طبقات المجتمع لابد من وجود تعاون بين الضرائب والنفقات العامة، فالضرائب التصاعدية تساهم في اقتطاع جزء هام من دخول الطبقات الغنية، وعن طريق النفقات العامة يمكن تحويلها إلى ذوي الدخول المنخفضة عن طريق أشكال متعددة (اعانات نقدية كإعانات الشيخوخة والبطالة، منح التقاعد، الإعانات المدرسية والصحية...الخ)، فهي تساعد الطبقات الفقيرة في تحسين مستواها وفي إعادة توزيع الدخل لصالحها ، كما أن دعم الدولة للسلع الاستهلاكية الأساسية ليست الا زيادة في دخول الطبقات الفقيرة بطريق غير مباشر.

وليس من السهل تقدير درجة إعادة توزيع الدخل بين أفراد أو الفئات في المجتمع، إلا أن بعض المفكرين الاقتصاديين يرون أنه يمكن حساب إعادة توزيع الدخل لفرد أو فئة معينة وذلك من خلال معرفة الالتزام الضريبي الواقع على عاتق هذا الفرد أو الفئة، ومقارنته مع النفقات العامة التي يتلقاها ،فإذا كان مقدار النفع أقل من مقدار العبء فان إعادة توزيع الدخل لم تكن في صالح هذا الفرد أو الفئة والعكس صحيح .

إذا لا بد من التنسيق بين النفقات العامة والايرادات العامة ، وفي هذه الحالة يكون تأثير الانفاق العام

على توزيع الدخل مباشرا أو غير مباشر كم يلي :

1- يكون أثر الانفاق العام على نمط توزيع الدخل مباشرا عن طريق تزويد فئات معينة ببعض السلع

والخدمات بثمن أقل من قيمتها في السوق .

2- يكون أثر الانفاق العام على نمط توزيع الدخل غير مباشر من خلال الاعانات الموجهة للمنتجين والمستثمرين من أجل دفع عجلة الانتاج وتوفير مختلف السلع والخدمات بأقل لأسعار لفائدة أفراد المجتمع.[1]

خامسا: أثر النفقات العمومية على التشغيل

يمكن توضيح أثر النفقات العامة على التشغيل من خلال استعمال هذه النفقات في التوظيف في القطاع العمومي، وهذه النفقات تكون على شكل أجور أو مرتبات، وذلك يؤدي إلى تزايد حجم القطاع العام و التكاليف المالية للدولة، كما يمكن التأثير على التشغيل من خلال النفقات العامة عن طريق استثمار هذه

[1]- بن عزة محمد، ترشيد سياسة الإنفاق العام بإتباع منهج الانضباط بالأهداف، دراسة تحليلية قياسية لدور الانفاق العام في تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية في الجزائر، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة أبو بكر بلقايد – تلمسان – السنة الجامعية 2014-2015، ص ص39-40.

الأموال، وبالتالي خلق مناصب شغل جديدة وزيادة الإنتاج الوطني، وهذا ما اهتم به كينز في معالجته لموضوع البطالة وأسبابها، حيث انتقد الفكر الكلاسيكي القائم على أن العرض هو الذي يخلق الطلب، وأن علاج البطالة لا يتأتى إلا بمضاعفة الإنتاج، داعيا إلى التركيز على زيادة الإنفاق الحكومي الكفيل حسب رأيه بزيادة الإنفاق الكلي، ودفع المنتجين إلى التفاؤل في توقعاتهم، وهذا ما ينعكس إيجابيا في مواجهة انخفاض الطلب وانتشار البطالة، ويمكن للحكومة تحقيق هذه الزيادة عن طريق إحداث تغيرات في سياسة الإنفاق العام تبعا لتغير سياسة الإنفاق الخاص الفردي بما يكفل تحقيق المزيد من العمالة، ففي فترة الرخاء عندما يزداد الإنفاق الخاص إلى درجة تهدد بالتضخم، تلجأ الدولة إلى الحد من إنفاقها، لكن في فترة الكساد تلجأ الدولة إلى الزيادة انفاقها العام لتعويض النقص الحاصل في الإنفاق الخاص.[1]

الفرع الثاني: الآثار الاقتصادية الغير مباشرة

لا يقتصر آثار النفقات الحكومية على الآثار الاقتصادية المباشرة فقط، وإنما تشمل أيضًا الآثار الاقتصادية غير المباشرة نذكرها فيما يلي:

أولا: أثر المضاعف

المضاعف في التحليل الاقتصادي، هو المعامل العددي الذي يشير إلى الزيادة في الدخل الوطني المتولدة عن الزيادة في الإنفاق وأثر زيادة الإنفاق الوطني على الاستهلاك ولقد استخدم كينز فكرة المضاعف لتفسير أثر الاستثمار على الدخل الوطني، ومفاد ها أن الزيادة في الإنفاق الاستثماري تؤدي إلى زيادة الدخل الوطني ليس بمقدار هذه الزيادة فقط بل بكميات مضاعفة، تقدر بما تؤديه هذه الزيادات في الاستثمار ات من نفقات متتالية على الاستهلاك. حيث تسمى العلاقة بين الزيادة في الدخل الوطني و الزيادة في الاستثمار بمضاعف الاستثمار.

واقتصر كينز في تحليله لنظرية المضاعف على دراسة أثر الزيادة الأولية في الاستثمار وهو المتغير الأساسي في نظريته. وقد أظهر التطور اللاحق لفكرة المضاعف إمكانية استخدامها بصورة عامة، وفي جميع الحالات التي تشهد زيادة في النفقات العامة، بحيث أنها تتوزع في شكل (أجور، فوائد، ريوع أرباح) وتؤدي إلى ظهور حلقات متتالية من الإنفاق يتناقص فيها المبلغ المخصص للاستهلاك في كل مرة حتى ينعدم. وبالتالي فإن

[1] – ضيف أحمد، أثر السياسة المالية على النمو الاقتصادي المستدام في الجزائر (1989-2012)، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر3، 2014-2015، ص ص 104-105.

اصطلاح المضاعف يهدف إلى الإشارة إلى الآثار لمتكررة التي قد تنتج عن الزيادة أو النقص في الإنفاق بالنسبة للدخل الوطني.

ويعتمد أثر المضاعف على الميل الحدي للاستهلاك، وعلى الرغم من ارتفاعه في الدول النامية وارتفاع قيمة المضاعف إلا أن أثره على الاقتصاد ضعيف، وذلك نظرا لضعف الجهاز الإنتاجي وعدم مرونته وضعف قدرته على التجاوب مع هذه الزيادة في الاستهلاك وحتى تعطله نهائيا في بعض الحالات. أما في الدول المتقدمة التي يتميز جهازها الإنتاجي بالمرونة الكافية، يتم التجاوب مع الزيادات المتتالية في الاستهلاك، لأن الزيادة في النفقات العامة تؤدي من خلال المضاعف إلى زيادات متتالية في الإنفاق الكلي ومن ثم إلى الزيادة في الناتج الوطني.[1]

ثانيا: أثر المعجل

يقصد بالمعجل في التحليل الاقتصادي أثر الزيادة في الإنفاق العام على حجم الاستثمار، حيث أن الزيادات المتتالية في الطلب على السلع الاستهلاكية يتبعها على نحو حتمي زيادات في الاستثمار، والعلاقة بين هاتين الزيادتين يعبر عنها بأثر المعجل، حيث أن زيادة الدخول يترتب عنها زيادة في الطلب على السلع الاستهلاكية (أثر المضاعف)، ومع مرور الوقت فان منتجي هذه السلع، وبعد نفاذ المخزون يجدون أنفسهم مدفوعين إلى زيادة إنتاج تلك السلع، بغرض زيادة أرباحهم، ومن ثم يضطرون إلى زيادة طلبهم على السلع الاستثمارية من المعدات والآلات اللازمة لاستمرار إنتاج هذه السلع التي زاد الطلب عليها، ومع زيادة الاستثمار يزيد الدخل الوطني، فزيادة الإنفاق العام بما تحدثه من زيادة أولية في الإنتاج الوطني، تسمح كذلك بإحداث زيادة في الاستثمار- بمرور الوقت- بنسبة أكبر، كما أن أثر المعجل شأنه شأن أثر المضاعف فهو يختلف من قطاع لآخر.[2]

ان نظرية الاستثمار التي تهتم بالاستثمار المحدث بواسطة التغيرات في مستوى الدخل تسمى أيضا بنظرية المسارع حيث تقوم هذه النظرية على فرضيتين هما:

[1]- إيمان بوعكاز، أثر الإنفاق العمومي على النمو الاقتصادي دراسة قياسية على الاقتصاد الجزائري خلال الفترة (2001-2011)،أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الحاج لخضر-باتنة-، 2015، ص74.

[2]- ضيف أحمد، أثر السياسة المالية على النمو الاقتصادي المستديم في الجزائر (1989-2012)، مرجع سبق ذكره، ص 105.

1- عدم وجود طاقات عاطلة.

2- نسبة رأس المال على الانتاج ثابته.[1]

ويمكن حساب المعجل رياضيا بالعلاقة التالية:[2]

$$\text{المعجل} = \frac{\Delta I}{\Delta c} \quad \dots (1)$$

$$\text{المعجل} = \frac{\text{التغير في الاستثمار}}{\text{التغير في الاستهلاك}}$$

والشكل التالي يوضح الأثار الاقتصادية الغير مباشرة للنفقات العمومية

الشكل رقم (01-01): رسم بياني يوضح الأثار الاقتصادية الغير مباشرة للنفقات العمومية

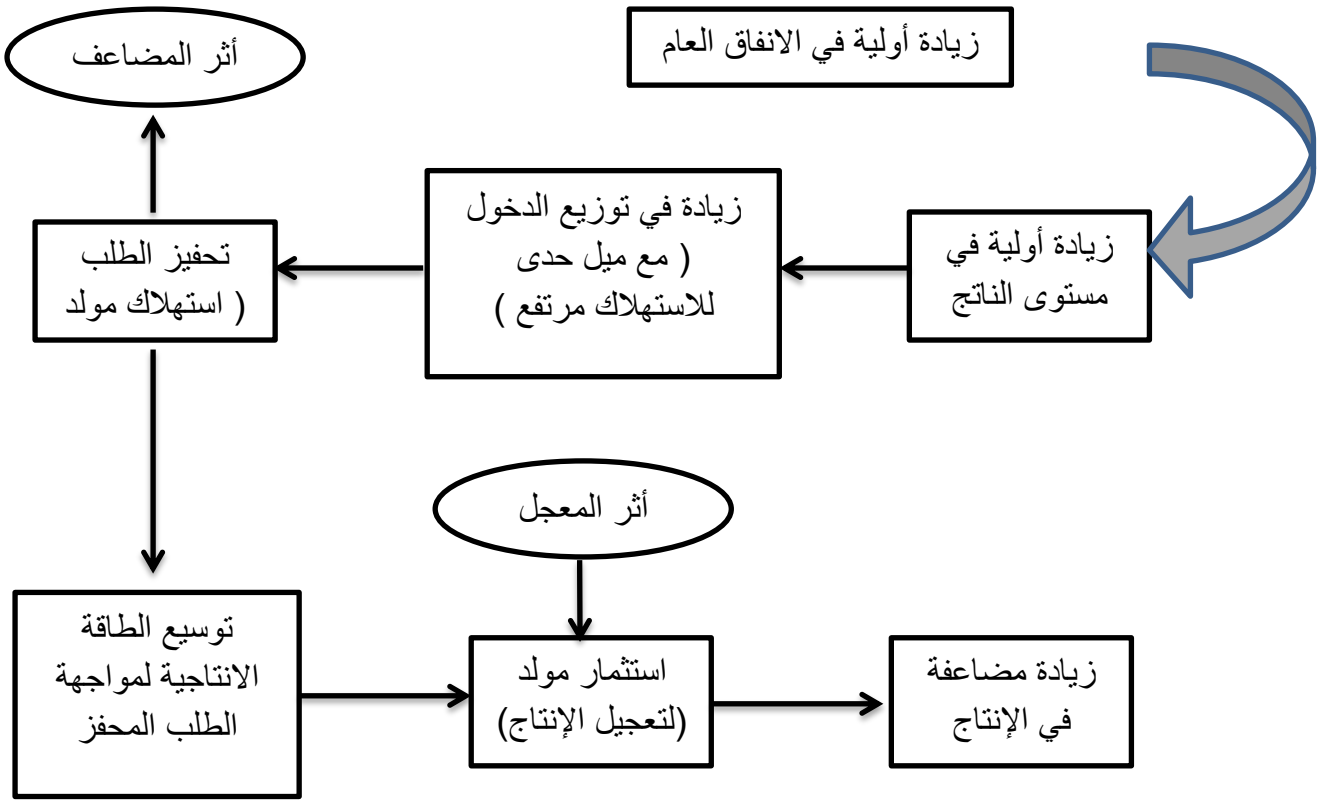

المصدر: طاوش قندوسي، تأثير النفقات العمومية على النمو الاقتصادي دراسة حالة الجزائر (1970-2012)، أطروحة لنيل شهادة دكتوراه في علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أبي بكر بلقايد – تلمسان-، 2013-2014، ص57.

[1]- عمر صخري، التحليل الاقتصادي الكلي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ط6، 2008، ص 178.

[2]- على لعبيدي السعيد، اقتصاديات المالية العامة ،دار دجلة، عمان،ط1، 2011،ص 101.

يوضح الرسم أعلاه أن زيادة الانفاق العام وخصوصا الاستثماري منه يولد زيادة في الدخل ومن ثم زيادة في توزيع هذه الدخول خصوصا لذوي الدخل الثابت ومع افتراض ارتفاع الميل الحدي للاستهلاك بسبب تدني مستويات الإشباع لدى هذه الطبقات، فيتحفز الطلب ويتم امتصاص السلع المعروضة ويضطر المنتجون لمواجهة الطلب المحفز بزيادة استغلال الطاقات الانتاجية العاطلة كمرحلة أولى وهذا ما يعرف بأثر المعجل والذي يعبر عنه بزيادة الاستثمار نتيجة الزيادة في الانفاق العام، وبتفاعل أثر المضاعف مع أثر المعجل تتولد زيادة مضاعفة في الدخل، ومع ارتفاع مستوى الدخل وحركة النشاط الاقتصادي يمكن تحقيق حصيلة أعلى تعوض العجز في الميزانية العمومية الذي أحدثه التوسع في الانفاق العام.

على وفق هذه الآلية يتعين المتغيرات التالية لضمان نجاح آلية المضاعف وهي:

- ✓ التوسع في الانفاق العام وإن كان على حساب عجز الميزانية العمومية.
- ✓ وجود ميل حدي الاستهلاك مرتفع قادر على تحفيز الطلب المحلي.
- ✓ وجود طاقات انتاجية مرنة قادرة على الاستجابة والتوسع لمواجهة الطلب المحفز. [1]

المطلب الرابع: تطور النفقات العامة وأسباب تزايدها:

الفرع الأول: تطور النفقات العامة

إن تطور ونمو الدولة واتساعها أدى الى الزيادة في حجم النفقات العامة، وبذلك توجد علاقة طردية بين حجم الدخل الوطني وحجم النفقات العامة. وأول من لاحظ ظاهرة تزايد النفقات العامة هو الاقتصادي الألماني فاجنر الذي درس ظاهرة تزايد النفقات العامة في بعض الدول الأوروبية، وخرج بنتيجة مفادها أنه توجد علاقة طردية بين ازدياد الدور المالي للدولة والتطور الاقتصادي ولكن هذه الزيادة في النفقات العامة لا تعني زيادة المنفعة العامة، لأن هذه الزيادة قد تكون لأسباب ظاهرية دون زيادة المنفعة العامة الحقيقية، وقد تكون حقيقية، وبذلك زيادة المنفعة الحقيقية المترتبة عن الزيادة في النفقات العامة.[2]

[1]– طاوش قندوسي، تأثير النفقات العمومية على النمو الاقتصادي دراسة حالة الجزائر (1970–2012)، أطروحة لنيل شهادة دكتوراه في علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أبي بكر بلقايد – تلمسان–، 2013–2014، ص57.
، ص 57.

[2]– محرزي محمد عباس، اقتصاديات المالية العامة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003، ص103.

الفرع الثاني: أسباب تزايد النفقات العامة

هناك عدة أسباب لتزايد النفقة العامة نعرضها فيما يلي:

أولا: الأسباب الظاهرية لتزايد النفقات العامة

هي تلك الأسباب التي تؤدي الى الزيادة الظاهرية في الرقم الحسابي للنفقة العامة دون أن يقابلها زيادة في كمية السلع والخدمات المستخدمة لإشباع حاجة عامة أو حتى في تحسين مستواها [1]، وتتمثل الأسباب التي تؤدي الى هذه الزيادة في :

1- انخفاض قيمة النقود: يظهر انخفاض النقود من خلال انخفاض القوة الشرائية لوحدة النقد من السلع والخدمات التي ترجع الى الارتفاع في المستوى العام للأسعار، ولمعالجة هذه الظاهرة تقوم الدولة بزيادة حجم إنفاقها بغية التمسك بنفس مستوى خدماتها لإشباع الحاجات العامة، وفي هذه الحالة لا تمثل هذه الزيادة النقدية للنفقات العامة عن زيادة حقيقية لها والمعبرة عن نشاط الدولة . لذا لتحديد منفعة الانفاق العام يتعين مراعاة التغيير في المستوى العام للأسعار خلال فترات زمنية متفاوتة.[2]

2- تغير أساليب اعداد الموازنة : يعرف الفن المالي تغيرات مستمرة يكون لها انعكاس على الحجم الاسمي للنفقات ، حيث كانت النفقات في السابق تعد وفق قاعدة الصوافي أي تخصيص الايرادات العامة بما يسمح للهيئات العمومية بإجراء مقاصة بن إيراداتها ونفقاتها، وبالتالي لا يظهر في الميزانية العامة للدولة إلا فائض الايرادات على النفقات، أما اليوم فتعد الميزانية على أساس مبدأ الشمول فكل النفقات العمومية التي تقوم الدولة بصرفها تظهر في الميزانية العمومية .

كما أن اللجوء إلى تعدد الميزانيات أي ملحقة، خاصة....الخ، يؤدي وقوع التداخل بينها ومنه حدوث ما يعرف بظاهرة التكرار في حساب النفقات العامة بالميزانية، وهذا ما يجعل من مقارنة الانفاق العام في السنوات السابقة بسنة حالية عرفت تغيرا في أسلوب اعداد الموازنة يؤدي الى امكانية حدوث زيادة ظاهرية.[3]

[1]- محمد حسين الوادي، زكريا أحمد عزام، مبادئ المالية العامة، دار المسيرة للنشر والتوزيع ، عمان، الأردن ، 2007، ص132.

[2]- محمد طاقة، هدى العزاوي، اقتصاديات المالية العامة، دار المسيرة للنشر، عمان ، 2007،ص ص 43-44.

[3]- عبد المجيد قدي، المدخل الى السياسات الاقتصادية الكلية دراسة تحليلية تقييمية، ديوان المطبوعات الجامعية،الجزائر،ط4،2017، ص ص 186-187.

3- اتساع اقليم الدولة: يؤدي اتساع رقعة الدولة، وزيادة المساحة الاقليمية التابعة لها (انضمام إقليم أو أقاليم جديدة) الى اتجاه النفقات العامة نحو الزيادة، لتلبية حاجيات الأقاليم الجديدة، وتعد هذه الزيادة في النفقات زيادة ظاهرية رقمية لأنها لم تؤدي الى زيادة نصيب الفرد منها.[1]

4- الزيادة في عدد السكان : تعد المشكلة السكانية من أعظم المشكلات التي تعاني منها دول العالم، لأن الزيادة السكانية تعني الزيادة في النفقات العامة، فمثلا زيادة المبالغ المخصصة لهم من رعاية، تأهيل صحة، تعليم، ... الخ، كذلك ارتفاع متوسط الأعمار وزيادة عدد المسنين يؤدي الى تخصيص مبالغ اضافية بزيادة الرواتب التقاعدية ولرعايتهم صحيّا واجتماعيا. وكذلك إن زيادة النفقات العامة نتيجة التوسع في مساحة الدولة هي زيادة ظاهرية راجعة ليس الى التوسع في الخدمات العامة التي كانت تقدمها الدولة من قبل وإنما اتساع نطاق الحاجة إلى أنواع الخدمات نفسها في المساحات الجديدة التي أضيفت الى الدولة.[2]

ثانيا: الأسباب الحقيقية لزيادة النفقات العامة

يقصد بالزيادة الحقيقة للنفقات العامة زيادة المنفعة المترتبة عن هذه النفقات، أي ارتفاع متوسط نصيب الفرد من السلع و الخدمات العامة. ويترتب هذا التزايد أسباب عديدة تختلف الأهمية النسبية لكل منها بحسب ظروف كل دولة.[3]

1- الأسباب الاقتصادية: ويمكن توضيح أهما:

أ- **زيادة الدخل الوطني:** حيث تؤدي الزيادة في الدخل الوطني إلى زيادة الطلب على السلع والخدمات الاستهلاكية، إذا أن المرونة الدخلية على السلع والخدمات تكون مرتفعة و بالتالي فإن أي زيادة ولو كانت قليلة في دخل الأفراد ستؤدي حتما إلى زيادة طلبهم على السلع والخدمات العامة ، وهذه الأخيرة تقوم الحكومة بإشباعها مما ينجم عنها زيادة في حجم النفقات العامة.[4]

ب – المنافسة الاقتصادية الدولية والدورة الاقتصادية: يؤدي تخوف الدول الناشئة من عدم قدرة اقتصادياتها على مجابهة التنافس الدولي يدفعها لتدعيم الصناعة الوطنية في شكل اعانات حتى تتمكن من مجابهة السلع المستوردة في الأسواق المحلية ، أو مساعدة بعض المنتجين قصد تمكينهم من تصدير سلعهم إلى الأسواق

[1]- خالد الخطيب، أحمد شامية، أسس المالية العامة، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان ، ط2، 2008،ص 80.

[2]- محمد حسن عودة، دراسة وتحليل العلاقة بين الأنفاق العام والناتج المحلي الإجمالي ومدى مساهمته في تحقيق التنمية الاقتصادية في العراق، للمدة (1975-2004)، مجلة الاقتصاد الخليجي،العدد31، مارس 2017، ص ص 125-126.

[3]- ايمان بوعكاز، أثر الإنفاق العمومي على النمو الاقتصادي دراسة قياسية على الاقتصاد الجزائري خلال الفترة (2001-2011)، مرجع سبق ذكره، ص65.

[4]- محمد حسين الوادي، المالية العامة، دار المسيرة للنشر، عمان، 2000، ص 126.

الدولية، كما أن حركة الدورة الاقتصادية قد تدفع بالدولة الى رفع نفقاتها العامة باعتبارها أداة أثبتت فعاليتها في حل الأزمات كالركود الاقتصادي من خلال دفع الطلب الكلي الفعال بغية تصريف الانتاج وتحريك الاقتصاد.[1]

2 – الأسباب المالية : يمكن تلخيص الأسباب المالية لزيادة النفقات العامة فيما يلي :

أ– تطور الفكر المالي: كان محدد بمبدأ المحافظة على توازن الميزانية، أصبح مقبولا فيه حيث أصبح واجبا عليه ضخ الأموال الازمة في السوق عن طريق زيادة الإنفاق الحكومي من أجل تحريك عجلة الإقتصاد الوطني بغية تحقيق التوازن في الإقتصاد.

ب– وجود فائض في إيرادات بعض السنوات: فظهور الفائض في الإنفاق يغري الحكومة بالتوسع فيه عن طريق تنمية خدماتها وتحسين مستواها ، وتظهر خطورة هذا الوضع لما تجبر السياسة المالية السليمة على الحكومة الخفض من إنفاقها فتجد صعوبة في ذلك.

ت– سهولة الافتراض: حيث أصبح من السهل الحصول على القروض من أجل تمويل النفقات مقارنة بما مضى، مما جعلها تسهل عملية الإقتراض الداخلي والتوسع فيه، وبالتالي فإن عملية الإقتراض سواء مولة مشاريع منتجة ام غير منتجة فإنها سوف يترتب عنها زيادة في حجم الإنفاق.

ث– الأثر التراكمي: حيث تولد بعض النفقات العامة نفقات إضافية، فعندما ترصد الدولة مبالغ مالية من أجل تحديث وإدخال التكنولوجيا على أعمالها الإدارية فهذا يتطلب نفقات في المستقبل.[2]

3– الاسباب الاجتماعية: مع زيادة حجم السكان وتركزهم في المدن والمراكز الصناعية تزايد حجم النفقات العامة لمواجهة زيادة حجم الطلب على الخدمات الصحية والتعليمية والثقافية وخدمات النقل والمواصلات والكهرباء والغاز والأمن العام ويرجع هذا الى ان حاجات سكان المدى أكبر من حاجات سكان الريف، بالإضافة الى زيادة نمو الوعي كنتيجة حتمية لانتشار التعليم ومن ثم ازدياد وعي الأفراد بحقوقهم فأصبحوا يطالبون الدولة بوظائف لم تعرفها من قبل كتأمين الأفراد ضد البطالة والمرض والشيخوخة ..الخ وقد ترتب على ذلك زيادة النفقة بصفة عامة.[3]

[1]– علي خليل، سليمان اللوزي، المالية العامة، دار زاهر للنشر والتوزيع، عمان، 1999، ص 129.

[2]– محمد خير العكام، المالية العامة1، الجامعة الافتراضية السورية ،سوريا، 2018، ص ص 69-70.

[3]– زينب حسن عوض الله، مبادئ المالية العامة، الفتح للطباعة والنشر، الاسكندرية، مصر، 2003، ص ص 62 -63.

4- الأسباب السياسية: ويمكن إجمالها في مجموعتين من الأسباب هما: أسباب سياسية داخلية وأسباب سياسية خارجية.

تعود الأسباب السياسية الداخلية إلى تطور الفكر السياسي في كثير من الدول ، مما ترتب عليه انتشار الكثير من المبادئ الديمقراطية ساهمت في اختلاف نظرة المواطنين إلى الخدمات العامة باعتبارها حقا من حقوقهم، وواجبا من واجبات الحكومة.

كما كان للشعور المتزايد للحكومات بمسؤوليتهم اتجاه المواطنين في توفير الحد الأدنى من الخدمات العامة كالتعليم والصحة...الخ، أدى إلى زيادة الانفاق العام لصالح جميع افراد المجتمع ككل وخاصة الطبقات الفقيرة من أجل الرفع من مستوى دخولهم والتقليل من فجوة التفاوت فيه.

كما ان انتشار الأحزاب السياسية وتنافسها على السلطة والمجالس النيابية باختلاف أشكالها، وسعي تلك المؤسسات الى كسب رضا منتخبيهم والوفاء لهم ، من أجل المحافظة على المكاسب السياسية سيجعلها تتوسع في نطاق الخدمات العامة المقدمة وذلك من شأنه ان يؤدى إلى الزيادة في الانفاق العام، ومن جهة أخرى فإن اخلاقيات المسؤولين واستغلال مناصبهم يجعلهم يمارس شيء من الفساد الذي من شأنه أن يؤدي إلى سوء استخدام الموارد المالية العامة مما يؤدي الى زيادة حجم الانفاق العام .

كذلك بالنسبة للأسباب السياسية الخارجية التي يمكن إجمالها في مجموعتين، فأما المجموعة الأولى فتكمن في تزايد الانفاق على الدفاع والأمن بالنسبة لجميع الدول سوء النامية أو المتقدمة منها، وأما المجموعة الثانية فتتمثل في تنامي واتساع وتعدد أبعاد العلاقات الدولية، فقد ازدادت أهمية التمثيل الدبلوماسي لمعظم الدول مما أدى إلى زيادة عدد البعثات الدبلوماسية وحجمها وأنواعها، سوء كان ذلك في دول أو منظمات وهيئات دولية، اضافة إلى مشاركة كثير من الحكومات في مؤتمرات دولية واستخدامها للمساعدات الخارجية كآدات من أدوات السياسة الخارجية، فكل ذلك يؤدي إلى الزيادة في حجم النفقات العمومية.[1]

5- الاسباب الادارية: ان سوء التنظيم الإداري، وعدم مواكبته لتطور المجتمع الاقتصادي والاجتماعي والعلمي، والإسراف في عدد الموظفين وزيادتهم على حاجة العمل، والإسراف في ملحقات الوظائف العامة من أثاث وسيارات،... الخ، يؤدي إلى زيادة الإنفاق الحكومي، وهذه الزيادة في النفقات الحكومية حقيقية لأنها تؤدي إلى زيادة عبء التكاليف العامة على المواطنين، وإن كانت تمثل زيادة غير منتجة إنتاجاً مباشراً لأنه لا

[1] - نشأت نبيل محمد الوكيل، العوامل المفسرة لنمو الانفاق الحكومي في الاقتصاد العماني مع اشارة خاصة لفرضية فاجنر، مجلة الادارة والمحاسبة والتأمين، العدد 71، جامعة القاهرة، 2008، ص 816 .

يترتب عليها زيادة في القيمة الحقيقية للنفع العام، وهي في حقيقتها أقرب ما تكون إلى النفقات التحويلية منها إلى النفقات الحقيقة.

6- الأسباب الحربية: ان اتساع نطاق الحروب والاستعداد لها وما يترتب عن ذلك من تزايد الإنفاق العسكري في الدولة، ولا يقتصر الأمر في أوقات الحروب فقط، بل يزداد هذا الإنفاق حتى في أوقات السلم، وهو ما تؤكده الظروف الراهنة الناجمة عن التوتر العالمي في دول العالم كافة، وتتفاوت الزيادة في النفقات العامة اللازمة للحرب بين مختلف الدول بحسب ظروف كل دولة ومركزها السياسي والاقتصادي وسط جوانب الصراع الدولي، ومن جهة أخرى تزداد النفقات العامة على وجوه معينة بعد انتهاء الحرب كدفع تعويضات وإعانات ومعاشات لضحايا الحرب من قدماء المحاربين وأسر الشهداء، فضلا عن نفقات إعادة البناء وتعمير ما دمرته الحرب في الجهاز الإنتاجي للاقتصاد الوطني، إلى جانب دفع أقساط وفوائد الديون التي عقدتها الدولة في أثناء الحرب لتمويل نفقاتها الحربية.[1]

[1]- علي سيف المزروعي، أثر الإنفاق العام في الناتج المحلي الإجمالي -دراسة تطبيقية على دولة الإمارات العربية المتحدة خلال الفترة(1990-2009)،مرجع سبق ذكره ، ص 619.

المبحث الثاني: الاطار النظري للتضخم

من خلال هذا المبحث سيتم التطرق إلى التضخم من خلال ماهيته، النظريات المفسرة له، أسباب نشؤه وآثاره وطرق علاجه.

المطلب الأول: ماهية التضخم

بالرغم من تزايد الاهتمام بدراسة ظاهرة التضخم وتعدد الدراسات المتعلقة بمضمونها، وأساليب علاجها إلا أنها تبقى ظاهرة معقدة ذات أبعاد متعددة.

الفرع الأول: تعريف التضخم

تعددت التعاريف التي تطرقت للتضخم وهذا باختلاف وجهات نظر المفكرين والباحثين الاقتصاديين وفي مايلي نذكر أهم تعاريف التضخم .

أولا: التعريف المبني على النظرية الكمية للنقود:

التضخم حسب هذه النظرية يعني "كل زيادة في كمية النقد المتداول تؤدي الى الزيادة في المستوى العام للأسعار"، فهذا التعريف يقتضي أن الزيادة في كمية النقد المتداول هي السبب في حدوث الظواهر التضخمية [1].

ثانيا: التعريف المبني على نظرية الدخل والانفاق:

يرى أن التضخم هو الزيادة في معدل الانفاق والدخل .

ثالثا: التعريف المبني على نظرية العرض والطلب:

في هاته النظرية يقصد بالتضخم من جانب الطلب زيادة حجم الطلب الكلي من السلع والخدمات عن العرض الحقيقي منها، مما يؤدي إلى ارتفاع الأسعار.[2]

[1]– عناية غازي حسين، التضخم المالي، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية 2000 ، ص 14 .

[2]– مفيد عبد اللاوي،" محاضرات في الاقتصاد النقدي والسياسات النقدية"، مطبعة مزوار للطباعة والنشر، ساحة السوق، الوادي، الجزائر، مارس ،2007 ، ص ص 87-88.

من خلال التعاريف السابقة يمكن القول أن التضخم هو: الارتفاع المستمر في المستوى العام للأسعار، والناتج عن زيادة حجم الطلب الكلي من السلع والخدمات عن العرض الحقيقي منها، أي الزيادة في الدخل النقدي أكبر من الزيادة في كمية الإنتاج.

الفرع الثاني: أنواع التضخم

هناك أنواع عديدة للتضخم نذكر منها

أولا: التضخم المرتبط برقابة الدولة على الأسعار: وينقسم الى

1- التضخم المكشوف أو الظاهر:

ويتسم هذا النوع من التضخم في الارتفاع المستمر للأسعار دون أن يصاحب ذلك تدخل الدولة للحد من هذه الزيادات أو التأثير فيها، ويكون موقف الدولة يتسم بالسلبية مما يؤدي الى تفشي هذه الظاهرة التضخمية و التسارع في تراكمها، مما ينتج عنه الارتفاع في المستويات العامة للأسعار بنسبة أكبر من زيادة التداول النقدي للكميات النقدية المعروضة.

2- **التضخم المكبوت أو المقيد:***

يتميز هذا النوع من التضخم بتدخل السلطات الحكومية في سير حركة الأثمان، فدور الدولة يتميز في منع استمرارية ارتفاع الأسعار، حيث أن الظواهر التضخمية تبقى موجودة، و الدولة لا تقضي عليها ولكن يكون هدفها هو الحد من استفحال آثارها في المجتمع عن طريق اجراءات متعددة مثل الرقابة على الصرف، تثبيت أسعار الفائدة...الخ.[1]

3- التضخم الكامن: هذا النوع من التضخم يتميز بارتفاع ملحوظ في الدخول النقدية دون إنفاق هذه الدخول المتزايدة و بالتالي يبقى هذا النوع خفيا لا يسمح له بالظهور، ويكون في شكل انكماش في الإنفاق على السلع الاستهلاكية والاستثمارية، حيث يحدث هذا النوع الاستثنائي من التضخم في ظروف معينة كالحروب مثلا.[2]

* التضخم المكبوت يسمى أيضا بالتضخم الحبيس أو المستتر.

[1]- مفيد عبد اللاوي، محاضرات في الاقتصاد النقدي والسياسات النقدية مرجع سبق ذكره، ص94.

[2]- غازي حسين عناية، التضخم المالي، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2006 ، ص 59.

ثانيا: التضخم المرتبط بالقطاعات الانتاجية: يتكون من :

1-التضخم في أسواق السلع:

أ-التضخم الاستهلاكي*:

هو التضخم الذي يصيب أسعار السلع الاستهلاكية مما ينتج عنه أرباح مؤقتة كبيرة لدى منتجي هذه السلع الاستهلاكية.

ب – التضخم الاستثماري*:

هو التضخم الذي يصيب أسعار السلع الاستثمارية مما ينتج عنه أرباح مؤقتة كبيرة لدى منتجي هذه السلع الاستثمارية.[1]

2 – التضخم في أسواق عوامل الانتاج

أ- التضخم الربحي:

هذا النوع من التضخم يحدث عندما تحدد الأسعار الإدارية من طرف المؤسسات خارج قوانين العرض و الطلب في الأسواق، حيث أن ارتفاع الهوامش الربحية يمكن أن يحدث خارج كل ارتفاع في الطلب أو الأجور، في حين نلاحظ أن ضغط الأرباح سيكون أقل من ضغط الأجور وذلك لكون الأرباح ليست محددة بسقف معين على عكس الأجور التي تكون في حدود معتبرة و وفق درجات معينة ، وتكون محددة بسقف.

ب – التضخم الدخلي:

يحصل نتيجة ارتفاع و تزايد نفقات الإنتاج، و من ضمن تلك النفقات ارتفاع الأجور للعمال ، وكذلك تكاليف الحصول على المواد الأولية ، وغيرها من العوامل المسببة في زيادة هذه النفقات.[2]

---

* التضخم الاستهلاكي يسمى ايضا بالتضخم السلعي

* التضخم الاستثماري يسمى ايضا بالتضخم الرأسمالي

[1]- ثامر علوان المصلح، علم الاقتصاد الجزئي و الكلي، عمان، دار الأيام للنشر و التوزيع، الطبعة العربية، 2015 ، ص252.

[2]- غازي حسين عناية ،التضخم المالي ، مؤسسة شباب الجامعة ،الإسكندرية ،ط 1، 2006، ص 63.

ثالثا: التضخم المرتبط بسرعة ارتفاع الأسعار:

1- التضخم الزاحف*:

ويطلق عليه بالتضخم الدائم وهو عبارة عن الارتفاع الطفيف في المستوى العام للأسعار بحيث يكون بشكل بطئ ومتواصل وهو من أخف أنواع التضخم من حيث أثاره عن الاقتصاد، بحيث يمكن ان تتراوح هذه الزيادة الطفيفة في الأسعار من 1% الى3% سنويا، ويرى بعض الاقتصاديين ان هذا النوع من التضخم له تأثير ايجابي على النمو الاقتصادي ولا يشكل خطرا على الاقتصاد الوطني حيث يكون هناك ارتفاع بسيط في أسعار السلع المنتجة قبل أن تحدث زيادة في أسعار السلع الوسيطية التي تدخل في عملية الانتاج مما يزيد هامش الربح لدى المستثمرين والمنتجين ويكون محفزا لزيادة انتاجهم من هذه السلع، في حين يرى البعض الآخر أن خطورة هذا النوع من التضخم تكمن في استمراره على المستوى الطويل وقبوله من طرف الأعوان الاقتصاديين مما يساهم في خروجه من نطاق التحكم فيه ويخرجه كونه تضخما زاحفا.[1]

2- التضخم العنيف:

يتولد هذا التضخم نتيجة استمرار التضخم الزاحف على المدى الطويل، حيث يكون الارتفاع في المستوى العام للأسعار بشكل كبير ومستمر، ويشير بعض الاقتصاديين انه اذا تجاوزت معدلات التضخم لمستوى 5% لمدة 4سنوات متتالية فإن الاقتصاد يكون بصدد التضخم العنيف، ويكون سبب ظهور هذا النوع من التضخم عدم مرونة الجهاز الانتاجي للطلب المتزايد حيث تنعكس هذه الزيادة على المستوى العام للأسعار فقط دون ان يقابلها زيادة في الانتاج، مما يدفع بالأسعار الى الارتفاع وينعكس ذلك بدوره على الانخفاض في الأجور الحقيقية للعمال مما يدفع بهم للمطالبة برفع اجورهم الإسمية والتي تذهب الى خلق فائض في الطلب على السلع والخدمات بدون أن يقابلها العرض منها فترتفع الأسعار مرة أخرى مما يدخل الاقتصاد في حلقة مفرغة من الزيادات التراكمية في حركة الأسعار والأجور ، وما يزيد من عنف و قوة الضغوط التضخمية هو لجوء السلطات النقدية وبإيعاز من الحكومة الى زيادة اصدار النقود بدون غطاء يعبر عن زيادة النشاط الاقتصادي وهذا بهدف تغطية نفقات الحكومة وتمويل العجز في الموازنة، فكل هذه الامور مجتمعة تؤدي الى فقدان النقود وظائفها

* التضخم الزاحف يسمى أيضا بالتضخم العادي أو المتسلق أو التدريجي.

[1]- خالد المصلح، التضخم النقدي في الفقه الاسلامي، دار ابن الجوزي للنشر والتوزيع، السعودية،ط1، 2009، ص84.

الأساسية كمخزن للقيمة مما يؤدي الى حدوث خلال في ميزان المدفوعات باستنزاف أكثر للذهب والعملة الصعبة، وفي حالة عدم الحد من هذا التضخم قد يتحول الى تضخم جامح يهدد النظام النقدي بأكمله.[1]

3- التضخم الجامح أو الطليق*:

يعتبر من أخطر أنواع التضخم على الاقتصاد القومي، ويظهر نتيجة الزيادة المفرطة في كمية النقود المتداولة مع نقص كمية المعروض السلعي وذلك راجع لبعض الظروف التي قد يتعرض لها الاقتصاد القومي.

ويتميز هذا النوع من التضخم بارتفاع في مستويات الأجور و التكاليف و التي تؤدي الى ارتفاع آخر في الأسعار و بالتالي تصبح النقود عاجزة عن القيام بوظائفها الأساسية.[2]

ومن أشهر الأمثلة على هذا التضخم ما حدث في ألمانيا في بداية العشرينيات من القرن العشرين فعند تحليل الارتفاع في الأسعار فإن الرقم القياسي للأسعار ارتفع من يناير 1922 حتى نوفمبر 1923 من 1 إلى 10.000.000.000 .

وبالتالي فانه اذا كان فرد يمتلك 300مليون مارك في أوائل عام 1922 فإن هذه الكمية لا يستطيع شراء قطعة من الحلوى بعد سنتين.[3]

كما يسمى هذا النوع أيضا بالدورة الخبيثة للتضخم.[4]

والشكل التالي يوضح الدورة الخبيثة للتضخم

---

[1]- زينب عوض الله، أسامة محمد الفولي، أساسيات الاقتصاد النقدي والمصرفي، منشورات الحلبي الحقوقية،بيروت-لبنان-2003، ص253.

* التضخم الجامح يطلق عليه ايضا التضخم المفرط.

[2]- محمود حسين الوادي و أحمد عارف العساف، الاقتصاد الكلي، عمان- الأردن، دار المسيرة للنشر والتوزيع، ط1، 2009،ص184.

[3]- كمال سلطان محمد سالم، الاقتصاد الكلي، مكتبة الوفاء القانونية، الاسكندرية، ط1، 2015، ص322.

[4]- ثامر علوان المصلح ، علم الاقتصاد الجزئي و الكلي ، مرجع سبق ذكره، ص252.

الشكل رقم (01-02):الدورة الخبيثة للتضخم

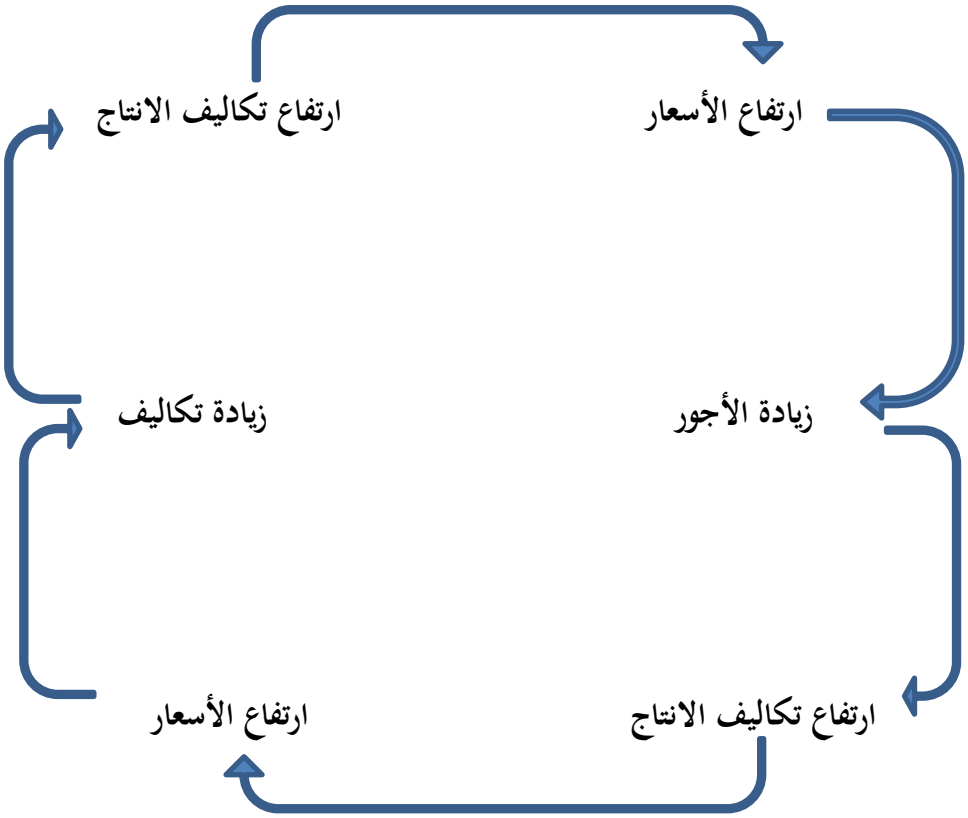

المصدر: عقيل جاسم عبد الله، النقود والمصارف، دار مجدلاوي للنشر، الأردن، ط2، 1999،ص 193.

من خلال الشكل نلاحظ أن الإرتفاع المفرط في الأسعار يجبر الدولة على الزيادة في الأجور بشكل يتناسب مع هذه الزيادة وكذلك ارتفاع تكاليف الإنتاج في القطاعات الإنتاجية، وبالتالي تقل أرباح هذه القطاعات مما يدفعها لزيادة أسعار سلعها وهذا بدوره يدفع للمطالبة بزيادة الأجور وهكذا تستمر هذه الدورة من الزيادات.

رابعا: التضخم المرتبط بالعلاقات الاقتصادية الدولية:

1- التضخم المحلي:

ويمس أسعار السلع والخدمات المنتجة محليا كنتيجة لضعف الجهاز الانتاجي وعدم المرونة في تلبيته للطلب المحلي وندرة الموارد المحلية، مما يؤدي ذلك إلى ارتفاع تكاليف إنتاج السلع المحلية الذي بدوره يكون سببا في ظهور ضغوط تضخمية محلية.[1]

2- التضخم المستورد والمصدر:

ارتباط اقتصاديات الدول النامية باقتصاديات الدول المتقدمة، ونتيجة لهذا الارتباط فقد أصبح لا محال أن ما يصيب اقتصاديات البلدان الصناعية سينعكس مباشرة في اقتصاديات الدول النامية، وبالنظر للأزمات الاقتصادية المستمرة التي تعاني منها البلدان الرأسمالية الصناعية في ظهور حالات التضخم فإنه سيصل بالتأكيد إلى الدول النامية مع السلع والخدمات التي تستوردها من هذه الدول، أي أن الدول المتقدمة ستقوم بتصدير التضخم إليها، ومن جهة أخرى فإن الدول النامية ستقوم باستيراد التضخم من هذه الدول الكبرى.

وعليه فإن الحالة الأولى التي يتم خلالها تصدير التضخم من البلدان الصناعية المتقدمة إلى الدول النامية تسمى بالتضخم المصدر، وأن قيام الدول النامية باستيراد هذا التضخم من هذه الدول يطلق عليه بالتضخم المستورد.

خامسا: التضخم المرتبط بالمصدر الاقتصادي: و يتسبب التضخم نتيجة لمصدرين هما:

1- التضخم بفعل جذب الطلب:

هذا النوع من التضخم ينشأ بسبب زيادة الدخول النقدية لدى الأفراد دون أن يقابل هذه الزيادة في الدخول زيادة في الانتاج من الأفراد الذين حصلوا على هذه الدخول مما يترتب عليه ارتفاع الأسعار لقلة الكمية المعروضة.

او بعبارة أخرى ينشأ هذا النوع من التضخم عندما يزيد الطلب الكلي مع ثبات العرض الكلي.[2]

[1]- شلوفي عمر، التضخم والنمو الاقتصادي: تقدير عتبة التضخم دراسة قياسية مقارنة لدول المغرب العربي 1980-2014، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة أبي بكر بالقايد- تلمسان-، السنة الجامعية 2017-2018، ص29.

[2]- محمود حسين الوادي و أحمد عارف العساف، الاقتصاد الكلي، مرجع سبق ذكره، ص184.

والشكل التالي يوضح التضخم بفعل جذب الطلب.

الشكل رقم (01-03): التضخم بفعل جذب الطلب

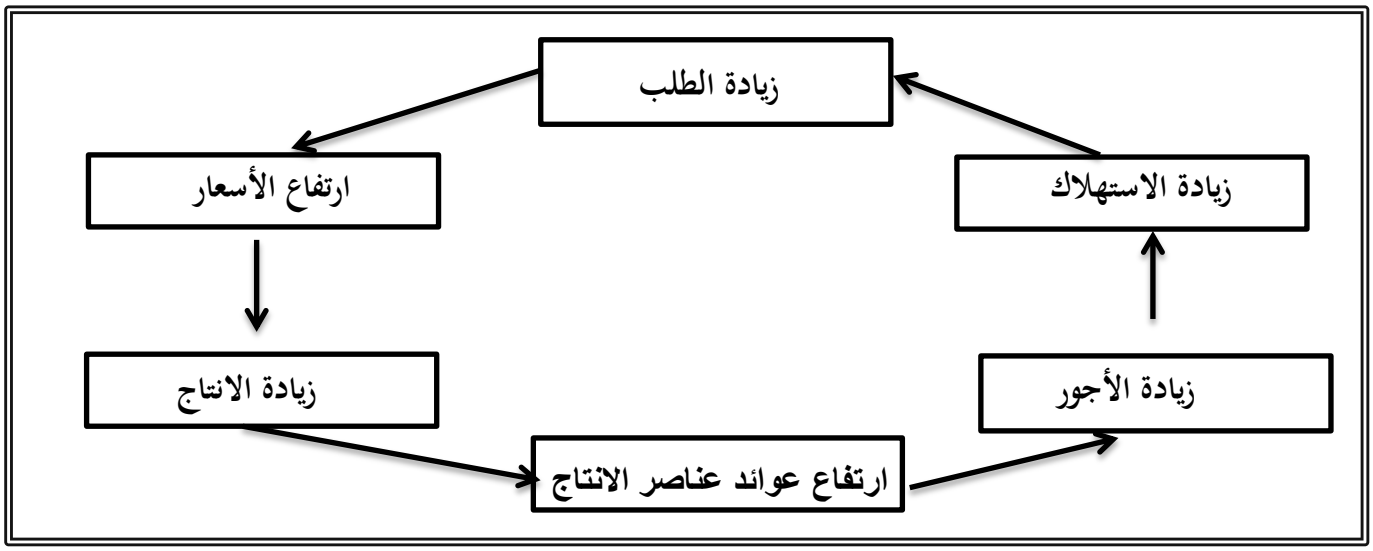

Source: Silem et PM Perrat, pour quoi l'inflation ? SCADEL, France métropolitaine, 1982 ; p20

من خلال الشكل أعلاه نلاحظ أنه في حالة وجود فائض في طلب الكلي على السلع والخدمات الذي لا يقابله زيادة في العرض يؤدي إلى إرتفاع الأسعار، وبالتالي فإن المشروعات تقوم بزيادة الإنتاج بحثا عن زيادة في الأرباح، مما يؤدي إلى إرتفاع عوائد عناصر الإنتاج و زيادة معدلات الأجور، وبالتالي زيادة القدرة الشرائية مما يؤدي إلى الزيادة في الإستهلاك، مما يدفعهم إلى زيادة الطلب، وهكذا يرتفع الطلب الكلي مرة أخرى ومنه ارتفاع الأسعار.

2- التضخم بفعل جذب لتكاليف:

يكون هذا النوع من التضخم عند قيام أصحاب الموارد الانتاجية بزيادة أسعار هذه الموارد بمقدار يفوق الزيادة في انتاجها، مما يؤدي في ارتفاع تكاليف هذه الموارد الانتاجية بأسرع من الزيادة في انتاجها مما يؤدي الى زيادة تكاليف المؤسسة لكل وحدة من الانتاج.[1]

[1]- أبو قاسم عمر الطيولي، مبادئ الاقتصاد التحليلي الكلي منشورات الجامعة المفتوحة، طرابلس، ط1، 1991، ص82.

وفي هذا المصدر من مصادر التضخم ترتفع الأسعار نتيجة لزيادة تكاليف الانتاج وبصفة خاصة زيادة الأجور، ويسمى هذا النوع من التضخم بالتضخم الزاحف ويعرف بأنه ذلك الجزء من ارتفاع الأسعار الذي ينشأ عن ارتفاع الأجور بنسبة أعلى من معدل الزيادة في الانتاجية.

ويتميز هذا النوع من التضخم بالارتفاع المستمر في الأسعار ولكن هذا الارتفاع لا يكون سريعا.[1]

الفرع الثالث: قياس التضخم

يتم قياس التضخم باستخدام عدة مؤشرات أهمها:

أولا: الأرقام القياسية

1- الرقم القياسي لأسعار المستهلكين:

حيث يعكس التغيرات التي تطرأ على القدرة الشرائية للنقود والتي تستخدم في الانفاق على البنود المختلفة للمعيشة ما بين فترتين زمنيتين.

ويهتم عادة بأسعار التجزئة، وبالتالي لا يتم الأخذ بعين الاعتبار بأسعار الجملة ، الأسعار لدى الانتاج وأسعار الأصول الثابتة والمالية .وحيث أن المنتجات لا تستهلك بنفس الكيفية، فيؤخذ بعين الاعتبار حصة كل منها في الاستهلاك المتوسط للسكان بواسطة معاملات للترجيح.[2]

ويمكن قياسه بعدة طرق أهمها:

أ- الرقم القياسي البسيط:

حيث يتم بموجبه ثبيت سنة الأساس وأخرى سنة مقارنة ،بحيث تنسب أسعار سنة الأساس =100 ومن ثم تتم مقارنة السنوات اللاحقة بسنة الأساس على افتراض ان سنة الأساس =100 ثم تجرى مقارنة السنوات اللاحقة بسنة الأساس على افتراض أن سنة الأساس =100.حسب المعادلة التالية:

$$\text{الرقم القياسي البسيط} = \frac{\text{أسعار سنة المقارنة}}{\text{أسعار سنة الأساس}} \times 100 \ldots (2)$$

[1]- نبيل الروبي، نظرية التضخم، مؤسسة الثقافة الجامعية، الاسكندرية، ط2، 1984، ص19.

[2]- عبد المجيد قدي، المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية دراسة تحليلية تقييمية، مرجع سبق ذكره، ص46.

بعد ذلك تجرى عملية استخراج الوسط الحسابي بجميع الأسعار القياسية للسلع موضوع المقارنة حيث يكون هذا الرقم الذي يستخرج بموجبه هذه الطريقة هو الرقم القياسي لمستوى الأسعار العام للسلع التي يمكن بحثها.[1]

ب- الرقم القياسي المرجح:

من أهم الأرقام القياسية المرجحة المستخدمة في قياس التضخم نجد رقم "لاسبير" المرجح بكمية فترة الأساس والذي يأخذ الصيغة التالية :

$$\text{رقم لاسبير} = \frac{\text{مجموع (الأسعار×الأوزان الترجيحية)الجارية}}{\text{مجموع (الأسعار×الأوزان الترجيحية)سنة الأساس}} \times 100 \dots (3)$$

بحيث أن رقم لاسبير يأخذ بعين الاعتبار الأهمية النسبية للسلعة حسب أولويتها لدى المستهلك والمجتمع، وبذلك تعطى لكل سلعة معامل حسب ترتيبها في سلم الأولويات بالنسبة للمستهلك في هذا الرقم القياسي.[2]

ت- الرقم القياسي العام لأسعار المستهلك:[3]

ويستخدم في حسابه الانفاق الاستهلاكي الكلي مقيما بأسعار السنة ويسمى الانفاق الاستهلاكي الاسمي مقسوما على الانفاق الاستهلاكي نفسه مقيما بأسعار سنة الأساس ويطلق عليه الانفاق الاستهلاكي الحقيقي ،وفق المعادلة التالية:

$$\text{الرقم القياسي العام} = \frac{\text{الانفاق الاستهلاكي الاسمي}}{\text{الانفاق الاستهلاكي الحقيقي}} \times 100 \dots (4)$$

2- الرقم القياسي لأسعار الجملة:[4]

يضم الرقم القياسي لأسعار الجملة أهم المجموعات السلعية، مثل المنتجات الزراعية والدواجن و الاسماك

[1]- ثامر علون المصلح، علم الاقتصاد الجزئي والكلي، مرجع سبق ذكره، ص241.

[2]- شلوفي عمير، التضخم والنمو الاقتصادي: تقدير عتبة التضخم دراسة قياسية مقارنة لدول المغرب العربي 1980-2014 ، مرجع سبق ذكره، ص46.

[3]-نزار سعد الدين العيسى، ابراهيم سليمان قطف، الاقتصاد الكلي: مبادئ و تطبيقات، دار الحامد، الأردن، ط1، 2006، ص 262.

[4]- مجدي عبد الفتاح سليمان، علاج التضخم و الركود الاقتصادي في الإسلام، دار غريب، مصر، 2002، ص56.

والمنتجات الحيوانية الغير غذائية والأخشاب، مواد البناء، ، ومواد الطاقة و الأدوية ...الخ

ومايميز الارقام القياسية لأسعار الجملة هو ان الارتفاع الدي يطرأ عليها لا يلبث أن ينعكس بالضرورة بعد ذلك في الارقام ر القياسية لأسعار التجزئة.

3- الرقم القياسي الضمني:

ويتم الحصول عليه من خلال قسمة الناتج الداخلي الخام بالأسعار الجارية في سنة معينة على الناتج الداخلي الاجمالي بالأسعار الثابتة لنفس السنة مضروبا في مائة أي

$$\text{الرقم القياسي الضمني} = \frac{\text{الناتج الداخلي الخام بالأسعار الجارية}}{\text{الناتج الداخلي الاجمالي بالأسعار الثابتة}} \times 100 \ldots (5)$$

حيث يتضمن هذا المؤشر جميع أسعار السلع والخدمات المتاحة في الاقتصاد سواء كانت استهلاكية أو وسطية أو انتاجية، ويضم أيضا جميع انواع الأسعار الجملة والتجزئة، ويعبر عنه احيانا بالمكمش[1]

ثانيا: الفجوة التضخمية

تعد الفجوة التضخمية من أهم المصطلحات التي أوردها " كينز" في إطار تحليله للتضخم، ويرجع الهدف من حساب الفجوة التضخمية هو محاولة استخدامها في قياس الضغوط على المستوى العام للأسعار بحيث اعتبرها " كينز " بمثابة القوة الدافعة في جهاز التضخم، كما حاول " كينز" في نقس الوقت تقدير الفجوة التضخمية حسابيا بوحدات نقدية، بهدف مساعدة السلطات النقدية والمالية على اتخاذ الاجراءات اللازمة للحد من تلك الظاهرة، ووضع السياسات النقدية والمالية الكفيلة بتحقيق الاستقرار في الاقتصاد الوطني، وقد اعتمد " كينز" في تحليله للفجوة التضخمية على تحديد فائض الطلب في أسواق السلع، أي تحديد حجم الزيادة في الطلب الكلي عن العرض الحقيقي في أسواق السلع، دون الأخذ بعين الاعتبار فائض الطلب في أسواق عوامل الانتاج، وذلك على اعتبار أن اختلال التوازن في أسواق السلع سوف ينعكس بصورة مباشرة على إحداث اختلال التوازن في أسواق عوامل الانتاج وتحدث الفجوة التضخمية نتيجة الافراط في الطلب الكلي على السلع والخدمات نتيجة الزيادة في حجم الانفاق الوطني محسوبا بالأسعار الجارية عن الناتج الوطني الحقيقي محسوبا

[1]- عبد المجيد قدي، المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية دراسة تحليلية تقييمية، مرجع سبق ذكره، ص47.

بالأسعار الثابتة، كما يحدث فائض في المعرض النقدي نتيجة زيادة كمية النقود في الاقتصاد عن تلك النسبة التي يرغب الأفراد الاحتفاظ بها صورة نقدية.[1]

حسب هذه الطريقة توجد ثلاثة معايير لقياس القوى التضخمية هي: معيار الاستقرار النقدي، معيار الافراط النقدي معيار فائض الطلب.

1- معيار الاستقرار النقدي:

وينطلق هذا المعيار من النظرية الكمية للنقود التي ترى أن الزيادة في كمية النقود دون أن يقابلها زيادة في الناتج المحلي الخام الحقيقي تكون سببا مساعدا في ظهور التضخم ، وذلك راجع للاختلال بين الانفاق النقدي والتدفق الحقيقي للسلع والخدمات .

يعبر عن معامل الاستقرار النقدي بالمعادلة التالية:

$$(6)\ldots B = \frac{\Delta M}{M} + \frac{\Delta y}{Y}$$

حيث:

B:معامل الاستقرار النقدي

$\Delta M/M$:نسبة التغير في الكتلة النقدية معبر عنها في العادة بM2

$\Delta y/Y$:نسبة التغير في الناتج المحلي الخام.

عندما يساويBصفر معناه ان هناك تساوي في نسبة تغير الكتلة النقدية وتغير الناتج المحلي الخام، وهذا معناه ان هناك استقرار في الأسعار.

اذا كانت $B<0$ فهذا يعني أن الأسعار تتجه نحو الانخفاض

اذا كانت $B>0$فهذا معناه ان هناك ضغطا تضخميا يدفع بالأسعار نحو الارتفاع.[2]

[1]- عبد المطلب عبد الحميد، السياسات النقدية واستقلالية البنك المركزي، الدار الجامعية، الاسكندرية-مصر، ط1، 2013، ص ص165-166.

[2]- عبد المجيد قدي، المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية دراسة تحليلية تقييمية مرجع سبق ذكره، ص ص 47-48.

2- معيار الافراط النقدي:

يعتمد هذا المعيار على النظرية الكمية المعاصرة للاقتصادي ميلتون فريدمان و التي ترى أن التغير في نصيب الوحدة المنتجة من النقود هو المتغير الاستراتيجي في احداث التغير في المستوى العام للأسعار، كما يرى فريدمان أن استقرار المستوى العام للأسعر في المدة الطويلة لا يتحقق إلا بنجاح السلطة النقدية في تحديد الحجم الأمثل لكمية النقود، هذا الحجم الذي يتعين أن يلغي معدل تغيره في كل فترة زمنية الأثر الذي يمارسه معدل تغير الناتج الوطني ومعدل تغير الطلب على النقود أو سرعة دورانها محافظا على المستوى السائد للأسعار في فترة الأساس.[1]

من ثم يمكن قياس فائض كمية النقود عن الحجم الأمثل بناء على العلاقة التالية:

$$(7) \dots M' = \boldsymbol{\lambda Y_t - M_t}$$

M': حجم الافراط النقدي .

Y_t: حجم الناتج المحلي الخام الحقيقي بالأسعار الثابتة في السنة.

M_t: *كمية النقود المتداولة بالفعل في السنة.*

λ: متوسط نصيب الوحدة من الناتج المحلي الحقيقي من كتلة النقود المتداولة السائدة في سنة الأساس عند مستوى معين من الأسعار، والتي تحسب بالعلاقة التالية: $\boldsymbol{\lambda = \frac{M_t}{Y_t}}$

M: كمية النقود معبر عنها في العادة ب M_2

Y: الناتج المحلي الخام بالأسعار الثابتة

بالتالي فإن فائض كمية النقود عن حجمها الأمثل يمثل افراطا نقديا يكون وراء ارتفاع الأسعار، واستمرار هذا الفائض وتصاعده يكون وراء استمرار الارتفاع في الأسعار.[2]

[1] – محمد يونس، عبد النعيم مبارك، مقدمة في النقود وأعمال البنوك والأسواق المالية، الدار الجامعية، مصر، 2003، ص 410.

[2] – حمد عزت غزلان، "اقتصاديات النقود والمصارف، دار النهضة العربية- لبنان، 2002، ص 308.

3- معيار فائض الطلب:

يعتمد هذا المعيار على النظرية الكينزية فيما يتعلق بالطلب الفعلي وتحديد المستوى العام للأسعار، حيث أن الزيادة في الطلب الفعلي التي لا تقابلها زيادة في الانتاج تؤدي إلى زيادة النفقات مما ينتج عنها زيادة في الطلب الفعلي ،مما يقود الى حالة تضخم في الاقتصاد.

يقاس فائض الطلب انطلاقا من المعادلة التالية:

$$(8)...D=(cp + cg +I+\Delta S)-y$$

حيث أن:

D:فائض الطلب الخام

cp: الاستهلاك الخاص بالأسعار الجارية.

cg: الاستهلاك العام بالأسعار الجارية.

I:الاستثمار في الأصول الثابتة بالأسعار الجارية.

ΔS: الاستثمار في المخزون السلعي بالأسعار الجارية.

Y:الناتج المحلي الخام بالأسعار الثابتة.

بالتالي اذا زاد مجموع الانفاق القومي بالأسعار الجارية على الناتج المحلي الخام بالأسعار الثابتة ،فان ذلك يعبر عن فائض في الطلب الخام الذي يكون على شكل ارتفاع في أسعار السلع والخدمات.[1]

[1]- عبد المجيد قدي، المدخل الى السياسات الاقتصادية الكلية دراسة تحليلية تقييمية، مرجع سبق ذكره، ص ص 48-49.

المطلب الثاني: النظريات الاقتصادية المفسرة للتضخم

تحتل ظاهرة التضخم مكانة متميزة في الفكر الاقتصادي باختلاف مذاهبه واتجاهاته، لذا تعددت النّظريات المفسرة للظاهرة، وفي مايلي نذكر أهم هذه النظّريات.

الفرع الأول : التضخم حسب النظرية الكلاسيكية

ترى هذه النظرية أن التغيير في كمية النقود يؤدي الى ارتفاع الأسعار بنفس النسبة والعكس في حالة انخفاض كمية النقود مع افتراض ثابت العوامل الأخرى، أي ان الأثر الوحيد لتغير في كمية النقود هو التغير في المستوى العام للأسعار وهذا باستخدام معادلة التبادل لإثبات هذه العلاقة الارتباطية النسبية والطردية بين التغير في كمية النقود والتغير في المستوى العام للأسعار وذلك في فترة قصيرة مع ثبات العوامل الأخرى.[1]

ويمكن صياغة معادلة التبادل كما يلي:

$$\mathbf{M.V = P.T} \quad \ldots(9)$$

حيث أن:

M:متوسط كمية النقود خلال فترة زمنية معينة.

V:سرعة دوران النقود(ثابت).

P:المستوى العام للأسعار .

T:حجم المبادلات والمعاملات(ثابت).

وتفسر هذه المعادلة على أن الزيادة في كمية النقود M بنسبة معينة يترتب عليها نفس الزيادة في المستوى العام للأسعارP.

ومنه حسب افتراضات هذه النظرية فان أي زيادة في كمية النقود تخلق ضغطا تضخميا .

[1]– عبد المطلب عبد الحميد، السياسات النقدية واستقلالية البنك المركزي، مرجع سبق ذكره، ص ص 141-142.

بعد ذلك تطورت صياغة هذه النظرية على يد "ألفريد مارشال" وأعضاء مدرسة "كمبريدج" وأخذت معادلة التبادل صيغة جديدة لإحلال فكرة الطلب على النقود K مكان سرعة دوران النقود، واستخدم الدخل القومي Y بدلا من حجم المعاملات.

وعليه تصبح الصياغة كالتالي:

$$(10)\ldots \mathbf{M.V = P.Y}$$

حيث أن:

M:متوسط كمية النقود خلال فترة زمنية معينة.

K:الطلب على النقود بحيث $\boldsymbol{K = \frac{1}{V}}$.

P:المستوى العام للأسعار.

Y:الدخل القومي الحقيقي.

والجوهر اهذه النظرية أن الظاهرة التضخمية هي عبارة عن اختلال بين التيار النقدي والتيار السلعي.

إلا ان العلاقة بين كمية النقود والمستوى العام للأسعار التي تضمنها هذه النظرية ليست بالبساطة التي تصورتها، فقد ترتفع الأسعار لأسباب لا علاقة لها بزيادة كمية النقود فيها. وخير دليل على ذلك أزمة الكساد (1929-1933) التي اثبتت عدم صحة هذه التحاليل، حيث لم تؤدي زيادة كمية النقد الذي أصدرته الحكومة الى ارتفاع الأسعار، ذلك نظرا لزيادة التفضيل النقدي للأفراد الذين كانوا يتوقعون انخفاضا أكثر في الأسعار ، أي ان النقود بالإضافة الى انها وسيلة لتبادل فأنها تطلب لذاتها.

استطاعت هذه النظرية ان تفسر الارتفاع التضخمي في الأسعار تحت ظروف معينة يتحقق فيها قدر كبير من افتراضاتها خاصة في البلدان النامية رغم الانتقادات الموجهة إليها .[1]

[1]- مفيد عبد اللاوي، محاضرات في الاقتصاد النقدي والسياسات النقدية، مرجع سبق ذكره، ص ص 89-90.

الفرع الثاني: التضخم حسب النظرية الكينزية

فسرت هذه النظرية التضخم من خلال العلاقة بين الطلب الكلي والعرض الكلي، حيث اعتبرت أن سبب حدوثه هو زيادة الطلب الكلي عن العرض الكلي وقصوره عن مواكبة الانفاق النقدي الكلي مما يؤدي الى الارتفاع في المستوى العام للأسعار.[1]

وفق التحليل الكينزي يتحدد الدخل المستوى التوازني للدخل الوطني الحقيقي بتفاعل كل من الطلب الكلي والعرض الكلي، وذلك للوصول إلى ما يعرف **بالطلب الكلي الفعال**، ومع افتراض ثبات العرض الكلي في الفترة قصيرة الأجل فإن حدوث تغير في الطلب الكلي الناتج عن أي تغير في مكونات الإنفاق الكلي مثل زيادة الانفاق العام ، وليس بالضرورة زيادة كمية النقود سوف يترتب عليه فائض في الطلب الكلي، وهذا بدوره سوف يؤدي إلى تغيرات في الانتاج والمستوى العام للأسعار، وذلك تبعا لحالة التشغيل في الاقتصاد الوطني ومرونة العرض الكلي.[2]

يعتمد التحليل الكينزي في تحليله للتضخم على مرحلتين أساسيتين:

- ✓ **المرحلة الأولى**: لا تكون فيها كل المواد الانتاجية للاقتصاد الرأسمالي الصناعي مستغلة ، في هذه الحالة تؤدي الزيادة في الانفاق الوطني بزيادة الانفاق الحكومي إلى الزيادة في الدخول وبالتالي يزداد الطلب الكلي، مما يؤدي إلى زيادة الانتاج مما يسبب ارتفاعا طفيفا في الأسعار ، نظرا لان الفائض في الطلب يمتصه التوظيف والانتاج ويسمى هذا النوع **بالتضخم الجزئي**
- ✓ **المرحلة الثانية**: وتسمى بمرحلة التشغيل التام حيث تكون كل الطاقات الانتاجية مستغلة، ومنه أي زيادة في الطلب الكلي لا تؤدي الى زيادة الانتاج أو العرض الكلي للسلع، وبالتالي تخلق فائض في الطلب الكلي يعكس نفسه انعكاسا مباشرا على مستوى الأسعار، وبالتالي فإن ارتفاع الأسعار يستمر بوجود فائض الطلب "القوة التضخمية"، ويسمي كينز هذا النوع بالتضخم الناشئ عن جذب الطلب أو **التضخم البحت**.

[1] – ناظم محمد نوري الشمري، النقود والمصارف والنظريات النقدية، دار زهران، الأردن، 2006، ص394.

[2] – أحمد رمضان نعمة الله، محمد سيد عابد، إيمان عطية ناصف، النظرية الاقتصادية الكلية، الدار الجامعية مصر، 2002، ص 276.

الفرع الثالث :النظرية المعاصرة في تفسير التضخم

يسمى أصحاب هذه النظرية بالنقديين، حيث فسرت هذه النظرية بزعامة فريدمان التضخم بأنه ظاهرة نقدية بحته، وأن مصدره هو نمو كمية النقود بسرعة أكبر من نمو الانتاج.

وبالتالي فإن مصدر الارتفاع التضخمي حسب هذه النظرية يرجع الى زيادة الرصيد النقدي في المجتمع عن الحجم الأمثل الذي يحقق الاستقرار في المستوى العام للأسعار.[1]

الفرع الرابع : نظرية ميزان المدفوعات:

ظهرت هذه النظرية خلال فترة التضخم الهائل في ألمانيا، وعرضت العلاقة الموجودة بين التحويلات المالية إلى الخارج (تعويضات الحرب في حالة ألمانيا، المجر والنمسا بعد الحرب العالمية الأولى)، عجز ميزان المدفوعات وتغيرات نسبة الصرف المؤدي إلى عملية التضخم الهائل، من هذه النظرية نلاحظ عددا من المراحل المؤدية من جهة إلى تغير الأسعار النسبية ومن جهة أخرى تؤدي ظهور إرتفاع عام على مستوى الأسعار، وعلى الرغم من أن هذه النظرية أجابت عن سياق تاريخي محدد (ظاهرة التضخم الهائل في ألمانيا) هذه النظرية يمكنها كذلك أن تستدعى في حالة الأرجنتين المعاصرة عندما نتطرق إلى العلاقة الموجودة بين المديونية الخارجية وعجز ميزان المدفوعات وتحديد نسبة الصرف مصادر التضخم الهائل، وعلى العموم فإن نظرية ميزان المدفوعات تكون حاضرة ضمنيا في التحليلات المؤدية إلى سياسات تعديل وتوازن الاقتصاديات التي تعاني من مظاهر التضخم الهائل، المديونية الخارجية، تسبب عجز ميزان المدفوعات الناتج عن التحويلات المالية الصافية السالبة وهذا ما يؤدي إلى خفض قيمة العملة من أجل إعادة توازن هذا العجز.[2]

[1] – مفيد عبد اللاوي، محاضرات في الاقتصاد النقدي والسياسات النقدية، مرجع سبق ذكره، ص ص ص 90-93.

[2] - Himelfarb Célia, " Libéralisme et Huperinflation" in (Revue Tiers-monde N°129, 1992), P: 107.

المطلب الثالث :أسباب نشوء التضخم وآثاره

ذهب الفكر الاقتصادي في دراسته للتضخم على أنه له أسباب عديدة مخلفاً آثاراً سلبية على الاقتصاد والمجتمع.

الفرع الأول: أسباب التضخم

من بين هذه الأسباب نذكر ما يلي:

أولا: التضخم الناشئ عن زيادة الطلب

ويسمى أيضا سحب الطلب أو المشترين[1]، من خلال قانون العرض والطلب فإن الزيادة المفرطة للطلب دون أن ترافقه الزيادة في العرض، تؤدي الى ارتفاع الأسعار و سبب الزيادة في الطلب تعود الى كتلة نقدية زائدة ناتجة عن تمويل عجز الميزانية بطبع النقود، بحيث لا يتوفر وقت للمؤسسات لمواجهة الطلب الزائد.[2]

أو هو الزيادة في الطلب الكلي والتي تنتج عن الزيادة في احدى مكوناته مثل الانفاق الحكومي والاستهلاك والاستثمار وصافي التجارة الخارجية حيث تكون الزيادة مستمرة في هذا الطلب كما يحدث في أوقات الحروب مثلا كما حدث في أمريكا بالستينات من القرن الماضي مع ما مر بها في فيتنام أو الزيادة في الانفاق الحكومي كما حدث في مصر.[3]

ثانيا: التضخم الناشئ عن زيادة التكاليف:

ويسمى أيضا دفع النفقة أو البائعين، ووفقاً لهذا المنظور يكون الارتفاع في الأسعار ناتجًا عن زيادة نفقات عناصر الإنتاج دون أن يكون هنالك تغير في الطلب، ويقصد بارتفاع تكاليف الإنتاج هو زيادة أثمان خدمات عوامل الإنتاج بنسبة أكبر من إنتاجيتها الحدية، وعادة ما يظهر في ارتفاع تكاليف الأجور، ارتفاع أسعار الفائدة، ارتفاع أسعار الواردات. [4]

[1]- مروان السمان محمد وآخرون، مبادئ التحليل الاقتصاد الكلي والجزئي، مكتبة دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 1998، ص320.

[2]- مفيد عبد اللاوي، محاضرات في الاقتصاد النقدي والسياسات النقدية مرجع سبق ذكره، ص ص 95-96.

[3]- كمال سلطان محمد سالم، الاقتصاد الكلي، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر، ط1، 2015، ص323.

[4]- شيحة مصطفى رشدي، الاقتصاد النقدي المصرفي، دار الجامعة، بيروت، لبنان، 1981، ص594.

ثالثا: التضخم بفعل زيادة المستمرة في عرض النقود:

يؤدي الى زيادة في المستوى العام للأسعار خاصة إذا كان الاقتصاد في حالة التوظيف الكامل "نقود كثيرة تطارد سلع قليلة".[1]

الفرع الثاني: أثار التضخم

من أبرز الآثار المترتبة على حدوث التضخم هي:

أولا: الأثار الاقتصادية للتضخم: من أهم هذه الآثار نجد:

1- أثر التضخم على الانتاج:

إن استمرار التضخم على المدى البعيد سيلحق آثار ضارة بالإنتاج لأنه يضعف ثقة الافراد في العملة كمقياس و مستودع للقيمة و توجههم نحو الاستهلاك بدل الادخار والتخلي عنها بتحويل ما لديهم من سيولة نقدية الى أصول مادية وذلك يؤدي الى تناقص في عملية التراكم الرأسمالي الضرورية في عمليات الاستثمار، وتوجه أصحاب المشاريع الانتاجية خاصة الصناعية و الثقيلة منها الى زيادة شراء السلع الوسيطية المستخدمة في الانتاج بحجم يفوق الاحتياج الفعلي.[2]

2- أثر التضخم على ميزان المدفوعات:

يمارس التضخم تأثيرا سلبيا على ميزان المدفوعات لأنه يعتبر قوة شرائية داخلية متزايدة لا يقابلها زيادة في الانتاج الداخلي، و من ثم يتزايد الميل الحدي للاستيراد وتقتل مقدرة الاقتصاد الوطني على التصدير، فتهتز قيمة العملة الوطنية مقارنة بالعملة الأجنبية مؤديا الى تفاقم عجز ميزان المدفوعات.[3]

[1]- عامر الفيتوري المقري، علي قابوسة، تحليل الاقتصاد الكلي أسلوب رياضي، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان،الأردن،ط1، 2018، ص 47.

[2]- أكرم حداد و مشهور هذلول، النقود و المصارف مدخل تحليلي و نظري، دار وائل للنشر و التوزيع، الاردن، عمان، ط 1، سنة 2005، ص 208.

[3]- عبد المطلب عبد الحميد، اقتصاديات النقود والبنوك الأساسيات و المستحدثات، الدار الجامعية، الاسكندرية، مصر، سنة 2007، ص329.

3- أثر التضخم على الادخار، الاستثمار و الاستهلاك:

يؤدي التضخم الى اضعاف الرغبة على الادخار و من ثم تخفيض معدل الاستثمار وتخفيض معدل النمو الاقتصادي، وذلك لأن سعر الفائدة الحقيقي قد ينخفض الى معدلات سالبة من خلال طرح معدل التضخم من سعر الفائدة الاسمي السائد في السوق، مما يؤدي الى إحجام المدخرين وتخفيض الأموال القابلة للإقراض.

كما أنه يؤدي الى توجيه الاستثمارات نحو القطاعات التي تنتج سلعا أسعارها مرتفعة و غالبا ما تكون سلعا ترفيهية، و المضاربة على العقارات و الأوراق المالية، كل هذه العوامل من شأنها تخفيض الإنتاج و عدم التشجيع على رفع الكفاءة الإنتاجية و تشجيع أعمال المضاربة، فقد يدفع التضخم المستثمرين على اتخاذ قرارات غير صحيحة بشأن توقعات العائد على الاستثمار أو المبالغة في الكفاية الحدية لرأس المال المستثمر.[1]

4- أثر التضخم على إعادة توزيع الدخل الوطني:

ان الدخل الوطني النقدي هو مجموع عوائد عناصر الانتاج التي يتحصل عليها المشاركون في العملية الانتاجية خلال فترة زمنية واحدة تقدر بسنة، أما الدخل الوطني الحقيقي فهو يتألف من مجموع السلع والخدمات التي يمكن فعلا الحصول عليها بهذه الدخول النقدية.

خلال فترة التضخم يتولى ارتفاع الدخل النقدي بشكل مستمر وبمعدلات تفوق ارتفاع الدخل الحقيقي، وكلما قارب مستوى توظيف عناصر الانتاج مستوى التوظيف الكامل ، كلما تضائل معدل نمو الدخل الحقيقي الى اقصى مستوى ممكن له ولا يمكن زيادته الا في الأجل الطويل

وأثناء فترة التضخم يمكن تمييز الحالات التالية :

أ- بقاء الدخل النقدي ثابت مع استمرار ارتفاع الأسعار في هذه الحالة يتناقص الدخل الحقيقي باستمرار.

ب- ارتفاع الدخل النقدي لكن بمعدل أكبر من معدل ارتفاع الأسعار في هذه الحالة يزداد الدخل الحقيقي بمعدل يتحدد بمدى ارتفاع الدخل النقدي من جهة ومستوى الأسعار من جهة أخرى

[1]- السيد متولي عبد القادر، اقتصاديات النقود والبنوك، دار الفكر ناشرون و موزعون، عمان، الاردن، ط1، سنة 2010، ص225.

ت– ارتفاع الدخل النقدي ولكن بمعدل أقل من معدل ارتفاع الأسعار، هنا يتعرض الدخل الحقيقي للتناقص أيضا.

ث– ارتفاع الدخل النقدي بمعدل مساوي لمعدل ارتفاع الأسعار ، وفي هذه الحالة يبقى الدخل الحقيقي ثابت.

ويمكن توضيح آثار التضخم على أصحاب الدخول بالشكل التالي:

- **أصحاب الدخول الثابتة:** وتشمل الأفراد الذين يحصلون على دخولهم من ملكية الأرا ضي والعقارات السكنية والمعاشات والاعانات الاجتماعية ،ونظرا للثبات النسبي الذي تتمتع به هذه الدخول فان ارتفاع الأسعار ى يؤدي إلى تناقص الدخول الحقيقة لهذه الفئة.
- **أصحاب المرتبات والأجور:** تشكل الفئات العمالية معظم أصحاب هذه الدخول و تتميز الأجور بقابلية أكبر للتغير بنفس اتجاه تغير الأسعار، وذلك لوجود الاتحادات العمالية التي تطالب برفع الأجور النقدية لكن عادة ما يكون معدل ارتفاع الأجور النقدية أقل من معدل ارتفاع الأسعار وبالمقارنة مع أصحاب دخول الفئة السابقة، فأصحاب الأجور أقل تعرضا لانخفاض القوة الشرائية لدخولهم عن أصحاب الدخول الثابتة.
- **أصحاب المشروعات:** إن الدخول الحقيقة لهذه الفئة تتزايد عادة بمعدل يفوق معدل الارتفاع في الأسعار، فارتفاع الأسعار يؤدي إلى زيادة الايرادات النقدية الإجمالية، وبما أن النفقات النقدية لا ترتفع مباشرة بعد ارتفاع الأسعار، وإنما بعد انقضاء فترة من الزمن، لذلك فإن الأرباح التي يحصل عليها أصحاب المشروعات سوف تزداد بنسبة اكبر و بشكل أسرع من زيادة النفقات.

وبالتالي فإن التضخم يتسبب في اعادة توزيع الدخول الحقيقية نظرا لاختلاف معدلات الزيادة في الدخول النقدية فبعض الفئات تزداد دخولها على حساب فئات أخرى نتيجة عملية اعادة توزيع الدخل.[1]

4 – أثر التضخم على توزيع الثروة:

في فترة التضخم يعاد توزيع الثروات في المجتمع بشكل قد يكون عشوائيا، والتغيرات في الملكية ترتبطا ارتباطا وثيقا بالتغيرات في المداخيل الحقيقية، فالأفراد الذين انخفضت مداخيلهم الحقيقية نتيجة الارتفاع المستمر في الأسعار قد يقومون بالتصرف في ثرواتهم الحقيقية بالبيع وذلك للمحافظة على مستوى معين من الاستهلاك

[1] – بلعزوز بن علي، بلعزوز بن علي، محاضرات في النظريات والسياسات النقدية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ط4، 2017، ص ص ص 152-154.

كانوا قد اعتادوا عليه من قبل، ومثال ذلك أصحاب الأراضي والعقارات السكنية ، والشيء الذي يشجعهم أكثر على البيع هو ارتفاع قيمة هذه الأصول النقدية بمعدلات تفوق معدل الارتفاع العام في الأسعار ، وبذلك تنتقل ملكية هذه الأصول الحقيقة من فئات تناقصت دخولها الحقيقية الى فئات أخرى تزايدة مداخيلها الحقيقة. [1]

5- أثر التضخم على هيكل التسويق والتوزيع:

يؤدي التضخم الى تنشيط الدورة التجارية والمضاربة فهذا القطاع يزدهر في حالات التضخم وتزداد قنوات التسويق ، حيث تفوق الزيادة في أسعار التجزئة الزيادة في أسعار الجملة أو الإنتاج، ويتجاوز الربح التجاري الربح الصناعي، ويتعدد الوسطاء وترتفع نفقات التسويق مما يؤدي إلى الزيادة في تضخم الأسعار.[2]

ثانيا: الآثار الاجتماعية للتضخم: من أهم الاثار الاجتماعية للتضخم مايلي:

1- تفشي الرشوة و الفساد الإداري:

إن الارتفاع في مستوى الأسعار المحلية يؤدي إلى انخفاض القوة الشرائية للنقود، و عجز نظام الأجور عن الزيادة بنفس نسبة الزيادة في المستوى العام للأسعار، مما يتسبب في ظهور العديد من الظواهر السلبية في المجتمع و منها تفشي ظاهرة الرشوة .و عادة ما يلجأ بعض أصحاب الدخول الثابتة إلى هذه الوسيلة لمواجهة الانخفاض في مستويات دخولهم الحقيقية، و ذلك بهدف تعويض الانخفاض في مستويات دخولهم النقدية الحقيقية، و يتم ذلك من خلال انجاز بعض الأعمال و تقديم الخدمات المشروعة نظير مقابل مادي، أو القيام ببعض التصرفات و تقديم خدمات غير ومشروعة نظير الحصول على مقابل مادي.[3]

2 – ظهور الاستهلاك الترفي:

إن ظهور التضخم سيدفع باتجاه ظهور الغنى الفاحش لجزء من الأغنياء وهذه الشريحة أو المجموعة التي ازداد غناها على حساب الفقراء لن تكون أولويتها تطوير الاقتصاد الوطني بقدر زيادة ثرائها الفاحش، فيظهر لديها ما يسمى بالاستهلاك الترفي وتتخلى بالمقابل عن فكرة العمل المنتج والصناعة والتوجه للعمل الخدمي.

[1]- مروان عطوان، مقاييس اقتصادية: النظريات النقدية، دار البعث للطباعة والنشر، قسنطينة،1989، ص191.

[2]- زينب عوض الله، أسامة محمد الفولي، أساسيات الاقتصاد النقدي والمصرفي منشورات حلبي الحقوقية، بيروت ،2003، ص264.

[3]- لبكري أنس، صافي وليد، النقود و البنوك بين النظرية و التطبيق، دار المستقبل للنشر و التوزيع، عمان- الأردن،2002 ، ص206.

إن هذا التوجه سيزيد من خسارة المجتمع الحقيقية فيقسم المجتمع الى قسم يستهلك حسب قدراته والقسم الآخر يستهلك بإمكانيات وقدرات ضخمة استهلاكا ترفيا يؤثر على عادات الاستهلاك في المجتمع ، و بالرغم من أن زيادة الانفاق على السلع الاستهلاكية لدى المجتمع يكون حافزا ومشجعا للإنتاج الوطني ككل، لكن سرعان ما يتخلى المجتمع عن هذه العادات ليصبح استهلاك السلع الفاخرة وخاصة المستوردة هو الأساس ويقل الطلب على السلع المنتجة محلياّ، حتى أصحاب الدخول الضعيفة والأجور الثابتة يسعون الى تقليد الأغنياء في هذه الأنماط الاستهلاكية فيؤثر ذلك على نمو الصناعات الوطنية وتطورها.

3- أثر التضخم على الوضع الاجتماعي للمثقفين:

تعد شريحة المثقفين من أهم الشرائح والطبقات الاجتماعية في أي مجتمع نظرا لأنها تقود عملية التطور الاقتصادي والاجتماعي، فهي التي تنتج الأفكار والنظريات ونظم العمل وتطور الهياكل الادارية وطرق الانتاج وغيرها، فالضغوط التضخمية تدفع بأصحاب هذه الفئة اللجوء الى بيع ممتلكاتها من أراضي وعقارات وانفاق ما إدخرته سابقا لكي تحافظ على مكانتها الاجتماعية، بل قد تضطر الى العمل بأي مهنة أو أي عمل لا يتناسب مع امكانياتها وقدراتها الثقافية.

إن هذه الأعمال التي تقوم بها الشريحة المثقفة للحفاظ على مستوى استهلاكي معين سوف يفتقدها الاحترام الاجتماعي وامتزاجهم بطبقة العمال البسيطة وكنتيجة لذلك سوف يتوقف النمو والتطور الاداري فيحصل التخلف في الهياكل الادارية ويتوقف الاختراع والابتكار بفعل تراجع دور الشريحة المثقفة.[1]

[1]- شلوفي عمير، تقدير عتبة التضخم دراسة قياسية مقارنة لدول المغرب العربي 1980-2014 ، مرجع سبق ذكره، ص ص 44-45.

المطلب الرابع: طرق علاج التضخم

إن الأوضاع السيئة التي يحدثها التضخم لا بد من معالجتها وهناك سياسات تتبع لمعالجة التضخم وسنستعرض أهم السياسات المعتمدة لمعالجة هذه الظاهرة أبرزها:

الفرع الأول: السياسة النقدية

تمثل وسائل السياسة النقدية في السيطرة على عرض النقود بواسطة البنك المركزي ويهدف باستخدام لهذه الوسائل الى تقليل العرض بغرض المضاربة

أولا: وسائل السياسة النقدية الكمية:

1- سياسة معدل إعادة الخصم: هو عبارة عن السعر الذي يفرضه البنك المركزي مقابل اعادة خصمه للأوراق التجارية أو المالية القصيرة الأجل ، أو عمليات اقراض قصيرة الأجل للبنوك التجارية لمواجهة نقص السيولة أو الائتمان قصيرة الأجل ، حيث تقضي هذه العملية بأن يحصل البنك التجاري على قيمة تقل عن القيمة الاسمية للورقة بمقدار المبلغ المحسوب على أساس معدل اعادة الخصم.[1]

أو هو عبارة عن معدل الفائدة التي تدفعه البنوك التجارية للبنك المركزي لقاء ما تأخذه من قروض، وكلما كانت نسبة الخصم منخفضة كلما زاد طلب البنوك التجارية على الاقتراض والعكس صحيح.[2]

أما عن آلية استخدام هذه الأداة في حالة التضخم، فإن البنك المركزي يعمل على تقليل حجم الائتمان المصرفي عن طريق رفع سعر إعادة الخصم، أي رفع تكلفة الائتمان الذي يقدمه للبنوك التجارية أو بعبارة أخرى أنو سيقرض البنوك التجارية بأسعار مرتفعة ،مما يقلل من قابلية ورغبة البنوك في الاقتراض، كما يؤدي إلى رفع أسعار فوائدها على القروض، الأمر الذي يقلل الطلب على القروض مما يؤدي إلى تقليل وسائل الدفع في الاقتصاد و هذا يساعد على الحد من التضخم. [3]

[1]- بلعزوز بن علي، محاضرات في النظريات والسياسات النقدية، مرجع سبق ذكره، ص122.

[2]- عمر صخري، التحليل الاقتصادي الكلي، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون-الجزائر-، ط6، 2008، ص 219.

[3]- هيثم الزعبي، حسن أبو الزيت، أسس و مبادئ الاقتصاد الكلي، دار الفكر، الأردن، ط1، 2000، ص 193.

2 – سياسة السوق المفتوحة: يقصد بسياسة السوق المفتوحة قيام البنك المركزي بعمليات بيع وشراء الاوراق المالية و التجارية و الأسواق المالية، وذلك بهدف التأثير على كمية النقود المتداولة و التأثير على مقدرة البنوك التجارية على خلق الائتمان.[1]

في حالة التضخم يقوم البنك المركزي بعرض الأصول متمثلة في أذونات الخزينة، أو السندات الحكومية أو الأوراق المالية و التجارية من أجل امتصاص فائض السيولة النقدية، و بالتالي التأثير المباشر على الاحتياطات النقدية لدى البنوك التجارية من أجل تقليص كمية وسائل الدفع لديها من جهة، ومن جهة أخرى التأثير على ارتفاع أسعار الفائدة في السوق النقدية بسبب زيادة العرض من الأوراق المالية والنقدية و انخفاض الطلب عليها الأمر الذي يؤدي الى ارتفاع في سعر الفائدة الحقيقية في السوق النقدية لدى البنوك التجارية، مما ينعكس حتميا في صورة تخفيض حجم الاستثمارات والتقليل من الطلب الكلي لمجابهة التضخم.[2]

3 – سياسة الاحتياطي القانوني: تعبر نسبة الاحتياطي النقدي القانوني عن تلك النسبة من الودائع التي تحتفظ بها البنوك التجارية لدى البنك المركزي كاحتياطي قانوني قابل للتعديل بالزيادة أو النقص بحسب الظروف الاقتصادية السائدة.[3]

وتلجأ البنوك المركزية الى استخدام هذه الوسيلة لمكافحة الضغوط التضخمية من خلال فرض نسبة احتياطي إلزامي أكبر، مما يقلل قدرة البنوك على خلق النقود والائتمان و يقلل حجم النقد في البلاد.

وتعتبر نسبة الاحتياطي القانوني أهم الأدوات وأكثرها استخداما في الاقتصاديات النامية لعدم وجود سوق مال حقيقي يمكن للبنك المركزي من خلاله اتباع سياسة السوق المفتوحة أو سعر إعادة الخصم.[4]

ثانيا: وسائل السياسة النقدية النوعية:

1– الاقناع الادبي: حيث يقوم البنك المركزي بإعطاء التعليمات و التوجيهات و الأوامر للبنوك الاخرى، عن طريق محاولة اقناعها بإدارة و اتباع السياسات التي تحقق الأهداف الاقتصادية التي يسعى البنك المركزي

[1]– يونس محمود، مبارك عبد النعيم، مقدمة في النقود وأعمال البنوك و الأسواق المالية، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2002،ص 326

[2]– شلوفي عمير، تقدير عتبة التضخم دراسة قياسية مقارنة لدول المغرب العربي 1980-2014 ، مرجع سبق ذكره، ص 53.

[3]– سليمان مجدي، علاج التضخم والركود الاقتصادي في الإسلام ، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، 2002، ص110.

[4]– خالد واصف الو ا زني، أحمد حسين الرفاعي ، مبادئ الاقتصاد الكلي، دار وائل للنشر، عمان، ط3 ، 2000، ص: 308.

إليها، إضافة الى التنسيق مع البنوك التجارية في قضايا النقد و الائتمان، و يأخذ الإقناع الأدبي عدة أشكال منها الرقابة الكمية، و الرقابة النوعية.

2- الودائع الخاصة: حيث يطلب البنك المركزي من البنوك التجارية، الاحتفاظ بنسبة معينة من أرصدتها على شكل ودائع مجمدة في البنك المركزي مقابل فائدة معينة.

3- الرقابة المباشرة على الائتمان: مثل تعديل هوامش الضمان للقروض الممنوحة، وتقنين حجم و كمية الائتمان الممنوح لقطاع معين.

4- الرقابة الادارية: وهي تمثل التفتيش الاداري المباشر على حسابات و أصول البنوك التجارية، و طريقة الادارة و السياسة المتبعة فيها.

5- سياسة الافصاح المالي و النشر التي تستخدمها البنوك التجارية عن عملياتها المصرفية.[1]

الفرع الأول: السياسة المالية

يقصد بها استخدام عناصر الميزانية من أجل تحقيق الاهداف الاقتصادية المرغوبة، وبهذا يمكن التأثير على الإنفاق و الإيراد الحكومي من الضرائب والقروض لتحقيق الاستقرار الداخلي للاقتصاد الوطني، وبعبارة أخرى استخدام أوعية الميزانية في تحقيق النمو المتوازن، وفي هذا الشأن تستعمل أدوات مختلفة، منها:[2]

أولا: الرقابة الضريبية: تعتبر أكثر الوسائل فعالية لضبط التضخم والحد من ضغوطه بصفة خاصة في المجتمعات التي يغلب عليها تخلف العادات المصرفية و الائتمانية ففي حالة وجود فائض في الطلب في اقتصاد يسوده التوظيف الكامل فإن السياسات المالية تقوم بفرض ضرائب عالية من أجل تخفيض المستوى العام للأسعار، إذ أن فرض الضرائب المباشرة على الدخول والثروات واقتطاع جزء كبير منها سيؤدي إلى امتصاص القوة الشرائية الزائدة في أسواق. ويجبر الافراد على ادخار ثرواتهم و اموالهم مما يقلل استهلاكهم و انفاقهم. فينخفض بذلك الطلب الكلي النقدي مقارنة بالمعروض من السلع و الخدمات مما يؤدي بدوره الى انخفاض المستوى العام للأسعار.

[1]- اياد عبد الفتاح النسور، أساسيات الإقتصاد الكلي، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان، ط2، 2014 ، ص147.

[2]- أسماء مخاليف، محددات التضخم في الجزائر مع مقاربة بدوال الاستهلاك، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة الحاج لخضر، باتنة، ص 80.

ثانيا: الرقابة على الانفاق العام: تباشر السياسة المالية تأثيرها على التضخم من خلال الرقابة على الانفاق الحكومي سواء الاستهلاكي أو الاستثماري وهذا يكون بتخفيضه و التقليل منه حيث تكون الرقابة بالتقليل من حجم الانفاق في جانبه الاستهلاكي أقوى وأكثر فاعلية من التأثير في جانبه الاستثماري، ويترتب عن تخفيض الانفاق العام انخفاض مستويات الدخول التي تولدها تلك النفقات، و بالتالي انخفاض مستويات الطلب الكلي على السلع و الخدمات في الاقتصاد مما يساهم في تحقيق الاستقرار في المستوى العام للأسعار.

المبحث الثالث: العلاقة النظرية بين الإنفاق الحكومي والتضخم

من خلال هذا المبحث سنحاول توضيح العلاقة التي تربط الإنفاق الحكومي بالمستوى العام للأسعار(التضخم)، وكتكملة للإطار النظري الخاص بموضوعنا سنحاول سرد أهم الدراسات السابقة التي عالجت هذا الموضوع، حيث شكلت دراسات هؤلاء الباحثين الأساس الذي انطلقت منه الدراسة الحالية.

المطلب الأول: النظريات التي تطرقت للإنفاق الحكومي والتضخم

من أجل توضيح العلاقة التي تربط بين الإنفاق الحكومي والتضخم نظريا لابد من التعرض للنظريات التي تربط بين هذين المتغيرين وهي كالآتي: نظرية التضخم الناشئ عن جذب الطلب، التضخم بسبب ارتفاع تكاليف الإنتاج أو ما يعرف بالتضخم بدفع النفقة، تسارع التضخم، نظرية التضخم الهيكلي.

الفرع الأول: نظرية التضخم الناشئ عن جذب الطلب

تفسر هذه النظرية التضخم على أنه في حالة وصول الإقتصاد الوطني إلى حالة التشغيل التام للموارد الإقتصادية، فإن أي زيادة في الطلب الكلي لا تؤدي إلى الزيادة في العرض الكلي وبالتالي سيؤدي ذلك إلى الإرتفاع المستوى العام للأسعار.[1] والشكل التالي يوضح ذلك

الشكل رقم (01-04): أثر الزيادة في الطلب الكلي على المستوى العام للأسعار في حالة التشغيل التام للموارد الإقتصادية

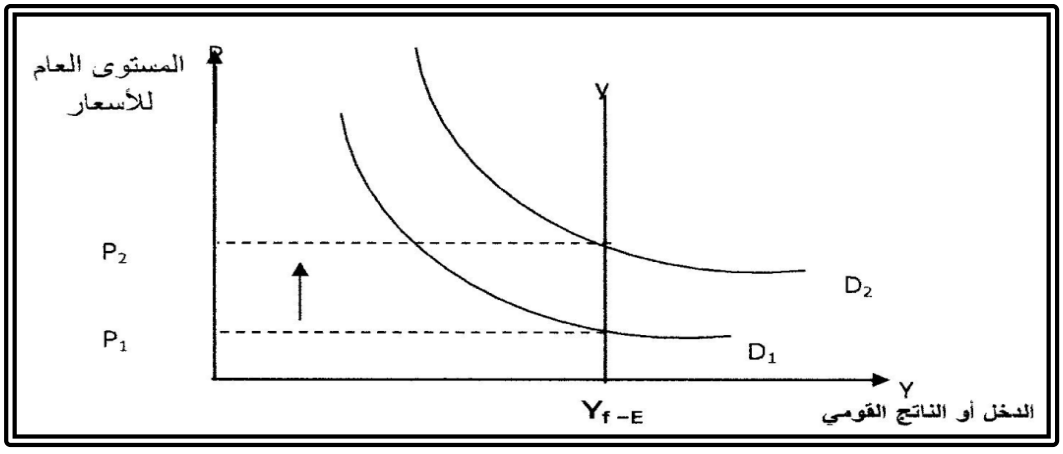

المصدر: محمد أفندي، النظرية الإقتصادية الكلية "السياسة والممارسة"، دار الأمين للنشر والتوزيع، اليمن، ط1، 2012، ص 492.

[1] - حميد جميلي، النظرية الإقتصادية الكلية المتقدمة، ط1، الوراق للنشر والتوزيع ،عمان-الأردن-،2018، ص464.

يلاحظ من خلال الشكل أعلاه أنه في حالة وصول الإقتصاد الوطني لمرحلة التشغيل الكامل Y_{F-E} فإن العرض الكلي سيكون عند مستوى Y وبالتالي فإن الزيادة في الطلب من D_1 إلى D_2 سوف تؤدي إلى الإرتفاع في المستوى العام للأسعار من P_1 إلى P_2 كون الإقتصاد في مرحلة التشغيل الكامل للموارد.

الفرع الثاني: التضخم بسبب ارتفاع تكاليف الإنتاج (التضخم بدفع النفقة)

ويحدث عندما ترتفع تكاليف الإنتاج وذلك نتيجة ارتفاع عوامل الإنتاج خاصة المستوردة، كذلك الأجور وبالتالي فإن المنتجون يرفعون من مستوى أسعارهم، وينتج عن ذلك المطالبة برفع الأجور، وتتشكل كذلك حلقة غير منتهية بين المطالبة برفع الأجور وإرتفاع الأسعار.[1]

ويمكن توضيح ذلك من خلال:

أولا: دفع الأجور: وتكون نتيجة القوة التفاوضية للاتحادات العمالية من خلال الضغوطات المنضمة والمستمرة على أصحاب المؤسسات، كما يتوقف أيضا على الزيادة على مستوى النشاط الإنتاجي وأرباح المؤسسات وإرتفاع نفقة المعيشة بالنسبة للطبقة الطبقة حيث أنه كلما إرتفعت تكاليف المعيشة كلما زادت ضغوطات النقابات العمالية لرفع الأجور بصفة موازية للارتفاع في المستوى العام للأسعار.[2]

ثانيا: دفع الأرباح: بهدف تعظيم الأرباح تلجأ المؤسسات الكبيرة التي تسودها حالة الاحتكار إلى رفع أسعار المنتجات وهذا ما يترتب عليه الإرتفاع في المستوى العام للأسعار وإرتفاع تكاليف الإنتاج، وبالتالي يبلغ التضخم مستويات قياسية.[3]

ثالثا: دفع المنتجات: إن ارتفاع أسعار المواد الأولية يؤدي إلى زيادة التكاليف والتي تنعكس على إرتفاع المستوى العام للأسعار، كذلك قد يكون السبب في إرتفاع تكاليف الإنتاج نتيجة نقص في المحاصيل الزراعية التي تدخل في الإنتاج الصناعي أو إرتفاع تكلفة رأس المال...إلخ، بالإضافة إلى ارتفاع أسعار الواردات من المواد الأولية و الوسيطية و المواد الغذائية فيؤدي ارتفاع أسعار الواردات إلى الزيادة المباشرة في تكاليف الإنتاج ومنه إلى الإرتفاع العام في مستوى الأسعار.[4]

---

[1] – مفيد عبد اللاوي،" محاضرات في الاقتصاد النقدي والسياسات النقدية"، مرجع سبق ذكره،96.

[2] – هيل عجمي، جميل الجنابي، النقود والمصارف والنظرية النقدية، دار وائل للنشر، الأردن، ط2، 2014، ص ص 296-297

[3] – ناظم محمد نوري الشمري، النقود والمصارف والنظرية النقدية، دار زهران للنشر والتوزيع، عمان، ط1، 1999، ص400.

[4] – أحمد زهير شامية، النقود والمصارف، دار زهران للنشر، عمان، ط1،1993،ص 36.

الشكل (01-05):التضخم بدفع التكاليف

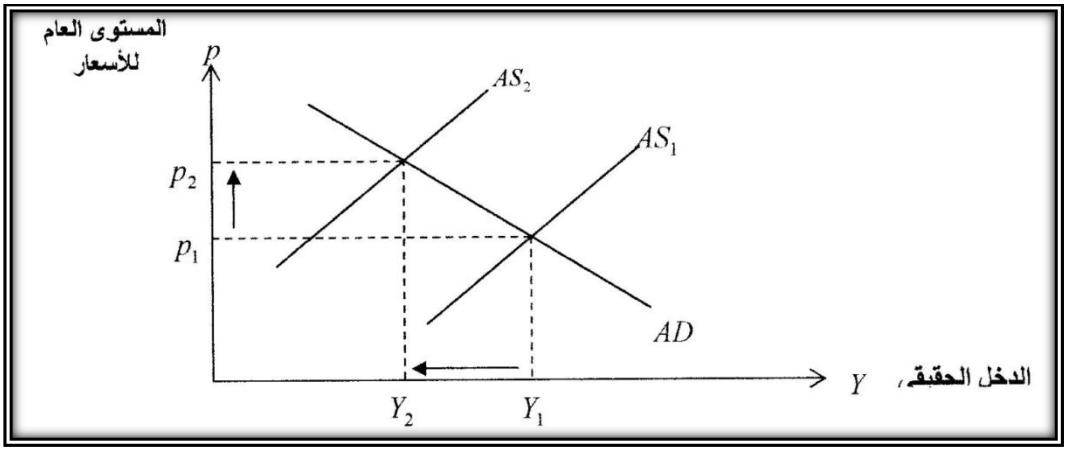

المصدر: هوشيار معروف، تحليل الإقتصاد الكلي، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان، ط1، 2005، ص225.

من خلال الشكل أعلاه نلاحظ أن إرتفاع تكاليف الإنتاج يؤدي إلى انتقال منحنى العرض الكلي من AS1 إلى AS2 مع بقاء منحنى الطلب الكلي ثابتAD ، هذا يؤدي إلى ارتفاع الأسعار من P1 إلى P2 مما يؤدي إلى إنخفاض الدخل الحقيقي من Y1إلى Y2 .

الفرع الثالث: تسارع التضخم

جمعت هذه النظرية بين جانب الطلب والعرض وأخذت في عين الاعتبار السياسات النقدية والمالية العامة من حيث التأثير على جانب الطلب، وكذا توقعات الأسعار من خلال التأثير على ارتفاع الأجور وجانب العرض.[1]

الشكل رقم(01-06): تسارع التضخم

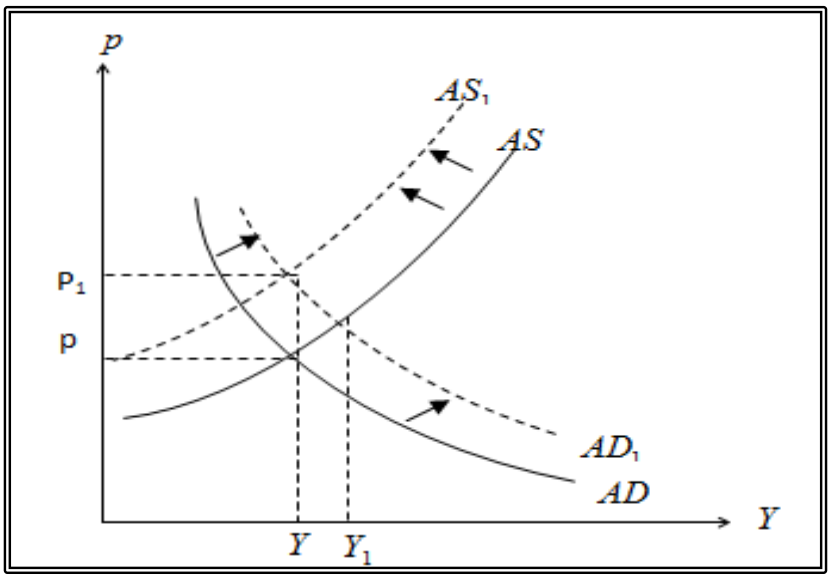

المصدر :عبد المنعم السيد علي، نزار سعد الدين العيسى، النقود والمصارف و الأسواق المالية، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان،ط1،2004، ص457 .

من خلال الشكل نلاحظ أن الإقتصاد يكون في حالة توازن لما يتقاطع منحنى العرض الكلي مع منحنى الطلب الكلي ويكون الدخل الحقيقي Y والأسعارP مع معدلات بطالة مرتفعة نوعا ما، ومن أجل تصحيح الاختلالات تلجأ الدولة إلى إستخدام سياسة نقدية ومالية توسعية لزيادة الطلب الكلي والإنفاق الكلي، فينتقل منحنى الطلب الكلي من AD إلى AD1، وكنتيجة لزيادة الإنفاق الكلي تنخفض البطالة ويرتفع الدخل إلى Y1 وبالتالي ارتفاع تكاليف الإنتاج، مما يؤدي إلى انتقال منحنى العرض من AS إلى AS1 وبالتالي ينخفض الدخل من Y1 إلى Y وترتفع الأسعار من P إلى P1.

[1] – محمود حسين الوادي وآخرون، النقود والمصارف، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان–الأردن–، ط1، 2010، ص82.

الفرع الرابع: نظرية التضخم الهيكلي

يرى أصحاب هذه النظرية أن السبب في بروز ظاهرة التضخم يعود للتغيرات الهيكلية التي تحدث في حركة الإقتصاد القومي وما يترتب عليها من تغيرات هيكلية في جانب الطلب والعرض الكلي، وقد يعزى سبب هذا النوع من التضخم إلى التغيرات الهيكلية التي تحدث في دالة الطلب الكلي وبشكل يفوق التغيرات في دالة العرض الكلي نتيجة برامج التنمية الإقتصادية، ولكون هذا النوع من التضخم يكون أكثر انتشارا في الدول النامية وبالتالي فإنه غالبا يكون تضخما ناجما بسبب زيادة الطلب.[1] وأهم مظاهر الاختلال الإقتصادي تنحصر في الجوانب الآتية:

أولا: الطبيعة الهيكلية للتخصص في إنتاج المواد الأولية: حيث أن التخصص في الدول النامية يكون في سلعة واحدة أو سلعتين على الأكثر، و تحتل هذه السلعة الأهمية النسبية العظمى في هيكل صادراتها للعالم الخارجي وموردا أساسيا في تكوين ناتجها القومي، وبالتالي فإنه في حالة تذبذب أسعار هذه المنتجات سوف يتعرض اقتصاد هذا البلد لموجات تضخمية، أما إذا ارتفعت صادرات الدول النامية فإن الضغوط التضخمية سوف تظهر كذلك كونها لا تحتوي على جهاز انتاجي مرن.

ثانيا: ضآلة مرونة المنتجات الغذائية في ضل الزيادات السكانية: حيث أن الكثافة السكانية في الاقتصاديات النامية لها تأثير كبير على الضغوط التضخمية، ففي حالة الزيادة السكانية وفي ظل ركود القطاع الزراعي خاصة سيصاحبها نقص في حجم المعروض من السلع الغذائية في الأسواق مما يؤدي إلى ارتفاع الأسعار، مع كون أن المنتجين الزراعيين في الريف يعتمدون على تخصيص جزء من انتاجهم الزراعي لاستهلاكهم الشخصي على مدار السنة مع تزايد عدد السكان بنسبة كبيرة فلو أخذنا هذين العاملين بعين الاعتبار سوف تؤدي إلى ارتفاع أسعار السلع الزراعة الغذائية وذلك بسبب تناقص الكميات التي يتم عرضها من قبل القطاع الزراعي في أسواق المدن من سنة لأخرى.[2]

ثالثا: الجهاز المالي للحكومة في البلاد النامية : تتميز الدول النامية بانخفاض نسبة الضرائب إلى إجمالي الناتج الوطني وهذا مرتبطا أيضا بمرونة الإيرادات الضريبية تجاه التغير في حجم الدخل[3]، ومن أجل تمويل الدولة

[1] – محمود حسين الوادي و أحمد عارف العساف، الاقتصاد الكلي، مرجع سبق ذكره، ص 184.

[2] – زياد عز الدين طه طالب، كيلان إسماعيل عبد الله، التأصيل الفكري للنظريات المفسرة لظاهرة التضخم والآثار المتوقعة منها مع إشارة إلى واقع التضخم في الإقتصاد العراقي للمدة 2003-2013، مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية ،المجلد 11، العدد33، جامعة تكريت، 2015، ص ص 201-202.

[3] – محمد عزت الغزلان ، اقتصاديات النقود والمصارف، دار النهضة العربية للنشر والتوزيع، بيروت –لبنان–، 2002، ص11.

لإنفاقها تضطر لأسلوب عجز الموازنة، وبالتالي فإن إحداث العجز في الموازنة العامة والزيادة في كمية عرض النقود بطريقة لا تتناسب مع متطلبات الإستقرار النقدي من شأنه أن يؤدي إلى توليد ضغوط تضخمية.

رابعا: طبيعة التنمية الإقتصادية والاجتماعية خاصة في مراحلها الأولى: ترتكز الدول النامية في بدايات عملية التنمية على البنى التحتية كونها تسهل عملية الإنتاج، وكون هذه المشاريع تتطلب مدة زمنية طويلة بين بدأ الإستثمار ومرحلة ظهور الإنتاج وأثناء تنفيذ هذه المشاريع الإستثمارية تتولد دخولا، ومن ثم طلب على السلع والخدمات في الوقت الذي لم يزد المعروض منها فيظهر التضخم.[1]

المطلب الثاني: أهم الدراسات العربية التي تطرقت للعلاقة بين الإنفاق الحكومي والتضخم

أثر الإنفاق الحكومي على التضخم موضوع مهم في أي دولة وتعددت الدراسات الخاصة به في الدول العربية لذا سنحاول تقديم بعض هذه الدراسات.

– دراسة عمر عامر الكاظم (سنة 2005)[2]:تحليل وقياس العلاقة بين الانفاق العام والتضخم في العراق للمدة 1980-1996، و قد كان الهدف الأساسي للبحث هو معرفة اتجاه العلاقة بين الإنفاق العام و التضخم في العراق خلال فترة الدراسة، وأعتمد الباحث على متغيرات الإنفاق العام بشقيه الرأسمالي والإستثماري الرقم القياسي لأسعار المستهلك، الناتج المحلي الإجمالي، عرض النقد،كما اعتمد على التحليل الوصفي واستعان بأدوات القياس الإقتصادي، وعن طريق الانحدار متعدد توصلت الدراسة إلى أن هناك قوة في العلاقة بين الإنفاق العام و المستوى العام للأسعار، إذ أن تغير الإنفاق العام ب: 100 % أدى إلى تغير في المستوى العام للأسعار ب: 183 % خلال فترة الدراسة.

– دراسة خليل إبراهيم إسماعيل(سنة 2012)[3]: آثار تطور النفقات العامة في مستويات الأسعار خلال المدة (2005-2011)الهدف من هذه الدراسة هو تتبع تطورات النفقات العامة خلال مدة البحث وعلاقة تلك التطورات بالتطورات التي تحصل على المستوى العام للأسعار، وتم الاستعانة بمتغيرات وهي النفقات العامة والرقم القياسي لأسعار المستهلك وكذا الإيرادات العامة، وعن طريق إستخدام معامل الارتباط توصلت الدراسة إلى أن

[1] – زياد عز الدين طه طالب، كيلان إسماعيل عبد الله، التأصيل الفكري للنظريات المفسرة لظاهرة التضخم والآثار المتوقعة منها مع إشارة إلى واقع التضخم في الإقتصاد العراقي للمدة 2003-2013، مرجع سبق ذكره، ص 203.

[2] – عمر عامر الكاظم، تحليل وقياس العلاقة بين الإنفاق العام والتضخم في العراق للمدة 1980-1996، مجلة جامعة كربلاء، العدد 11،جامعة كربلاء، 2005، ص ص 245-263.

[3] – خليل إبراهيم إسماعيل، آثار تطورات النفقات العامة في مستويات الأسعار خلال المدة (2005-2011)،،المجلة العراقية لبحوث السوق وحماية المستهلك، المجلد4، العدد1،جامعة بغداد، 2012، ص ص1-18.

النفقات العامة تعتمد على متغيرات أساسية أهمها سيادة الدولة والإيرادات العامة، للنفقات العامة في العراق آثار إيجابية وأخرى سلبية على مستوى الأسعار أما الآثار الايجابية فتتمثل بأنها تمكن الدولة من الانفاق على السلع العامة مما يسهم في الاستقرار النسبي لمستويات الأسعار خاصة أسعار المواد الغذائية، وأما

الآثار السلبية فتتضح من خلال غياب أو ضعف برمجة المشاريع المنفذة مما يجعل كثرة المشاريع المنفذة تؤدي إلى ضخ سيولة نقدية في التداول تؤدي ارتفاع مستويات الأسعار.

– **دراسة سلام الشامي(سنة 2014)**[1]: تحليل العلاقة السببية بين الانفاق العام والتضخم في الاقتصاد الليبي للسنوات 1990-2009، كان الهدف من هذه الدراسة هو قياس وتحليل العلاقة بين الإنفاق العام والتضخم، وأعتمدت على متغيرات الانفاق العام، الانفاق الاستثماري، الانفاق الاستهلاكي، عرض النقود، الرقم القياسي لسعر المستهلك، كما انطلقت من فرضية مفادها ان الإنفاق العام لاسيما الإستهلاكي يمارس دورا مهماً في تعميق حدة التضخم في الاقتصاد الليبي وباستخدام سببية غرانجر أظهرت نتائج الدراسة ان الاثر الرئيس ينبع من الانفاق العام باتجاه الضغوط التضخمية في ليبيا، وقد أوصت الدراسة بضرورة مراجعة السياسات المالية والنقدية، بما يكفل ترشيد الإنفاق العام لاسيما الإستهلاكي، وتقليص العرض النقدي بما يتلاءم مع حجم المعروض السلعي لكبح جموح التضخم.

– **دراسة رحاب عبدالرحمن الساير بكرين (سنة2015)**[2]: دور الا نفاق الحكومي الجاري في االتضخم في السودان للفترة (2000-2013)، وهدفت هذه الدراسة توضيح دور الإنفاق الحكومي الجاري في التضخم في السودان وكيفية معالجته عن طريق السياسة النقدية والمالية ، حيث اعتمدت هذه الدراسة على متغير الإنفاق الحكومي الجاري والتضخم، وباستخدام علاقة الارتباط و برنامج spss توصلت الدراسة إلى أنه توجد علاقة طردية ذات دلالة إحصائية بين الإنفاق الحكومي الجاري والتضخم في السودان، وأن الاعتماد على السلع المستوردة كان إحدى أسباب ارتفاع معدلات التضخم.

[1] – سلام الشامي، تحليل العلاقة السببية بين الإنفاق العام والتضخم في الإقتصاد الليبي للسنوات (1990-2009)، مجلة العلوم الإقتصادية،، *المجلد 09، العدد36، جامعة العراق*، 2014، ص ص 92-121.

[2] – رحاب عبد الرحمان الساير بكرين، دور الإنفاق الحكومي الجاري في التضخم في السودان للفترة (2000-2013)، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في الاقتصاد التطبيقي، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا،2015، ص ص 2-71.

– دراسة حميد مقراني(سنة 2015)[1]: أثر الإنفاق الحكومي على معدلي البطالة والتضخم 1988-2012، الهدف من هذه الدراسة تحليل ظاهرة البطالة في الجزائر ومعرفة أثر الإنفاق الحكومي عليها و على معدل التضخم و تقييم فعالية السياسة المالية في الجزائر باستخدام أداة الإنفاق الحكومي في تحقيق الاستقرار الاقتصادي من خلال معرفة مدى مساهمتها في الحد من معدلات البطالة و المحافظة على استقرار الأسعار، واستعانة هذه الدراسة بالإنفاق الحكومي كمتغير مستقل ومعدلي البطالة والتضخم كمتغيرات تابعة ، واعتمدت على الطرق الإحصائية والنماذج القياسية حيث تم دراسة إستقراريه السلاسل الزمنية وتقدير نموذج الإنحدار الخطي بإستعمال طريقة المربعات الصغرى ثم نماذج شعاع الإنحدار الذاتي من أجل وصف الأثر المتبادل بين المتغيرات، ومن بين النتائج التي توصلت إليها: توجد علاقة طردية ضعيفة بين النفقات العامة

و معدل التضخم في الجزائر، عدم قدرة نماذج الانحدار الخطي البسيط على تفسير الظواهر الاقتصادية الكلية مقارنة بنماذج شعاع الانحدار الذاتي.

– سنوسي علي وبن البار محمد(سنة 2016)[2]: أثر الانفاق العام على التضخم النقدي في الجزائر خلال الفترة 1980-2012- دراسة قياسية-، والهدف من هذه الدراسة تحليل وقياس أثر الإنفاق العام على التضخم النقدي في الجزائر خلال الفترة 1980-2012 والوقوف على طبيعتها، وأعتمدت على متغيرات معدل التضخم ممثلا بالرقم القياسي لأسعار المستهلك، معدل الإنفاق العام، معدل عرض النقود بمفهومه الواسع M2،كما تم التركيز على بناء النموذج القياسي عن طريق إستخدام طريقة إنجل وغرانجر في تحليل العلاقة طويلة الأجل ثم بناء نموذج تصحيح الخطأ واختبارات السكون ديكي فولر الموسع وفيليب بيرون للمتغيرات، ومن أهم النتائج المتوصل إليها : وجود تأثير للإنفاق العام على التضخم النقدي في الجزائر، أن جميع المتغيرات مستقرة عند الفرق الأول، ومن خلال اختبار التكامل المشترك تبين أنه يوجد علاقة طويلة الأجل بين الإنفاق العام والتضخم النقدي، دلت نتائج اختبارات تصحيح الخطأ على أن معامل تصحيح الخطأ ذو قيمة سالبة ومعنوي وأن الانحراف الفعلي للتضخم عن التوازن يصحح كل سنة بمقدار 42%.

[1]- حميد مقراني، أثر الإنفاق الحكومي على معدلي البطالة و التضخم في الجزائر(1988-2012)،مذكرة تدخل ضمن نيل شهادة الماجستير في العلوم الإقتصادية، جامعة بومرداس، الجزائر، السنة الجامعية 2014 -2015،ص ص 2-175.

[2]- سنوسي محمد علي، بن البارا محمد، أثر الانفاق العام على التضخم النقدي في الجزائر خلال الفترة(1980-2012)- دراسة قياسية-، مجلة الحقيقة،العدد37،2016 ص ص 402-423.

– دراسة نور الدين بوالكور(سنة 2017)[1]: تحليل و قياس العلاقة بين الإنفاق الحكومي و التضخم في الجزائر في إطار السببية و التكامل المشترك (1970-2015)، تهدف هذه الدراسة إلى تحليل العلاقة السببية بين الإنفاق الحكومي والتضخم في الجزائر خلال الفترة (1970-2015) في الأجلين القصير والطويل، واعتمدت هذه الدراسة على متغير الإنفاق الحكومي و الرقم القياسي لأسعار المستهلك، كما تم استخدام الأساليب القياسية الحديثة كاختبار استقراريه السلاسل الزمنية و التكامل المشترك، ونموذج تصحيح الخطأ و سببية جرانج، وتوصلت الدراسة على أن الإنفاق العام والتضخم على علاقة تكاملية مشتركة حيث أن الزيادة في الانفاق الحكومي ب 1% تؤدي إلى الزيادة في معدلات التضخم ب 0.15%.

– دراسة ناويس أسماء، قوريش نصيرة (سنة2018)[2]: تحليل قياسي لأثر نوعي الإنفاق العام على التضخم في الجزائر خلال الفترة1990-2016، باستخدام مقاربة شعاع الإنحدار الذاتي "VAR "، وكان هدف هذه الدراسة توضيح دور وأهمية الصدمات التي تحدث في متغيري الإنفاق العام الجاري والإستثماري في تفسير تقلبات وتغيرات معدل التضخم في الجزائر، واستندت على متغيرات الإنفاق العام بنوعيه الجاري والإستثماري ومعدل التضخم، كما اعتمدت مقاربة شعاع الإنحدار الذاتي والذي هو نموذج متعدد المتغيرات يتم على أساسه تفسير القيمة الحالية للمتغير بواسطة القيم الماضية للمتغير نفسه والمتغيرات الأخرى في النموذج ، وتوصلت الدراسة إلى أن صدمات الإنفاق الحكومي الاستثماري هي الأكثر تفسيرا لتقلبات التضخم في الجزائر مقارنة بالإنفاق الحكومي الاستهلاكي .

– دراسة خالد حسين علي المرزوك، نادية محمد فاضل جواد (سنة 2019)[3]: قياس أثر الإنفاق العام في التضخم (العراق حالة الدراسة للمدة 1980-2016)، هدفت الدراسة إلى إبراز الجانب الأساسي من دور الدولة التدخلي ومدى تأثيره على متغيرات الإستقرار الإقتصادي من خلال الوقوف على واقع الإنفاق العام خلال مدة الدراسة وتأثيره على مستوى التضخم النقدي في الإقتصاد العراقي ومن ثم قياس هذه العلاقة بين الإنفاق العام والمستوى العام للأسعار، واستعانة هذه الدراسة بمتغيرات وهي معدل التضخم النقدي كمتغير تابع ومتغيرات مستقلة متمثلة في عرض النقد M1، النفقات العامة والإيرادات النفطية، الناتج المحلي الاجمالي، كما تم

[1]– نور الدين بوالكور، تحليل و قياس العلاقة بين الإنفاق الحكومي و التضخم في الجزائر في إطار السببية و التكامل المشترك (1970-2015)، المجلة الجزائرية للاقتصاد والمالية، العدد 7، جامعة لمدية،2017، ص ص 203-226.

[2] ناويس أسماء، قوريش نصيرة، تحليل قياسي لأثر نوعي الإنفاق العام على التضخم في الجزائر خلال الفترة1990-2016، مرجع سبق ذكره، ص ص174-199.

[3]– خالد حسين علي المرزوك، نادية محمد فاضل جواد، قياس أثر الإنفاق العام في التضخم (العراق حالة الدراسة) للمدة(1980-2016)، مجلة كلية الإدارة و الإقتصاد للدراسات الإقتصادية والإدارية والمالية ، المجلد 11، العدد1،جامعة بابل، 2019، ص ص 260-287.

الإعتماد في هذه الدراسة على القياس الإقتصادي كمتجهات الإنحدار الذاتي والتكامل المشترك، ومن النتائج المتوصل إليها وجود علاقة طردية بين الإنفاق العام ومعدل التضخم النقدي.

المطلب الثالث: أهم الدراسات الأجنبية التي تطرقت للعلاقة بين الإنفاق الحكومي والتضخم

تطرقت العديد من الدراسات الأجنبية لظاهرة تأثير الإنفاق الحكومي على التضخم ومن هذه الدراسات:

– دراسة (Chinedu.B, Mike.M, Uchenna.E)[1] سنة 2008: العلاقة ما بين معدل نمو الإنفاق العام ومعدل التضخم في الولايات المتحدة الأمريكية خلال الفترة 1970-2012، وتم الإعتماد على متغيرات وهي الإنفاق العام والتضخم مستخدمة من أجل ذلك تقنيات الاقتصاد القياسي كطريقة المربعات الصغرى و سببية Granger ، حيث أظهرت هذه الإختبارات وجود علاقة تكامل مشترك في المدى الطويل بين متغيري الإنفاق الحكومي والتضخم حيث يؤدي التضخم إلى نمو الإنفاق العام والعكس صحيح.

– دراسة '(COSIMO MAGAZZIN)[2] سنة 2011: العلاقة بين الإنفاق العام والتضخم في دول البحر المتوسط خلال الفترة 1970-2009، استعانة هذه الدراسة بمتغيرات وهي: التضخم معبرا عنه بالرقم القياسي لأسعار المستهلك، الإنفاق العام مأخوذ كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي، وعن طريق استخدام تقنيات الاقتصاد القياسي كدراسة الإستقرارية للمتغيرات، اختبار التكامل المشترك ثم اختبار السببية لجرانجر، ومن بين النتائج المتوصل إليها:

- ✓ الإنفاق العام كنسبة من الناتج المحلي متكامل عند المستوى بالنسبة لمالطا وإيطاليا، ومتكامل من الدرجة الأولى بالنسبة ل(اليونان، قبرص، فرنسا، إسبانيا، البرتغال) ،ومتكامل من الدرجة الثانية بالنسبة لكافة الدول باستثناء مالطا.
- ✓ وجود علاقة طويلة المدى بين الإنفاق العام كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي والتضخم للبرتغال فقط.

– دراسة(NWAOHA, WILLIAM CHIMEE)[3]، سنة 2012: التحليل الإقتصادي لأثر الإنفاق العام (الاستثماري والرأسمالي) على التضخم في نجيريا، وكانت فترة الدراسة من 1980 إلى 2006،

[1] -Chinedu.B, Mike.M, Uchenna.E, Inflation versus public expenditure growth in the USA : an empirical investigation, paper, North American journal of Finance and Banking Research Vol. 2, N° 2, 2008,pp26-40.

[2] -Cosimo Magazzino, The Nexus between Public Expenditure and Inflation in the Mediterranean Countries, Theoretica and practical Research In Economic Fields ,vol(1),issue (3), Italy university,2011,pp1-.19

3 - NWAOHA, WILLIAM CHIMEE,AN ECONOMETRIC ANALYSIS OF THE EFFECT OF PUBLIC SPENDING

حيث استعملت معدل التضخم كمتغير تابع بينما الإنفاق العام الاستثماري والرأسمالي كمتغيرات مستقلة، وبالاعتماد على تقنيات الإقتصاد القياسي تبين وجود علاقة تكامل مشترك ما بين المتغيرات في المدى الطويل فتم استعمال نموذج تصحيح الخطأ فتبين عند تقدير النموذج أن بعض التأخيرات (من 1إلى 5) قد أعطت نتائج متباينة في اتجاه تأثير كل من الإنفاق الاستثماري والرأسمالي نحو التضخم .

– دراسة (David oluseun olayungbo)[1]، سنة 2013: العلاقة السببية بين الإنفاق الحكومي والتضخم في نيجيريا ، وكانت فترة الدراسة من 1970 إلى 2010، وتم إستعمال متغير معدل التضخم معبرا عنه بالرقم القياسي لأسعار المستهلك والإنفاق الحكومي ، وعن طريق استخدام إختبار جذر الوحدة إضافة إلى نماذج ال VAR، توصلت الدراسة إلى أنه لا توجد علاقة سببية بين الإنفاق الحكومي والتضخم في نيجيريا خلال فترة الدراسة.

– دراسة (Muhammad Irfan , Javaid Attaria, Attiya Y. Jived)[2]، سنة 2013: التضخم والنمو الاقتصادي والإنفاق الحكومي في باكستان: 1980-2010، تهدف هذه الدراسة إلى استكشاف العلاقة بين معدل التضخم والنمو الاقتصادي والإنفاق الحكومي في حالة باكستان، استعملت هذه الدراسة متغيرات وهي معدل التضخم، الإنفاق الحكومي جاري، الانفاق الحكومي التنموي، حيث تم استخدام بيانات السلاسل الزمنية خلال الفترة 1980-2010 و بإستخدام نموذج ARDLواختبار جرانجر للسببية ، أظهرت النتائج أن :

- ✓ توجد علاقة طويلة الأمد بين معدل التضخم والإنفاق الحكومي
- ✓ –توجد علاقة سببية احادية الاتجاه بين معدل التضخم والنمو الاقتصادي، والنمو الاقتصادي والانفاق الحكومي.

– دراسة (Tai Dang Nguyen)[3] سنة 2014: أثر الإنفاق الحكومي على التضخم في الدول الآسيوية الناشئة :الهند، الفيتنام و أندونيسيا، واستندت هذه الدراسة على متغيرات وهي معدل التضخم الانفاق

(RECURRENT AND CAPITAL) ON INFLATION IN NIGERIA, p p 3-15; https://www.academia.edu/4073803/AN_ECONOMETRIC_ANALYSIS_OF_THE_EFFECT_OF_PUBLIC_SPENDING_RECURRENT_AND_CAPITAL_ON_INFLATION_IN_NIGERIA._BY(24/07/2018)

1 -David Oluseun Olayungbo, government spending and inflation in Nigeria: anasymmetry causality test, international journal of humanities and management sciences ,Volume 1, Issue 4, Nigeria university,2014,pp238-242

2- Muhammad Irfan , Javaid Attaria, Attiya Y. Jived, Inflation ,Economic Growth and Government Expenditure of Pakistan: 1980-2010, International Conference On Applied Economics ,Procedia Economics and Finance,2013 ,pp58-67.

3- Tai Dang Nguyen, Impact of government spending on inflation in Asian emerging economies evidence from India vietnam, and Indonesia, working paper, Australia, Australian national university,2014,pp1-25.

الحكومي، نصيب الفرد من اجمالي الناتج المحلي، سعر الصرف نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، الإيرادات الحكومية، ومن خلال تطبيق نموذج التكامل المشترك و إستخدام نموذج تصحيح الخطأ على بيانات السلاسل الزمنية للفترة 1970-2010 في المديين القصير والطويل توصلت الدراسة إلى أنه للإنفاق الحكومي أثر إيجابي على التضخم في الدول الثلاثة في المدى الطويل أما في المدى القصير فهناك أثر إيجابي للإنفاق الحكومي على التضخم في الهند، أما في أندونيسيا فهناك أثر سلبي للإنفاق الحكومي على التضخم، أما في الفيتنام فإنه في المدى القصير توجد علاقة سببية تتجه من التضخم نحو الإنفاق الحكومي.

– دراسة (Mohsen Mehrara, Ahmad Sujoudi) [1] سنة 2015:تحليل طبيعة العلاقة بين النقود، الانفاق الحكومي والتضخم في الاقتصاد الايراني خلال الفترة 1959-2010، واستعانة الدراسة بمتغيرات وهي : معدل التضخم، معدل نمو السيولة ، معدل نمو الأموال، معدل نمو الإنفاق الحكومي، النمو الإقتصادي ، معدل نمو سعر الصرف، معدل نمو الأجور، معدل نمو أسعار الطاقة ، المعروض النقدي بالنسبة للناتج المحلي الإجمالي، وباستخدام نموذج Bayesian ، وقد توصلت هذه الدراسة إلى أن معدل نمو النقود و معدل النمو الاقتصادي لها تأثير إيجابي وكبير على التضخم، كما أظهرت النتائج أن معدل نمو الإنفاق الحكومي لم يكن له أثر كبير على التضخم في ايران وذلك خلال مدة الدراسة.

– دراسة (Ogbol , Momodo) [2] سنة 2015: تحليل العلاقة السببية بين الإنفاق الحكومي ومعدل التضخم في نجيريا، كانت هذه الدراسة خلال الفترة 1970-2011، حيث أخذت متغير معدل التضخم كمتغير تابع، الانفاق الحكومي مستقلة، وباستخدام معامل الارتباط وسببية غرانجر توصلت الدراسة إلى توجد علاقة توازنية طويلة المدى ذات تأثير عكسي بين الانفاق الحكومي والتضخم في نجيريا خلال فترة الدراسة كما اظهرت اختبارات السببية أن كلا من الانفاق الحكومي والتضخم لا يتسببان في حدوث بعضهما حسب سببية غرانجر.

– دراسة (Mohsen Mehraraa , Mohsen Behzadi Soufianib , Sadeq Rezaei) [3] سنة 2016: تأثير الإنفاق الحكومي على التضخم من خلال البيئة التضخمية نموذج STR، الهدف من هذه الدراسة توضيح العلاقة غير الخطية بين التضخم والإنفاق الحكومي في إيران بإستخدام بيانات

[1] Mohsen Mehrara, Ahmad Sujoudi., The Relationship between Money, Government Spending andInflation in the Iranian Economy,. International Letters and Humanistic sciences,vol51,switzerland,2013,pp89-94

[2] - Ogbole O. F., Momodu A. A., Government Expenditure and Inflation Rate in Nigeria: An Empirical Analyses of Pairwise Causal Relationship, Research Journal of Finance and Accounting, Vol 6, No.15, 2015,p 36-41.

[3]- Mohsen Mehraraa,Mohsen Behzadi Soufianib, Sadeq Rezaei, The Impact of Government Spending on Inflation through the Inflationary Environment,STR approach, *World Scientific News* ,2016,pp 153-167.

ربع سنوية خلال الفترة 1990-2013، و ذلك بإستعمال نموذج الانحدار الانتقالي السلس، اقترحت الدراسة نموذج نظامين باستخدام التضخم ونمو الإنفاق الحكومي ونمو الناتج المحلي الإجمالي ونمو السيولة، تم الاعتراف بتأخر السيولة كمتغير انتقالي.

أظهرت هذه الدراسة أنه في نظام النقد الضيق أو نمو السيولة المنخفض، فإن الإنفاق الحكومي ليس تضخميًا، في نظام النمو المنخفض للسيولة، يكون لهذا المتغير تأثير تضخمي منخفض وربما يحفز النمو الاقتصادي. التوقعات التضخمية في النظام الأول أكثر فاعلية في التسبب في تضخم قصير المدى.

في النظام التوسعي، فإن زيادة عرض النقود لها تأثيرات أكبر على التضخم بدلاً من الإنتاج، لذلك يمكن استخدام السياسات النقدية والمالية للسيطرة على التضخم وتحفيز الطلب الكلي في النظام المنخفض، أيضًا في نظام المال السهل، يمكن أن يكون الانضباط النقدي والمالي مفيدًا في تقليل التضخم.

المطلب الرابع: موقع الدراسة الحالية من الدراسات السابقة

من خلال الاطلاع على الدراسات العربية والأجنبية التي تطرقت لموضوع البحث والتمحيص فيها ومقارنتها بالدراسة الحالية، تمكنا من رصد جوانب الاتفاق والاختلاف ومن ثم بيان الفجوة العلمية التي تعالجها الدراسة الحالية، حيث يمكن القول أن الدراسة الحالية المتعلقة بدراسة أثر الانفاق الحكومي على معدل التضخم في الدول المغاربية دراسة مقارنة: الجزائر، تونس، المغرب للفترة 1990-2018 استفادت من الدراسات السابقة من حيث الوصول إلى المنهج الملائم، التوصيات والمقترحات، الاطلاع على النماذج المستخدمة في عملية التقدير، ...إلخ، اضافة الى انتقاء المتغيرات المستخدمة في الدراسة كما أن الرابط الأساسي بين الاشكالية الحالية والدراسات السابقة هو معرفة طبيعة العلاقة بين الانفاق الحكومي ومعدل التضخم، اتفقت نتائج الدراسة الحالية مع ما توصلت إليه أغلب الدراسات السابقة في وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين الانفاق الحكومي والتضخم في المدى الطويل باستثناء دراسة (COSIMO MAGAZZIN) سنة2011 التي توصلت الى علاقة توازنية طويلة الأجل بين الإنفاق العام كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي والتضخم للبرتغال فقط واتفقت تماما مع دراسة (Ogbol , Momodo) سنة 2015 في وجود علاقة توازنية طويلة الأجل ذات تأثير عكسي بين الانفاق الحكومي والتضخم، واتفقت الدراسة الحالية مع دراسة ناويس (أسماء، قوريش نصيرة) سنة 2018 ودراسة (COSIMO MAGAZZIN) سنة2011 في الاعتماد على قياس المتغير التابع بمؤشر أسعار الاستهلاك والمتغيرات المستقلة كنسبة من الناتج المحلي، وبالنسبة أيضا لدراسة (COSIMO MAGAZZIN)

سنة2011 التي درست اقتصاديات دول مطلة على البحر المتوسط مع درستنا التي درست اقتصاديات الجزائر، تونس والمغرب وهي دول مطلة على البحر الأبيض المتوسط كذلك اتفقت دراستنا الحالية مع دراسة (Muhammad Irfa , Javaid Attaria, Attiya Y Jived)سنة 2013 بالنسبة لاستخدام نموذج الـ ARDL

أما جانب الاختلاف بين الدراسة الحالية و الدراسات السابقة فنذكر ما يلي:

- ✓ إشكالية الدراسة: درستنا الحالية قامت بدراسة ثلاثة دول عربية من شمال افريقيا مطلة على البحر الأبيض المتوسط وهي الجزائر، تونس والمغرب واستخدمت نموذج ال ARDL وتوصلت الى الأثر السلبي للإنفاق الحكومي على التضخم وهي تختلف مع (دراسة Tai Dang Nguyen) سنة 2014 التي درست اقتصاديات ثلاثة دول أسيوية بإستخدام نموذج تصحيح الخطأ ECM وتوصلت الى الأثر الايجابي للإنفاق الحكومي على التضخم
- ✓ الفترة الزمانية التي تناولتها الدراسة: الدراسة الحالية اعتمدت فترة زمنية امتدت من سنة 1990إلى غاية سنة 2018وهي فترة ذات بعدا زمنيا مناسبا فالجزائر شهدت عدة برامج ومخططات خلال هذه الفترة فتميزت فترات بالرخاء والاستقرار الإقتصادي نتيجة ارتفاع اسعار النفط، وفترات بترشيد النفقات نتيجة انخفاض أسعار هذا المورد، أما بالنسبة لتونس التي تعرضت أيضا لفترات من الرخاء والتي قابلتها فترات من عدم الإستقرار نتيجة الثورات التي مرت بها هاته الأخيرة، وبالنسبة للمغرب التي تعتمد على السياحة والفوسفات فتأثرت هي كذلك نظرا لتذبذب الحاصل في أسعار الفوسفات في الأسواق العالمية خلال هذه الفترة.
- ✓ المنهجية القياسية: درست اقتصاديات ثلاثة دول بإستخدام نموذج الانحدار الذاتي للفجوات المتباطئة الموزعة ARDL.

وبالنظر إلى الدراسات السابقة يمكن استخلاص جدول يلخص أهداف الدراسات السابقة والمتغيرات المستخدمة والطرق المعتمدة لمعالجة الاشكالية وفترة الدراسة وأهم النتائج المتوصل إليها والجدول رقم (01-01) و(01-02) يوضح ذلك

الجدول رقم (01-01): أهم الدراسات السابقة العربية

الدراسة	هدف الدراسة	متغيرات الدراسة		عينة الدراسة	فترة الدراسة	طرق معالجة الدراسة	النتيجة
		التابعة	المستقلة				
دراسة عمر عامر الكاظم (سنة 2005)	معرفة اتجاه العلاقة بين الإنفاق العام و التضخم في العراق	الرقم القياسي لأسعار المستهلك CPI	الانفاق العام GE الناتج المحلي الإجماليGDP عرض النقد MS	العراق	1980-1996	انحدار خطي متعدد	هناك قوة في العلاقة بين الإنفاق العام و المستوى العام للأسعار، إذ أن تغير الإنفاق العام ب: 100 % أدى إلى تغير في المستوى العام للأسعار ب: 183 % خلال فترة الدراسة.
دراسة خليل إبراهيم إسماعيل (سنة 2012)	تتبع تطورات النفقات العامة وعلاقة تلك التطورات بالتطورات التي تحصل على المستوى العام للأسعار	الرقم القياسي لأسعار المستهلك	الانفاق العام الإيرادات العامة	العراق	2005-2011	معامل الارتباط	للنفقات العامة في العراق آثار إيجابية وأخرى سلبية على مستوى الأسعار أما الآثار الايجابية فتتمثل بأنها تمكن الدولة من الانفاق على السلع العامة مما يسهم في الاستقرار النسبي لمستويات الأسعار أما الآثار السلبية فتتضح من خلال غياب أو ضعف برمجة المشاريع المنفذة مما يجعل كثرة المشاريع المنفذة تؤدي إلى ضخ سيولة نقدية في التداول تؤدي ارتفاع مستويات الأسعار.
دراسة سلام الشامي (سنة 2014)	قياس وتحليل العلاقة بين الإنفاق العام والتضخم	الرقم القياسي لسعر المستهلك P	الانفاق العام G الانفاق الاستثماريGI الانفاق الاستهلاكي Gc عرض النقود M	ليبيا	1990-2009	سببية غرانجر	ان الاثر الرئيس ينبع من الانفاق العام باتجاه الضغوط التضخمية في ليبيا من 1990 الى 2009
دراسة رحاب عبدالرحمن الساير بكرين (سنة 2015)	توضيح دور الإنفاق الحكومي الجاري في التضخم في السودان وكيفية معالجته عن طريق السياسة النقدية والمالية	التضخمINF	الإنفاق الحكومي الجاريG	السودان	2000-2013	معامل الارتباط باستخدام برنامج spss	توجد علاقة طردية ذات دلالة إحصائية بين الإنفاق الحكومي الجاري والتضخم في السودان

دراسة حميد مقراني(سنة 2015)	تحليل ظاهرة البطالة في الجزائر ومعرفة أثر الإنفاق الحكومي عليها و على معدل التضخم و تقييم فعالية السياسة المالية في الجزائر باستخدام أداة الإنفاق الحكومي في تحقيق الاستقرار الاقتصادي	معدل التضخم inf معدل البطالة tch	الانفاق الحكوميg	الجزائر	1988- 2012	طريقة المربعات الصغرى ثم نماذج شعاع الانحدار الذاتي VAR	توجد علاقة طردية ضعيفة بين النفقات العامة و معدل التضخم في الجزائر
سنوسي علي وبن البار محمد(سنة 2016)	تحليل وقياس أثر الإنفاق العام على التضخم النقدي في الجزائر	معدل التضخم inf	الانفاق العام g عرض النقود بمعناه الواسع M2	الجزائر	1980- 2012	استخدام طريقة إنجل وغرانجر في تحليل العلاقة طويلة الأجل ثم بناء نموذج تصحيح الخطأ ECM	وجود تأثير للإنفاق العام على التضخم النقدي في الجزائر
دراسة نور الدين بوالكور(سنة 2017)	تحليل العلاقة السببية بين الإنفاق الحكومي والتضخم في الجزائر في الأجلين القصير والطويل	التضخم معبر عنه بالرقم القياسي لأسعار المستهلك CPI	الانفاق الحكومي EXP	الجزائر	1970- 2015	اختبار استقرارية السلاسل الزمنية و التكامل المشترك، ونموذج تصحيح الخطأ و سببية جرانجر	الإنفاق العام والتضخم على علاقة تكاملية مشتركة حيث أن الزيادة في الانفاق الحكومي ب 1% تؤدي إلى الزيادة في معدلات التضخم ب 0.15%.
دراسة ناويس أسماء، قوريش نصيرة (سنة2018)	توضيح دور وأهمية الصدمات التي تحدث في متغيري الإنفاق العام الجاري والإستثماري في تفسير تقلبات وتغيرات معدل التضخم في الجزائر	التضخم مقاس بالتغير النسبي السنوي في مؤشر أسعار الاستهلاك INF	الانفاق العام الجاري مأخوذ كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي CUREX الانفاق العام الاستثماري مأخوذ كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي CAPEX	الجزائر	1990- 2016	مقاربة شعاع الإنحدار الذاتي "VAR "	صدمات الإنفاق الحكومي الاستثماري هي الأكثر تفسيرا لتقلبات التضخم في الجزائر مقارنة بالإنفاق الحكومي الاستهلاكي

دراسة خالد حسين علي المزوك ونادية محمد فاضل جواد (سنة 2019)	الوقوف على واقع الإنفاق العام في العراق ومدى تأثيره على مستوى التضخم النقدي ومن ثم قياس هذه العلاقة	التضخم النقدي IN	عرض النقد M1 الانفاق العام GE الناتج المحلي الاجمالي GDP الايرادات النفطية OR الايرادات العامة TR	العراق	1980- 2016	نموذج متجهات الانحدار الذاتي var	وجود علاقة طردية بين الإنفاق العام ومعدل التضخم النقدي

المصدر: من إعداد الطالب استنادا على الدراسات السابقة العربية

الجدول رقم (01-02): أهم الدراسات السابقة الأجنبية

الدراسة	هدف الدراسة	متغيرات الدراسة		عينة الدراسة	فترة الدراسة	طرق معالجة الدراسة	النتيجة
		التابعة	المستقلة				
دراسة Chinedu.B, Mike.M, Uchenna.E) سنة 2008	معرفة العلاقة بين نمو الإنفاق العام و التضخم في الولايات المتحدة الأمريكية	التضخم INF	الانفاق العامEXP	الولايات المتحدة الأمريكية	2012-1970	المربعات الصغرى و سببية Granger	وجود علاقة تكامل مشترك في المدى الطويل بين متغيري الإنفاق الحكومي والتضخم حيث يؤدي التضخم إلى نمو الإنفاق العام والعكس صحيح
دراسة (COSIMO MAGAZZIN) سنة 2011	معرفة العلاقة بين الانفاق العام والتضخم لدول البحر الأبيض المتوسط(مالطا وإيطاليا اليونان، قبرص، فرنسا، إسبانيا، البرتغال)	الرقم القياسي لأسعار المستهلك NCPI	الانفاق العام كنسبة من الناتج المحلي TEGG	دول البحر الأبيض المتوسط(مالطا وإيطاليا اليونان، قبرص، فرنسا، إسبانيا، البرتغال	2009-1970	دراسة الإستقرارية للمتغيرات، اختبار التكامل المشترك ثم اختبار سببية Granger	وجود علاقة طويلة المدى بين الإنفاق العام كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي والتضخم للبرتغال فقط
دراسة (NWAOHA, WILLIAM CHIMEE) سنة 2012	دراسة أثر الانفاق الحكومي على التضخم في نجيريا	معدل التضخم INF	الانفاق الرأسمالي CEXP الانفاق الاستثماريREXP	نجيريا	2006-1980	نموذج تصحيح الخطأ	زيادة الانفاق الحكومي تؤدي إلى ارتفاع معدل التضخم

دراسة (David oluseun olayungbo) سنة 2013	دراسة العلاقة السببية بين الإنفاق الحكومي والتضخم في نيجيريا	التضخم والمعبر عنه بمؤشر أسعار الاستهلاك INF	الانفاق الحكومي govt exp	نجيريا	2010-1970	اختبار جذر الوحدة إضافة إلى نماذج الVAR	لا توجد علاقة سببية بين الإنفاق الحكومي والتضخم في نيجيريا خلال فترة الدراسة.
دراسة (Muhammad Irfan , Javaid Attaria, Attiya Y. Jived) سنة 2013	استكشاف العلاقة بين معدل التضخم والنمو الاقتصادي والإنفاق الحكومي في حالة باكستان	معدل التضخم	الانفاق الحكومي جاري الانفاق الحكومي للتنمية	باكستان	2010-1980	نموذج ARDL، اختبار جرانجر للسببية	– توجد علاقة طويلة الأمد بين معدل التضخم والإنفاق الحكومي – توجد علاقة سببية احادية الاتجاه بين معدل التضخم والنمو الاقتصادي، والنمو الاقتصادي والانفاق الحكومي.
دراسة (Tai Dang Nguyen) سنة 2014	معرفة أثر الانفاق الحكومي على التضخم في الدول الآسيوية الثلاثة الهند، الفيتنام و أندونيسيا ،ومقارنة مدى اختلاف التأثير بينهم	مؤشر أسعار المستهلك CPI	الانفاق الحكومي G نصيب الفرد من اجمالي الناتج المحلي سعر الصرف نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الإيرادات الحكومية	الهند، الفيتنام و أندونيسيا	2010-1970	إستخدام نموذج تصحيح الخطأ	للإنفاق الحكومي أثر إيجابي على التضخم في الدول الثلاثة في المدى الطويل أما في المدى القصير فهناك أثر إيجابي للإنفاق الحكومي على التضخم في الهند، أما في أندونيسيا فهناك أثر سلبي للإنفاق الحكومي على التضخم، أما في الفيتنام فإنه في المدى القصير توجد علاقة سببية تتجه من التضخم نحو الإنفاق الحكومي.
دراسة (Mohsen Mehrara, Ahmad Sujoudi) سنة 2015	دراسة العلاقة بين التضخم وعرض النقود والإنفاق الحكومي	معدل التضخم	معدل نمو السيولة ، معدل نمو الأموال، معدل نمو الإنفاق الحكومي، النمو الإقتصادي ، معدل نمو سعر الصرف، معدل نمو الأجور، معدل نمو أسعار الطاقة ، المعروض النقدي بالنسبة للناتج المحلي الإجمالي	ايران	2010-1959	نموذج Bayesian Model	أن معدل نمو الإنفاق الحكومي لم يكن له أثر كبير على التضخم

دراسة (Momodo,Ogbol) سنة 2015	تحليل العلاقة السببية بين الإنفاق الحكومي ومعدل التضخم في نجيريا	معدل التضخم IFR	الانفاق الحكومي GE	نجيريا	2011-1970	معامل الارتباط سببية غرانجر	توجد علاقة توازنية طويلة الأجل بين الانفاق الحكومي والتضخم خلال فترة الدراسة ذات تأثير عكسي كما تظهر اختبارات السببية أن كلا من الانفاق الحكومي والتضخم لا يتسببان في حدوث بعضهما حسب سببية غرانجر
دراسة (Mohsen Mehraraa , Mohsen Behzadi Soufianib , Sadeq Rezaei) سنة 2016	معرفة العلاقة الغير الخطية بين التضخم والإنفاق الحكومي في ايران	التضخم	الانفاق الحكومي الناتج المحلي الاجمالي العرض النقدي	ايران	بيانات ربع سنوية خلال الفترة 2013-1990	نموذج STR	في نظام النقد الضيق الإنفاق الحكومي لا يؤثر على التضخم في نظام النقد الواسع الإنفاق الحكومي يؤثر على التضخم

المصدر: من إعداد الطالب استنادا على الدراسات السابقة الأجنبية

خلاصة الفصل الأول

تناولنا في الفصل الأول الأدبيات النظرية للإنفاق الحكومي والتضخم، وذلك من خلال التطرق لمفاهيمه وتقسيماته وآثاره وكذا التضخم من خلال ماهيته والنظريات المفسرة له وأسباب نشؤه وآثاره وطرق علاجه، وأخيرا تعرضنا توضيح العلاقة التي تربط بين هذين المتغيرين إضافة إلى الدراسات التي عالجت هذا الموضوع ويمكن تلخيص ما تم التوصل إليه في النقاط التالية:

- ✓ الانفاق الحكومي يقوم على ثلاثة عناصر أساسية: وهي أنه مبلغ نقدي، يصدر عن جهة عامة، يهدف إلى اشباع حاجة عامة.
- ✓ العوامل المحددة للإنفاق الحكومي هي : طبيعة النظام الاقتصادي القائم، العوامل الاقتصادية الخاصة بمستوى النشاط الاقتصادي العام في الدولة، القدرة التمويلية للاقتصاد
- ✓ تعددت التعاريف التي تناولت التضخم نظرا لاختلاف وجهات نظر المفكرين والباحثين الاقتصاديين
- ✓ هناك عديد النظريات التي فسرت ظاهرة التضخم بوجهات نظر مختلفة فالنظرية الكينزية ترى أن التضخم يحدث من خلال العلاقة بين الطلب الكلي والعرض الكلي، حيث اعتبرت أن سبب حدوثه هو زيادة الطلب الكلي عن العرض الكلي وقصوره عن مواكبة الانفاق النقدي الكلي مما يؤدي الى الارتفاع في المستوى العام للأسعار، أما النظرية المعاصرة التضخم بأنه ظاهرة نقدية بحته، وأن مصدره هو نمو كمية النقود بسرعة أكبر من نمو الانتاج، وأما نظرية ميزان المدفوعات التي ظهرت بعدما شهدته ألمانيا من دمار خلال الحرب العالمية الأولى، حيث شهدت أزمات تضخمية نتجت عن ميزان المدفوعات وتغير في معدل الصرف وقد أظهرت هذه النظّرية فعاليتها في حالات العجز في ميزان المدفوعات أو المديونية.
- ✓ هناك عديد من النظريات التي تطرقت للعلاقة بين الإنفاق الحكومي والتضخم وهي: نظرية التضخم الناشئ عن جذب الطلب، التضخم بسبب ارتفاع تكاليف الإنتاج أو ما يعرف بالتضخم بدفع النفقة، تسارع التضخم، نظرية التضخم الهيكلي.

الفصل الثاني

نمذجة قياسية حول الانفاق الحكومي والتضخم دراسة مقارنة الجزائر، تونس، المغرب للفترة 1990□2018

تمهيد :

يعتبر الإنفاق الحكومي أحدى أدوات السياسة المالية التي لها دور كبير في اقتصاديات الدول التي تسعى من خلالها إلى تحقيق الاستقرار الإقتصادي وتصحيح الاختلالات ومنها التضخم الذي تعاني منه أغلب إقتصاديات العالم خاصة الدول النامية و الجزائر، تونس، المغرب من الدول التي واجهة ضغوطات تضخمية كبيرة كان لها الأثر السلبي في تدهور إقتصادياتها، ومن هذا المنطلق سيتم التطرق في هذا الفصل إلى دراسة وصفية تحليلية لتطور الإنفاق الحكومي والتضخم في الجزائر، تونس، المغرب مع اختيار فترة دراسة من 1990 إلى 2018 ،كما قمنا التحليل القياسي لهذه الظاهرة مع دراسة مقارنة بين الدول محل الدراسة للفترة 1990-2018 و ذلك وفق مبحثين:

- المبحث الأول: دراسة وصفية للأنفاق الحكومي والتضخم في الجزائر، تونس، المغرب.
- المبحث الثاني: التحليل القياسي لأثر الانفاق الحكومي على معدل التضخم في الدول المغاربية: الجزائر، تونس، المغرب للفترة 1990-2018.

المبحث الأول: دراسة وصفية للأنفاق الحكومي والتضخم في الجزائر، تونس، المغرب

سيتم من خلال هذا المبحث المعالجة الوصفية للإنفاق الحكومي والتضخم في إقتصاديات الدول الثلاث محل الدراسة : الجزائر، تونس، المغرب وذلك خلال الفترة 1990-2018.

المطلب الأول: دراسة وصفية للإنفاق الحكومي والتضخم في الجزائر

من خلال هذا المطلب سنقوم بوصف وتحليل مراحل تطور الإنفاق الحكومي والتضخم في الجزائر للفترة الممتدة من 1990إلى 2018.

الفرع الأول: دراسة وصفية للإنفاق الحكومي في الجزائر

حيث سنتطرق إلى كيفية تقسيم الإنفاق الحكومي في ميزانية الدولة الجزائرية، كما سنتطرق إلى مراحل تطور الإنفاق الحكومي والكتلة النقدية ومعدل النمو الإقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1990-2018.

أولا: تقسيم الإنفاق الحكومي في الجزائر

تقسم النفقات العامة في ميزانية الجزائر إلى قسمين رئيسيين هما : نفقات التسيير ونفقات التجهيز، وهذا طبقا للتفرقة بين طبيعة النفقات حيث يتم جمع النفقات المتشابهة والمتجانسة من حيث طبيعتها والدور الذي تقوم به والأثر الذي يحدثه والأهداف التي تسعى إلى تحقيقها الدولة حسب كل نوع من أنواع النفقات.[1]

1- تبويب نفقات التسيير: ويقصد بها النفقات الضرورية لتسيير أجهزة الدولة الإدارية والمكونة من رواتب الموظفين، المعدات والأدوات...إلخ وبالتالي فهي تدفع من أجل المصالح العمومية والإدارة كجزء من النفقات الفعلية .[2]

و حسب المادة 24من قانون 17-84 فإن نفقات التسيير تنقسم إلى أربعة أبواب هي :[3]

-أعباء الدين العمومي والنفقات المحسومة من الإيرادات.

- تخصيصات السلطة العمومية.

[1] - سراج وهيبة، دراسة تحليلية لسياسة الإنفاق العام في الجزائر، الأكاديمية للدراسات الإجتماعية والإنسانية، العدد19، جامعة الشلف ، 2018، ص93.

[2] - صالح الرويلي، اقتصاديات المالية العامة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1992، ص32.

[3] - المادة 24 من القانون 84-17 المؤرخ في 1984/07/07 المتعلق بقوانين المالية.

- نفقات خاصة بوسائل المصالح.
- التدخلات العمومية (انظر الملحق 01).

2- تبويب نفقات التجهيز: ويقصد بها النفقات التي يتولد عنها الزيادة في الناتج الوطني الإجمالي، وبالتالي الزيادة في ثروة البلاد وهي استثمارات منتجة، ويضيف لهذه الاستثمارات إعانات التجهيز المقدمة لبعض المؤسسات العمومية.[1]

وحسب المادة 35من قانون 84-17توزع نفقات التجهيز على ثلاثة أبواب وهي:[2]

الاستثمارات التي تنفذ من طرف الدولة.

- إعانات الاستثمار الممنوحة من قبل الدولة.
- النفقات الأخرى برأسمال (انظر الملحق 02).

[1] - درواسي مسعود، السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن الإقتصادي، حالة الجزائر: 1990- 2004، مرجع سبق ذكره، ص351.

[2] - المادة 35 من القانون 84-17 المؤرخ في 1984/07/07 المتعلق بقوانين المالية.

ثانيا: تطور الإنفاق الحكومي في الجزائر من 1990إلى 2018

من خلال الشكل رقم (02-01) أدناه نلاحظ خلال أن الفترة (1990-1999) تميزت بارتفاع نسبة الإنفاق الحكومي من إجمالي الناتج المحلي (GA) حيث إنتقل من 24.62% سنة 1990 إلى 40.06 %سنة 2003 وانخفضت نسبته سنة 1996 حيث بلغت 28.19 % ، ويعود ذلك إلى توقيع اتفاقية الاستعداد الإئتماني الأول سنة 1993 وتطبيق مخطط التعديل الهيكلي ليرتفع تدريجيا مرة أخرى ليصل إلى 29.70% سنة 1999 وذلك نتيجة عمليات الإصلاح المالي ورفع الأجور والرواتب.[1]

الشكل رقم(02-01):تطور الإنفاق الحكومي ومعدل النمو الإقتصادي والعرض النقدي في الجزائر خلال الفترة 1990-2018

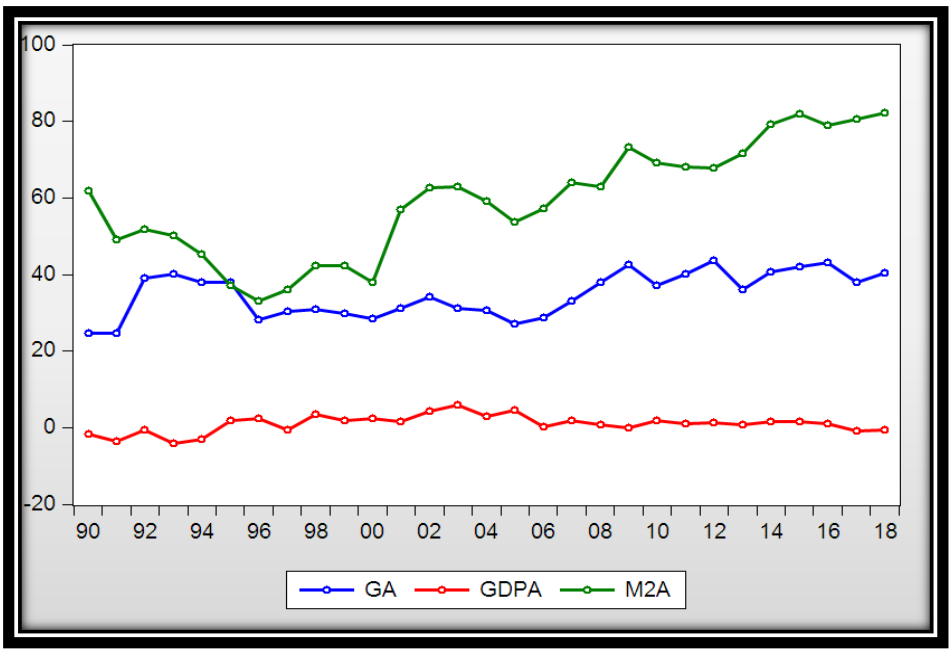

المصدر : من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات EVIEWS10

أما بالنسبة لمعدل النمو الاقتصادي والمعبر عنه بنمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي(GDPA) فقد عرف ادنى معدل له بقيمة قدرها -4,25% خلال سنة 1993.

بالنسبة للكتلة النقدية و المعبر عنها بالمعروض النقدي بمعناه الواسع (% من إجمالي الناتج المحلي) (M2A) فقد عرفت أدنى مستوى لها بنسبة قدرها 33,01 %خلال سنة 1996 .

[1] – ليلية غضبانة، العلاقة بين الإنفاق الحكومي والنمو الإقتصادي في الجزائر: دراسة قياسية للفترة "1990-2012"، المجلة الأردنية للعلوم الإقتصادية ، المجلد 2. العدد01، الجامعة الأردنية ، 2015،ص73.

أما الفترة (2001-2004): و تمثل هذه المرحلة تطبيق برنامج الإنعاش الاقتصادي ، حيث ان إرتفاع أسعار البترول من سنة 2000 إلى سنة 2004 كان له الأثر الكبير في تسجيل فوائض مالية ، وفتح مناصب شغل جديدة، مما رفع من نسبة (GA) من 28.57% سنة 2000 إلى 31.25 % سنة 2001، وكانت أعلى نسبة في (GA) خلال هذه الفترة سنة 2002 حيث قدرة ب 34.28% وذلك راجع الى إنتهاج سياسة إنفاقية توسعية.[1]

كما تجدر الإشارة أن الغلاف المالي لبرنامج الإنعاش الإقتصادي بلغ 525مليار دج وخصص معظمه للعمليات والمشاريع الخاصة بدعم المؤسسات والنشاطات الإنتاجية.[2] وكان الهدف منه الحد من البطالة، دعم التوازن الجهوي وتنشيط الفضاءات الريفية، تحسين مستوى المعيشة.[3]

بالنسبة ل (GDPA) بلغ أعلى مستوى له بقيمة قدرت بـ5,84% سنة 2003، وتراجع الى 2.93% سنة 2004، ويرجع ذلك الى الارتفاع المحسوس في أسعار المحروقات.[4]

الفترة (2005-2009): وتمثل هذه المرحلة البرنامج التكميلي لدعم النمو، وتم تقسيمه إلى محورين، المحور الأول رصد له حوالي 4200 مليار دينار وخصص لتدعيم البنية التحتية وتنشيط القطاعات الإنتاجية، أما المحور الثاني فسعى لتحكم في الإنفاق الإستهلاكي، كما تم تسطير استراتيجية وطنية تهدف إلى إطلاق مجموعة من المشاريع ومنها مشروع الطريق السيار شرق غرب، إنشاء مليون وحدة سكنية،...إلخ، ومن أهداف هذا البرنامج تطوير البنية التحتية، إدخال التكنولوجيا للإقتصاد الوطني، تحسين الظروف المعيشية للمواطنين.[5]

كما نلاحظ من خلال الشكل رقم (02-01) أن زيادة (GA) من27.13 % سنة 2005 الى 42.60% سنة 2009 وهذا راجع إلى إرتفاع أسعار البترول خلال هذه المرحلة .[6]

[1] – لامية مشوك، سياسة الانتعاش الاقتصادي في الجزائر وأثرها على التشغيل والبطالة (2001-2014)، *مجلة الأستاذ الباحث للدراسات القانونية والسياسية*،العدد11 ، جامعة لمسيلة، 2018، ص 612.

[2] – كرمية توفيق، أثر التوسع في النفقات العامة على التشغيل بالجزائر خلال الفترة 2001-2014، مجلة معارف، العدد22، جامعة لبويرة، 2017، ص 65.

[3] – طاوش قندوسي، تأثير النفقات العمومية على النمو الاقتصادي دراسة حالة الجزائر (1970-2012)، مرجع سبق ذكره ص 63.

[4] – علي مكيدة، سومية فرقاني، قياس أثر الإنفاق الحكومي الاستثماري على التنمية الاقتصادية: دراسة حالة الجزائر (2001-2014)، مجلة دراسات العدد الاقتصادي، المجلد07، العدد02، جامعة الأغواط، 2016، ص 140.

[5] – مراد جنيدي، الإصلاحات والإنعاش الإقتصادي في الجزائر- دراسة تحليلية قياسية، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الإقتصادية، جامعة الجزائر3، 2014-2015، ص153.

[6] – لامية مشوك، نفس المرجع السابق، ص 620.

الفترة (2010-2014): وتمثل مرحلة المخطط الخماسي للتنمية، رصد لهذا البرنامج مبلغ 286 مليار دولار وقسم إلى قسمين، القسم الأول خصص له مبلغ 11534 مليار دينار وتضمن اطلاق مشاريع جديدة، القسم الثاني يتضمن استكمال المشاريع الجديدة الجاري انجازها وخصص له مبلغ 9700 مليار دينار، هدف هذا البرنامج دعم التنمية البشرية، استحداث ثلاثة ملايين منصب عمل جديد، تحسين ظروف العيش في مناطق الريف، تطوير اقتصاد المعرفة و تحسين مناخ الإستثمار.[1]

كما نلاحظ ارتفاع (GA) من 37.25% سنة 2010 إلى 40.60% سنة 2014 وترجع هذه الزيادة الكبيرة إلى ارتفاع أسعار المحروقات في الأسواق العالمية باعتبار أن اقتصاد الجزائر ريعي، حيث أن هذه الزيادة في الإنفاق العام تعبر عن إنتهاج الدولة سياسة إنفاقية توسعية تهدف إلى تحفيز المشاريع الإستثمارية العمومية من أجل تنشيط الطلب الكلي.[2]

الفترة (2015-2018): وتمثل مرحلة برنامج توطيد النمو الذي كان هدفه تنويع الإقتصاد من خلال تحقيق نمو في الصادرات خارج قطاع المحروقات، الحفاظ على المكاسب الإجتماعية، مكافحة البطالة، تكوين اليد العاملة، تحقيق نسبة نمو سنوية 7%.[3]

فمن خلال الشكل (02-01) السابق نلاحظ الانخفاض في نسبة (GA) وذلك راجع الى تدهور أسعار البترول، ومن أجل تدارك الوضع الاقتصادي بادرت الجزائر الى تبني عدة إجراءات الهدف منها هو ترشيد في النفقات.[4]

- بلغت أكبر نسبة ل (M2 A) سنة 2018 بقيمة قدرت بـ: 82,12% وعرفت متوسط حسابي على طول الفترة قدر بـ 9,05 % (انظر الملحق 03).

[1] - هدى بن محمد، عرض وتحليل البرامج التنموية في الجزائر خلال الفترة 2001-2019، مجلة كلية السياسة و الإقتصاد، العدد 05، 2020، ص ص 47-48.

[2] - سارة برحومة، رابح بلعباس، أثر الإنفاق الحكومي على التضخم، "دراسة قياسية لدول شمال إفريقيا للفترة2000-2016" ، مجلة الباحث، المجلد19، العدد01، جامعة ورقلة، 2019، ص 52.

[3] - هدى بن محمد، نفس المرجع السابق، ص51.

[4] - زكرياء مسعودي، تقييم اداء برامج تعميق الاصلاحات الاقتصادية بالجزائر من خلال مربع كالدور السحري دراسة لفترة 2001-،2016، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، العدد06، جامعة ورقلة، 2017، ص 221.

الفرع الثاني : دراسة وصفية للتضخم في الجزائر

سنتطرق في هذا الجزء لأسباب التضخم وكذا مراحل تطوره في إقتصاد الجزائر خلال الفترة 1990-2018.

أولا: أسباب التضخم في الجزائر

يمكن توضيح أهم أسباب التضخم في الجزائر من خلال الأسباب الآتية:

1-أسباب نقدية: من المعروف أن النقود تؤدي دورا هاما في الإقتصاد إلا أن الإفراط في إصدارها دون أن يصاحبها زيادة في عرض السلع والخدمات من شأنه أن يؤدي بالأسعار نحو الإرتفاع ، كما أن التغير في سعر صرف العملة المحلية يكون له تأثير مباشر على مستوى الأسعار.

2-التوسع في النفقة العامة :تعتبر السياسات التوسعية التي اعتمدتها الجزائر في الإستثمار وأنماط الاستهلاك خلال الفترة 2001-2014من خلال برامج خصصت لها مبالغ مالية ضخمة، اضافة إلى زيادة كتلة الأجور خلال هذه الفترة ساعد أيضا في ارتفاع الأسعار، كون أن الأجور المكون الرئيسي لنفقات التسيير في ميزانية الدولة.

3-التضخم المستورد: يتميز الإقتصاد الجزائري بالتبعية الكبيرة للخارج، ومنه فإنا الأثر المباشر للأسعار العالمية على الأسعار المحلية وتكاليف الإنتاج يعتبر من أهم القنوات التي ينتقل عبرها التضخم من الإقتصاد العالمي إلى الإقتصاد الوطني، إضافة إلى قنوات أخرى كارتفاع سعر صرف العملة المحلية مقابل العملات الأجنبية.[1]

[1] – مرابط ساعد، التوقع بمعدل التضخم الأساسي في الجزائر، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الإقتصادية، جامعة فرحات عباس-سطيف1-، 2017-2018، ص ص ص65-67.

ثانيا: تطور التضخم في الجزائر من 1990إلى 2018

من خلال الشكل (02-02) أدناه نلاحظ أن الفترة (1990-1994) تميزت بالارتفاع في معدلات التضخم والمعبر عنها بالتضخم بالأسعار التي دفعها المستهلكون (%) سنويا (inf A) حيث انتقلت من 16.65 % سنة 1990 إلى 29.05 سنة 1994، والسبب في ذلك أنه خلال هذه الفترة تم تطبيق برامج الاستقرار والتثبيت الاقتصادي والتخفيض الكبير في قيمة العملة بنسبة فاقت 40% والتحرير الجزئي للأسعار المحلية للسلع والخدمات وإلغاء الدعم مما أدى إلى ارتفاع معدلات التضخم .[1]

الشكل رقم (02-02): تطور معدل التضخم في الجزائر للفترة 1990- 2018

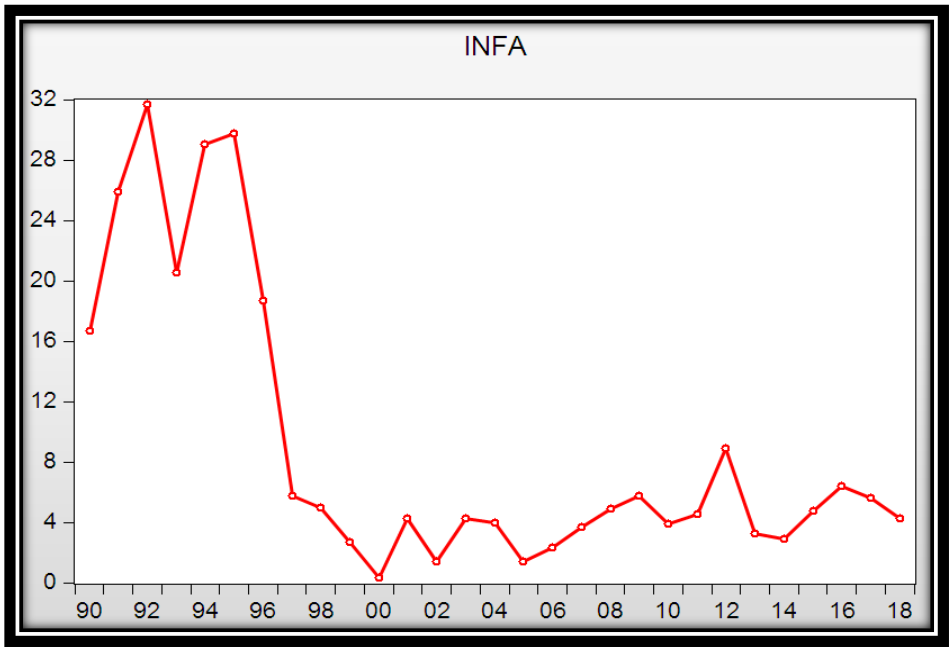

المصدر : من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات EVIEWS10

الفترة (1995-2000): عرفت معدلات (inf A) خلال هذه الفترة انخفاض كبيرا حيث بلغت في المتوسط 10.36 % ويعود هذا الانخفاض إلى لجوئ البنك المركزي إلى تطبيق الاتفاقية المبرمة مع صندوق النقد الدولي والتي كانت تهدف الى تطبيق سياسة نقدية انكماشيه من خلال ضبط معدل (inf A) عن طريق تطبيق

[1] – أسماء ناويس، قوريش نصيرة، تحليل قياسي لأثر نوعي الإنفاق العام على التضخم في الجزائر خلال الفترة1990-2016، *مجلة الباحث الإقتصادي*،المجلد06، العدد10،جامعة سكيكدة، 2018، ص 181.

أدوات السياسة النقدية الغير مباشرة كسياسة الاحتياطي الإلزامي وسياسة إعادة الخصم وسياسة السوق المفتوحة.[1]

كما يلاحظ من خلال الشكل رقم (02-02) السابق أن(inf A) سنة 2000 بلغ أدنى قيمة له بنسبة تقدر ب0.34 حيث يعتبر أدنى معدل منذ الاستقلال وهذا ما يدل على أن الحكومة الجزائرية خطت خطوة عملاقة نحو تحقيق الإستقرار الإقتصادي.[2]

الفترة (2001-2018): وتمثل هذه المرحلة تطبيق برامج الإنعاش شهدت خلالها معدلات (inf A) ارتفاعا نسبيا حيث انتقلت من 0.34% سنة 2000 إلى 4.27 %سنة 2003 ثم إلى 5.74% سنة 2009 ووصلت إلى 8.89 سنة 2012، وسبب ذلك أن هذه البرامج هدفت في مجملها إلى تخفيض معدلات البطالة مع السماح بمعدلات تضخم مرتفعة نسبيا.[3]

بالإضافة إلى زيادة الكتلة النقدية وتطبيق برامج الإنعاش الإقتصادي (2001-2004) و دعم النمو الإقتصادي (2005-2009) مع البدء في تنفيذ توطيد النمو (2010-2014).

ثم بدأ بالإنخفاض من 8.9 %م سنة2012 ليصل إلى 3.25 % سنة 2013 ثم إلى 2.91 % سنة 2014 وذلك بسبب قيام بنك الجزائر في 2013 بإدخال آداة جديدة لإسترجاع السيولة لستة أشهر ورفع معدل الاحتياطات الإجبارية ثم إستمر بالإرتفاع لغاية 2016 وهذا نتيجة تدهور سعر صرف الدينار وزيادة الطلب على الواردات [4]

وواصلت (inf A) بالانخفاض تدرجيا حيث وصل إلى 4.27% سنة 2018 وذلك راجع لسعي السلطات الجزائرية تعزيز الإنتاج المحلي وتخفيض الواردات الناجمة عن تراجع إيرادات الطاقة سنة 2014.[5] (انظر الملحق 03)

[1] – مزراشي فتيحة، دراسة قياسية لأثر السياسة النقدية على معدل التضخم في الجزائر بإستخدام نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الزمني الموزع ARDL للفترة 1990-2015. *مجلة الحقوق والعلوم الانسانية*-دراسات إقتصادية، المجلد10 ، العدد 29، جامعة الجلفة،2016، ص 347.

[2] – مولاي بوعلام، سفير محمد، التضخم والنمو الإقتصادي في الجزائر- دراسة قياسية-، مجلة العلوم الإقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، المجلد12، العدد02، جامعة لمسيلة،2019، ص 701.

[3] – أسماء ناويس، قوريش نصيرة، تحليل قياسي لأثر نوعي الإنفاق العام على التضخم في الجزائر خلال الفترة1990-2016، مرجع سبق ذكره، ص182.

[4] – سارة برحومة، رابح بلعباس، أثر الانفاق الحكومي على التضخم دراسة قياسية لدول شمال افريقيا خلال الفترة 2000-2016، مرجع سبق ذكره، ص 53.

[5] – تقرير جريدة العرب الدولية "الشرق الأوسط"، أكتوبر 2018، على الموقع الإلكتروني www.aawsat.com شوهد بتاريخ 2020/12/15.

المطلب الثاني: دراسة وصفية للأنفاق الحكومي والتضخم في تونس

من خلال هذا المطلب سنقوم بوصف وتحليل مراحل تطور الإنفاق الحكومي والتضخم في تونس للفترة الممتدة من 1990إلى 2018.

الفرع الأول: دراسة وصفية للإنفاق الحكومي في تونس

حيث سنتطرق لكيفية تقسيم الإنفاق الحكومي في ميزانية الدولة التونسية و إلى مراحل تطور الإنفاق الحكومي والكتلة النقدية ومعدل النمو الإقتصادي في تونس خلال الفترة 1990-2018.

أولا: تقسيم الإنفاق الحكومي في تونس

حسب الفصل الثالث من القانون الأساسي للميزانية التونسية العدد 53 لسنة 1967،تشتمل نفقات الدولة التونسية على نفقات التصرف و نفقات فوائد الدين العمومي التي تكوّن العنوان الأول و نفقات التنمية و تسديد أصل الدين العمومي التي تكون العنوان الثاني للميزانية كما تشمل نفقات صناديق الخزينة وحسب الفصل الرابع فإن هذه النفقات العنوان الأول توزع على الأقسام التالية:

القسم الأوّل: التأجير العمومي.

القسم الثاني: وسائل المصالح.

القسم الثالث: التدخّل العمومي.

القسم الرابع: نفقات التصرّف الطارئة .

القسم الخامس: فوائد الدين.

حيث تجمع هذه النفقات ضمن جزئين أما الجزء الأول فيخص نفقات التصرف ويحتوي على القسم الأول والقسم الثاني والقسم الثالث والقسم الرابع ويخص الجزء الثاني القسم الخامس المتعلق بفوائد الدين العمومي.
وحسب الفصل الخامس فإن نفقات العنوان الثاني توزع على الأقسام التالية:
القسم السادس: الاستثمارات المباشرة.
القسم السابع: التمويل العمومي.
القسم الثامن: نفقات التنمية الطارئة.
القسم التاسع: نفقات التنمية المرتبطة بالموارد الخارجية الموظّفة.

القسم العاشر: تسديد أصل الدين العمومي.

وتجمع هذه النفقات ضمن جزئين: يخص الجزء الثالث نفقات التنمية ويحتوي على القسم السادس والقسم السابع والقسم الثامن والقسم التاسع ويخص الجزء الرابع نفقات تسديد أصل الدين العمومي و ويحتوي على القسم العاشر، و تخصص نفقات التنمية لتنفيذ البرامج المنصوص عليها بمخططات التنمية الاقتصادية و الإجتماعية.[1]

ثانيا: تطور الإنفاق الحكومي في تونس من 1990إلى 2018

من خلال الشكل رقم (02-03) أدناه يمكن تقسيم مراحل تطور الإنفاق الحكومي ومعدل النمو والعرض النقدي في تونس إلى المرحلة الأولى (1990-2000): نلاحظ أن الإنفاق الحكومي كنسبة من الناتج المحلي (GT) شهد ارتفاع خلال هذه الفترة حيث انتقل من 16.35% سنة 1990إلى 16.67% سنة 2000، ويرجع ذلك لزيادة في نفقات الرواتب والأجور.

الشكل رقم (02-03): تطور الإنفاق الحكومي ومعدل النمو الاقتصادي والعرض النقدي في تونس خلال الفترة 1990-2018

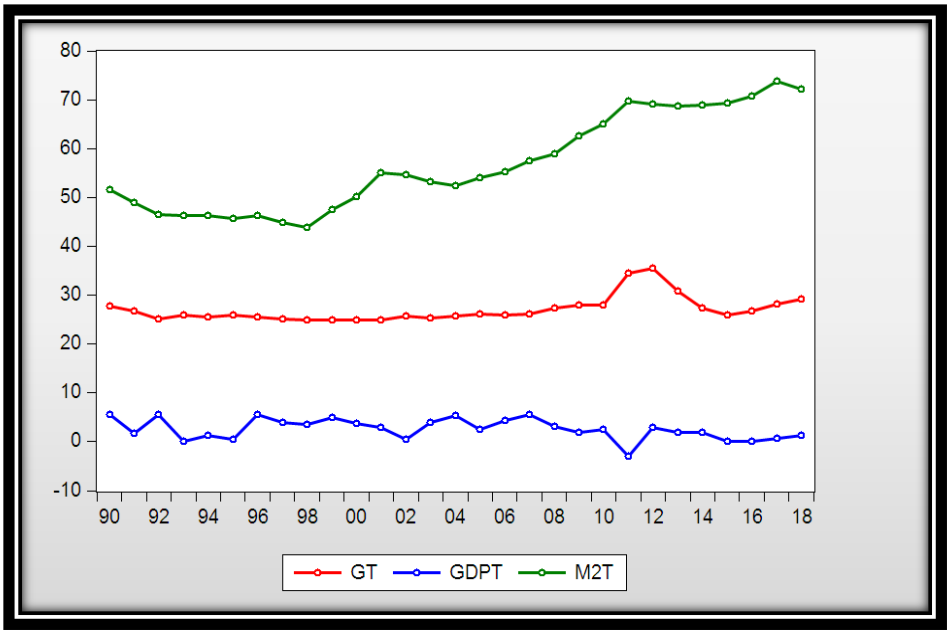

المصدر : من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات EVIEWS10

[1]- الرائد الرسمي لتونس، القانون الأساسي للميزانية عدد 53 لسنة 1967 المؤرخ في 8 ديسمبر1967 كما تم تنقيحه واتمامه خاصة بالقانون الأساسي عدد103 لسنة 1996 المؤرخ في 25نوفمبر 1996والقانون الأساسي 42 لسنة 2004المؤرخ في 13ماي 2004، ص ص 2-3.

المرحلة الثانية (2001-2011):عرف (GT) ارتفاعا ملحوظا فبعدما بلغت نسبته 16.57% سنة 2001 ارتفع ليصل إلى 18% سنة 2011 ويعود هذا الارتفاع إلى إتباع الحكومة التونسية سياسة مالية توسعية وذلك في ظل جهود الحكومة لتعزيز النمو الإقتصادي وتخفيض نسب البطالة خاصة مع الأزمات التي شهدتها تونس منها ثورة 18 ديسمبر 2010 وثورة 14 جانفي 2011 وما ترتب عليها من مطالب شعبية كتوفير مناصب العمل وتحسين القدرة الشرائية.[1]

أما بالنسبة ل (GDPt) والمعبر عنه بالنمو في نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي (% سنوياً) فقد شهد نسب مرتفعة لغاية 2007 ويعود ذلك لتمكن السياسة الاقتصادية في تونس خلال هذه الفترة من المحافظة على النمو من خلال تجديد العناية بقطاع الفلاحة، وتحسين القدرة التنافسية وتعزيز دور قطاع الخدمات في مجالات تكنولوجيا الاتصال والسياحة والنقل، كما أعطت عدة حوافز لجعل تونس مركزا استراتيجيا للاستثمار.[2]

من خلال الشكل (02-03) السابق نلاحظ أن نسبة (M2t) والمعبر عنها ب المعروض النقدي بمعناه الواسع (% من إجمالي الناتج المحلي) بلغت أعلى معدل لها سنة 2011 ب 69.73% خلال هذه المرحلة بسبب تركيز السلطات التونسية على تهدئة الطلبات الإجتماعية، فإتخذ البنك المركزي التونسي خطوات متعددة لتشديد السياسة النقدية، بما في ذلك إدخال السيولة إلى المصارف المحلية.[3]

المرحلة الثالثة (2012-2018): واصل (GT) في الإرتفاع إلى غاية 2016 حيث وقعت السلطات التونسية عقد مع صندوق النقد الدولي اتفاق لمدة أربع سنوات من أجل تنفيذ إجراءات في المالية العامة وسياسات الإقتصاد الكلي ضمن برنامج من بين متطلباته تقييد الإنفاق وهو ما يفسر انخفاض (GT) إلى 19.13% سنة 2018.[4] (انظر الملحق 05)

[1]- سارة برحومة ، أثر السياسة الإنفاقية على التضخم في الجزائر.- دراسة تحليلية قياسية لحالة الاقتصاد الجزائري مقارنة مع مجموعة من الدول العربية للفترة (1990-2018)، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة لمسيلة، 2020،ص194.

[2]- حاكمي بوحفص، الإصلاحات والنمو الإقتصادي في شمال إفريقيا دراسة مقارنة بين الجزائر-المغرب-تونس، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد7،جامعة شلف، ص16

[3]- سفيان غالي ، سامي رزغوي، السياسة المالية الحالية في تونس، https://www.arabdevelopmentportal.com/ar/blog، تاريخ الاطلاع 2021/06/06، الساعة 09:30 .

[4] - سارة برحومة، أثر السياسة الإنفاقية على التضخم في الجزائر- دراسة تحليلية قياسية لحالة الاقتصاد الجزائري مقارنة مع مجموعة من الدول العربية للفترة (1990-2018)، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية نفس المرجع السابق، ص194.

الفرع الثاني : دراسة وصفية للتضخم في تونس

سنتطرق في هذا الجزء إلى أسباب التضخم وكذا مراحل تطوره في إقتصاد تونس خلال الفترة 1990-2018.

أولا: أسباب التضخم في تونس

ترجع أسباب التضخم في تونس إلى عدة عوامل أهمها :

- موسمية الطلب وما يترتب عنه من ندرة السلع في الأسواق
- الرفع في الأجور وكلفة عوامل الإنتاج بشكل لا يتلاءم مع واقع التسعير
- ضخ السلطات النقدية لحجم كبير من السيولة عند شحها قصد تلبية حاجيات مؤسسات القرض والشركات المالية.[1]

ثانيا: تطور التضخم في تونس من 1990إلى 2018

من خلال الشكل رقم (02-04) أدناه يمكن تقسيم مراحل تطور التضخم في تونس إلى ثلاثة مراحل:

المرحلة الأولى من(1990-2009) أما المرحلة الثانية من (2010-2013)،المرحلة الثالثة من (2014-2018)

الشكل رقم (02-04): تطور معدل التضخم في تونس للفترة 1990-2018

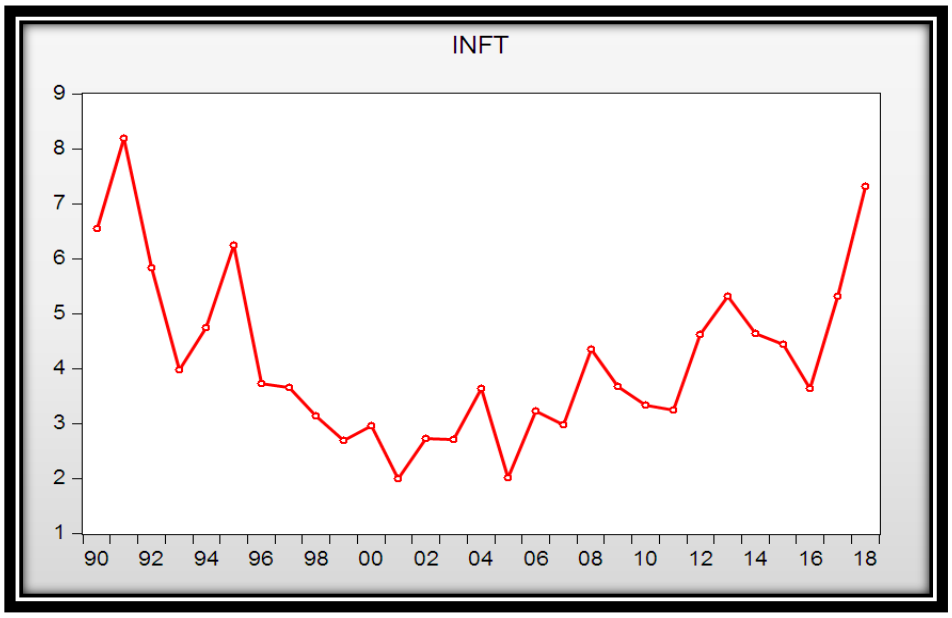

المصدر : من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات EVIEWS10

[1] – يوسفي كريمة، استهداف التضخم في دول المغرب العربي دراسة قياسية، أطروحة مقدمة ضمن نيل شهادة الدكتوراه في العلوم الإقتصادية، جامعة تلمسان،2017/2016 ص150.

- **المرحلة الأولى(1990-2009)**: انخفض معدل التضخم من 6.55%سنة 1990 إلى 2.69 % سنة 2009 ويعود ذلك لاعتماد تونس في هذه المرحلة مجموعة من الإصلاحات الإقتصادية الهيكلية نتيجة الاضطرابات الإجتماعية والاقتصادية والسياسية التي كانت تعاني منها في ثمانينات القرن الماضي ومن هذه الإصلاحات ما يلي:

- ✓ تشجيع القطاع الخاص عن طريق منحه الخدمات التي يمكن له تأمينها بكفاءة وفعالية.
- ✓ تطوير سوق الأوراق المالية.
- ✓ تخفيف العبء الضريبي على المؤسسات الإنتاجية .
- ✓ اقرار التحويل الجاري للدينار التونسي.
- ✓ تحرير الأسعار والاستثمار والتجارة الخارجية من القيود الإدارية.

أدت هذه الإصلاحات إلى كبح جموح التضخم.[1]

- **المرحلة (2010-2013)**:شهدت هذه المرحلة بداية الثورة التونسية وما نجم عنها من اضطرابات سياسية مما أدى إلى إرتفاع في معدلات التضخم والمعبر عنه بالتضخم بالأسعار التي دفعها المستهلكون (%) سنويا (inf T) من 3.34% سنة 2010 إلى 5.32% سنة 2013 وترجع إلى الأسباب التالية:

- ✓ الانخفاض في قيمة الدينار مقابل الدولار نتيجة التدهور الإقتصادي ما أدى إلى الإرتفاع في أسعار المواد الأساسية خاصة المستوردة منها .
- ✓ الانخفاض في مستوى الإنتاج.
- ✓ الإرتفاع الكبير في الأجور مع التراجع في مستوى الإنتاجية بالتزامن مع زيادة تكاليف المؤسسات.

- **المرحلة (2014-2018)**: يلاحظ تراجع طفيف في (inf T) خلال الفترة من 2014 إلى 2016 حيث انخفض من 4.62 %سنة 2014 إلى 3.63% سنة 2016وذلك نتيجة الإجراءات المناسبة للسياسة النقدية لكبح جموح التضخم بالتزامن مع انخفاض أسعار السلع المستوردة .

أما سنتي 2017 و2018 نلاحظ ارتفاع في (inf T) من 5.31% سنة 2017 إلى 7.31% سنة 2018 وذلك راجع إلى تدهور قيمة الدينار وإرتفاع أسعار السلع المستوردة.[2] (انظر الملحق05)

[1] – أمينة بن عيسى، العلاقة بين النقود والأسعار، دراسة قياسية في الجزائر، تونس– المغرب، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة تلمسان، 2015، ص ص 238-239.

[2] – سارة برحومة ، أثر السياسة الإنفاقية على التضخم في الجزائر.– دراسة تحليلية قياسية لحالة الاقتصاد الجزائري مقارنة مع مجموعة من الدول العربية للفترة(1990-2018) مرجع سبق ذكره، ص ص 202-203.

المطلب الثالث: دراسة وصفية للأنفاق الحكومي والتضخم في المغرب

من خلال هذا المطلب سنقوم بوصف وتحليل مراحل تطور الإنفاق الحكومي والتضخم في اقتصاد دولة المغرب للفترة الممتدة من 1990إلى 2018.

الفرع الأول: دراسة وصفية للإنفاق الحكومي في المغرب

سنقوم في هذا الجزء بتوضيح كيفية تقسيم الإنفاق الحكومي في ميزانية الدولة المغربية وإلى مراحل تطور الإنفاق الحكومي والكتلة النقدية ومعدل النمو الإقتصادي في المغرب خلال الفترة 1990-2018.

أولا: تقسيم الإنفاق الحكومي في المغرب

بناء على الفصل الثاني عشر من الجريدة الرسمية للملكة المغربية الصادرة بتاريخ 1967/04/26 يتم تقسيم نفقات الميزانية العامة في ثلاثة أجزاء حيث يضم الجزء الأول نفقات التسيير أما الجزء الثاني نفقات الإستثمار ويضم الجزء الثالث النفقات المتعلقة بمصلحة الدين العمومي باستثناء الدين العمري، حيث تشمل نفقات التسيير بناء على الفصل الثالث عشر على:

الاعتمادات المخصصة بالقصر الملكي والمصالح التابعة له، الاعتمادات المخصصة بالسلطات العمومية و النفقات الخاصة بتسيير المصالح بما في ذلك النفقات المتعلقة على الخصوص بتدخلات الدولة في الميدان الإداري والاقتصادي والاجتماعي والثقافي غير النفقات المقيدة في الجزء الثاني ، النفقات المتعلقة بالتحملات العمومية بما في ذلك نفقات الدين العمري، النفقات الطارئة والاعتمادات الاحتياطية.

حيث يتم تقديم هذه النفقات في أبواب التي تقسم إلى فصول وفقرات وتتضمن الأبواب النفقات حسب نوعها أو وجه استعمالها.

و تشتمل نفقات الاستثمار بناء على الفصل السادس عشر على باب لكل وزارة وتتناول ما يلي :

الاعتمادات المخصصة بالنفقات الناجمة عن تطبيق مخططات مصادق عليها من طرف البرلمان ؛ النفقات غير المنصوص عليها في المخطط والمدفوعة من أجل الحفاظ على الممتلكات الوطنية أو إعادة تكوينها وتنميتها.

وبناء على الفصل الثالث والعشرون يتم تقدم النفقات المتعلقة بالدين العمومية في بابين يتضمن الأول تحملات الفوائد والصوائر والاستهلاكات المتعلقة بمصلحة الدين العمومي لأمد طويل، بينما يتناول الباب الثاني تحملات الفوائد والصوائر المتعلقة بمصلحة الدين الطافي، ويضاف إلى قانون المالية بيان عام للدين العمومي.[1]

ثانيا: تطور الإنفاق الحكومي في المغرب من 1990إلى 2018

من خلال الشكل رقم (02-05) أدناه يمكن تقسيم مراحل تطور الإنفاق الحكومي ومعدل النمو و العرض النقدي في المغرب إلى :

- المرحلة الأولى (1990-1999):نلاحظ في هذه الفترة ارتفاع في الإنفاق الحكومي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي (GM)حيث ارتفع من 15.69% سنة 1990 إلى 17.11% سنة 1999، ويعود هذا الإرتفاع إلى الإرتفاع في نفقات التسيير كالرواتب والأجور ومدفوعات الفائدة وسداد الديون الخارجية التي كانت تعاني منها المملكة المغربية.[2]

الشكل رقم(02-05): تطور الإنفاق الحكومي ومعدل النمو الإقتصادي والعرض النقدي في المغرب خلال الفترة 1990-2018

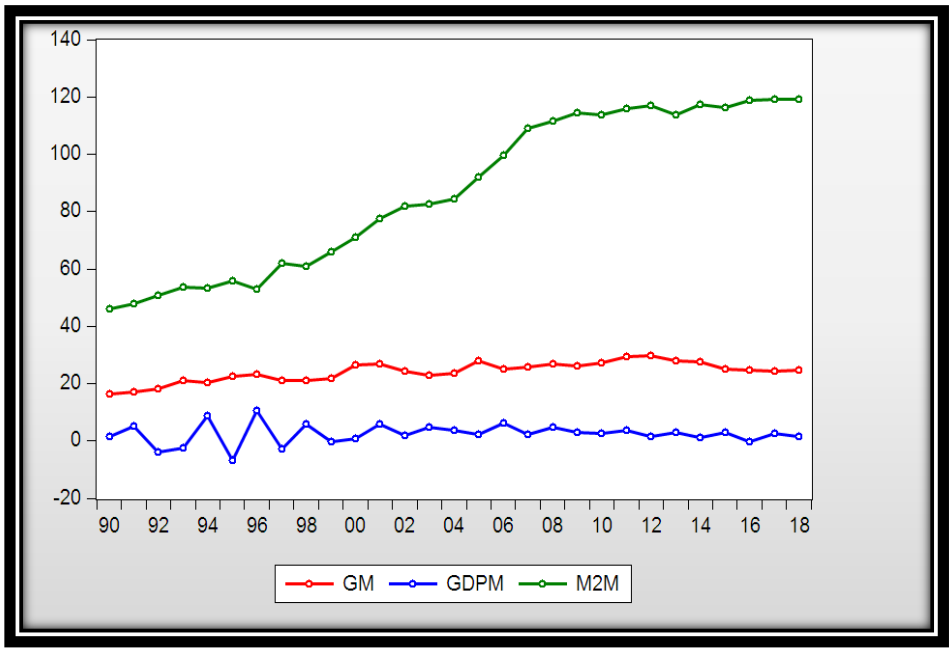

المصدر : من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات EVIEWS10

[1] - الجريدة الرسمية للملكة المغربية ، عدد2843 ، بتاريخ 1967/04/26 ، ص822.

[2] - سارة برحومة، أثر السياسة الإنفاقية على التضخم في الجزائر- دراسة تحليلية قياسية لحالة الاقتصاد الجزائري مقارنة مع مجموعة من الدول العربية للفترة(1990-2018) مرجع سبق ذكره، ص 192.

شهدت هذه المرحلة أُقل نسبة لمعدل النمو الإقتصادي والمعبر عنه ب النمو في نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي (% سنوياً) (GDPM)حيث كانت سنة 1995 بنسبة تقدر ب (6.86-)

المرحلة الثانية(2000-2009): واصلت وتيرة الإرتفاع في (GM) حيث بلغت سنة 2009 نسبة قدرها 18.23% مقارنة بسنة 2008 التي بلغت 16.76%، وذلك نتيجة التوسع في النفقات الرأسمالية الموجهة لتداعيات الأزمة المالية العالمية وفي اطار هذا السياق شكلة الحكومة في المغرب لجنة اليقظة الإستراتجية، وذلك بغية اتخاذ إجراءات لدعم القطاعات الأكثر تضررا بالأزمة ، حيث تم توفير الدعم للقطاعات السياحة والزراعة والصيد البحري والقطاعات التصديرية السلعية ودعم كافة أوجه صناعة الفوسفات ومشتقاته ، وتجدر الإشارة أن الحكومة المغربية قامت بزيادة الأجور سنة 2009 حيث إرتفعت نفقات الأجور في الموازنة بنسبة 9.3%.[1]

كما نلاحظ التحسن في معدلات (GDPM) خلال هذه الفترة وقد عاد المغرب لصيغة العمل بالتخطيط من أجل تحسين الإقتصاد وإنعاش النمو ورد البنك الدولي على الخطة باستراتيجية للوصول معدل نمو 6% تمتد إلى 2008.[2]

شهدت الكتلة النقدية والمعبر عنها ب المعروض النقدي بمعناه الواسع (% من إجمالي الناتج المحلي)(M2) معدلات مرتفعة من 2005 إلى 2008ويرجع ذلك للإصلاحات المطبقة في هذه الفترة ومنها صدور القانون الأساسي الجديد الذي بدء تنفيذه نوفمبر 2005، حيث منح لبنك المغرب الاستقلالية في صياغة وإعداد وتنفيذ السياسة النقدية وأعتبر أن المحافظة على استقرار الأسعار المهمة الأساسية لبنك المغرب.[3]
المرحلة الثالثة (2010-2018): نلاحظ في هذه الفترة ارتفاع في (GM) حيث إنتقل من 17.94% سنة 2010 إلى 19.27 % سنة 2018، وذلك راجع لتوجيه (GM) نحو الإنفاق الجاري. (انظر الملحق06).

[1] – صندوق النقد الدولي، التقرير الإقتصادي العربي الموحد، 2010، ص 130

[2] – حاكمي بوحفص، الإصلاحات والنمو الإقتصادي في شمال إفريقيا دراسة مقارنة بين الجزائر-المغرب-تونس، مرجع سبق ذكر، ص13.

[3] – بنك المغرب، مهمة إعداد السياسة النقدية، http://www.bkam.ma/ar، تاريخ الاطلاع 10/08/ 2020 الساعة 18:00.

الفرع الثاني : دراسة وصفية للتضخم في المغرب

سنتطرق في هذا الجزء أسباب التضخم وكذا مراحل تطوره في اقتصاد دولة المغرب خلال الفترة 1990-2018.

أولا: أسباب التضخم في المغرب

إن من بين أهم أسباب التضخم في المغرب هو التوسع في الطلب على القروض الأجنبية بغية تمويل الاستثمارات الضخمة

وفرض الرسوم الجمركية من أجل حماية الصناعة الوطنية، كذلك عامل ارتفاع أسعار المواد الأولية التي تكلف الدولة مبالغ طائلة لجلبها (تضخم مستورد)، إضافة إلى الانخفاض في الأسعار العالمية للفوسفات وإلغاء الدعم الموجه للسلع الإستهلاكية الأساسية وتخفيض قيمة العملة المحلية لتشجيع الصادرات.[1]

ثانيا: تطور التضخم في المغرب من 1990إلى 2018

من خلال الشكل رقم (02-06) أدناه يمكن تقسيم مراحل تطور التضخم في المغرب إلى مرحلتين :

المرحلة الأولى (1990-1995) المرحلة الثانية (1996-2018)

الشكل رقم (02-06): تطور معدل التضخم في المغرب للفترة 1990- 2018

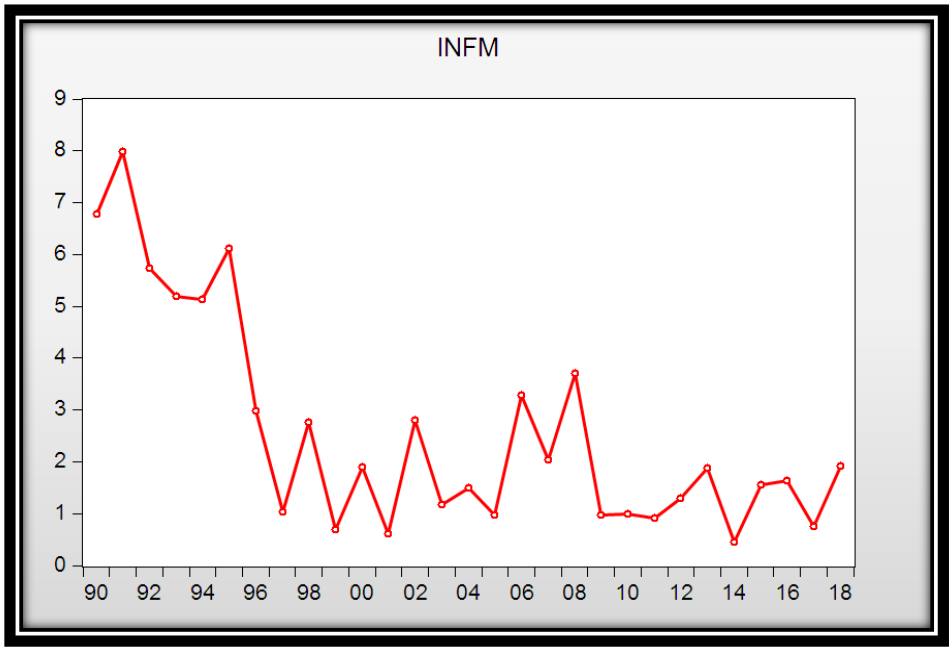

المصدر : من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات EVIEWS10

[1] - أمينة بن عيسى، العلاقة بين النقود والأسعار، دراسة قياسية في الجزائر، تونس- المغرب، مرجع سبق ذكره، ص ص 234-235.

- المرحلة الأولى (1990-1995): نلاحظ خلال هذه الفترة تسجيل معدلات تضخم بالأسعار التي دفعها المستهلكون (%) سنويا (Inf M) مرتفعة ومن أهم الأسباب التي أدت إلى ارتفاعه هي:

- ✓ الإرتفاع في أسعار المواد الغذائية بسبب فترة الجفاف التي مرت بها البلاد مما أدى إلى الانخفاض في المحصول الزراعي .
- ✓ الزيادة في الإنفاق الأسري والطلب على العقارات حيث زاد النمو في الاستهلاك الحقيقي للأفراد بنسبة 4.5 % سنويا خلال هذه المرحلة.
- ✓ التخفيض في قيمة العملة بنسبة 23 % لتشجيع الصادرات.
- ✓ تطبيق برنامج التخصيص المغربي سنة 1993 والذي شمل بيع 114 شركة عامة والزيادة في حركة الإستثمارات والتدفقات المالية إلى المغرب.
- ✓ إلغاء الدعم على السلع الإستهلاكية الأساسية.[1]

المرحلة الثانية (1996-2018): وتميزت هذه المرحلة بالانخفاض في (Inf M)، حيث بلغ متوسط معدل التضخم خلال هذه المرحلة ب1.34 %(انظر الملحق06) ويمكن تبرير هذا الانخفاض ب:

- ✓ إعادة تأهيل المؤسسات الإنتاجية من خلال دعمها وتأهيلها للتصدير
- ✓ تخفيض النفقات الحكومية من خلال إتباع سياسة تقشفية صارمة بهدف وقف تدهور عجز الموازنة .
- ✓ انخفاض الأجور الحقيقية.[2]

[1] – سارة برحومة ، أثر السياسة الإنفاقية على التضخم في الجزائر.– دراسة تحليلية قياسية لحالة الاقتصاد الجزائري مقارنة مع مجموعة من الدول العربية للفترة(1990-2018) مرجع سبق ذكره، ص201.

[2] – أمينة بن عيسى، العلاقة بين النقود والأسعار، مرجع سبق ذكره، ص236.

المبحث الثاني : التحليل القياسي لأثر الانفاق الحكومي على معدل التضخم في الدول المغاربية: الجزائر، تونس، المغرب للفترة 1990-2018

بعدما تم التطرق للأدبيات النظرية للإنفاق الحكومي والتضخم سيتم في هذا المبحث التطرق إلى المتطلبات النظرية للنمذجة القياسية بواسطة نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الزمني الموزعARDL وكذا التعرف على كيفية بناء نماذج قياسية لقياس تأثير الإنفاق الحكومي كمتغير مستقل على معدل التضخم كمتغير تابع في الجزائر، تونس، المغرب للفترة 1990-2018.

المطلب الأول: تقديم منهجية الدراسة

سنستخدم في هذه الدراسة منهجية ARDL أو ما يعرف بنموذج الانحدار الذاتي للفجوات المتباطئة الموزعة المقترح من طرف Pesaran,et al. (1991)، التي تتميز أنه في حالة تكون النتيجة المتوصل إليها عند اختبار جذر الوحدة تشير إلى تجانس إستقرارية السلاسل الزمنية عند المستوى I(0)أو متكاملة من الدرجة الأولى I(1) أوخليط بينها، بشرط أن لا تكون متغيرات الدراسة متكاملة من الدرجة الثانية I(2)، ففي هذه الحالة نلجأ إلى تطبيق التكامل المشرك.[1]

نموذج الإنحدار الذاتي للفجوات المتباطئة الموزعةARDL يأخذ في الحسبان الفارق الزمني لتباطئ الفجوة حيث تتوزع المتغيرات المستقلة على فترات زمنية يقوم بدمجها ARDL في عدد من المتباطئات الموزعة في معلمات تتوافق مع عدد المتغيرات التفسيرية بحيث تستغرق هذه العوامل الإقتصادية المفسرة قيد الدراسة مدة زمنية من أجل التأثير على المتغير التابع متوزعة بين الأجلين القصير والطويل.[2]

وكمرحلة ثانية من تقدير النتائج نقوم بتحديد عدد الفجوات الزمنية للنموذج ويتم ذلك باستخدام معيار شوارتز أو أكيكا، أما المرحلة الموالية بعد كشف طول الفجوات بحث علاقة تكامل مشترك في الأجل القصير والطويل.

[1] - Emeka Nkoro, Aham Kelvin Uko, Autoregressive Distributed Lag (ARDL) cointegration technique: application and interpretation, Journal of Statistical and Econometric Methods, vol.5, no.4, 2016, p64

[2] – مختاري مصطفى، سي محمد كمال، محددات المضاعف النقدي في الجزائر دراسة قياسية(2015 M3-2006 M1)، مجلة ميلاف للبحوث والدراسات، المجلد03،العدد01،جامعة ميلة، 2017، ص 147.

جودة نموذج ال ARDL تتطلب خلو الدراسة من مشكلة الارتباط الذاتي والذي قد يعجز معامل ديربن وتسن Durbin-Watson على كشفه لذا يتطلب استخدم إختبار مضاعف لاجرانج من أجل فحصه حيث أن عدم معنوية قيمة فيشر المحسوبة في إختبار مضاعف لاجرانج ينجم عنها عدم وجود إرتباط ذاتي، ويفيد أيضا استخدام هذا النموذج السلاسل الزمنية ذات الحجم الصغير.[1]

ثم نقوم بإختبار منهج الحدود وذلك من أجل التحقق من وجود علاقة طويلة المدى بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة.

حيث نقوم باختبار الفرضيات التالية:

$$\begin{cases} H0: \beta 1 = \beta 2 = \beta 3 = \beta 4 = \dots \beta n = 0 \\ H1: \beta 1 \neq \beta 2 \neq \beta 3 \neq \beta 4 \neq \dots \beta n \neq 0 \end{cases}$$

يتم من خلال مقارنة F المحسوبة مع F المجدولة فإذا كانت قيمة F المحسوبة أكبر من قيمة الحد الأعلى لـ F المجدولة، نرفض فرضية العدم التي تنص على عدم وجود علاقة توازنية طويلة ونقبل الفرض البديل أي وجود تكامل مشترك بين متغيرات الدراسة، أما اذا كانت القيم المحسوبة لF أقل من الحد الأدنى للقيم المجدولة فإننا نرفض الفرض البديل ونقبل فرضية العدم أي غياب العلاقة التوازنية في الأجل الطويل.[2]

وتتلخص منهجية الARDL في:[3]

- ✓ دراسة إستقراريه السلاسل الزمنية: تأخذ السلسلة الزمنية صفة الاستقرارية إذا كانت معطياتها تتذبذب حول وسط حسابي مستقل عن الزمن، أي لا تحوي على اتجاه عام لا نحو الزيادة ولا نحو النقصان، أما إذا تحقق ما دون ذلك فإن السلسلة الزمنية في هذه الحالة تأخذ صفة عدم الاستقرارية، أي أن معطيات السلسلة الزمنية تتغير باستمرار مع الزمن سواء نحو الزيادة أو النقصان.[4]

[1]- حياة عثماني، لبزة هشام، انعكاس القروض المصرفية على النمو الاقتصادي في الجزائر دراسة قياسية للفترة (1990-2017). مجلة دراسات العدد الاقتصادي، المجلد11، العدد01، 2020،ص41.

[2] – حياة عثماني، لبزة هشام، نفس المرجع السابق، ص35.

[3]-Ahmed zubaidi baharumshah and al, The stability of money demand in China : Evidence from the ARDL model, ELSEVIER Economic systems, N33, 2009 , P234. Journal homepage : www.elsevier.com/locate/ecosys.

[4]– محمد شيخي، طرق الاقتصاد القياسي (محاضرات وتطبيقات)، دار الحامد، ط01، 2011، ص200.

- ✓ إختبار التكامل المشترك بإستخدام منهج الحدود.
- ✓ تقدير نموذج الأجل الطويل بإستخدام نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المتباطئة ARDL.
- ✓ تقدير علاقة الأجل القصير والطويل.
- ✓ اختبارات تشخيص جودة النموذج.

المطلب الثاني: التحليل القياسي لأثر الإنفاق الحكومي على معدل التضخم في الجزائر للفترة 1990-2018

من خلال هذا المطلب سنتعرف على كيفية بناء نماذج قياسية لقياس تأثير الإنفاق الحكومي كمتغير مستقل على معدل التضخم كمتغير تابع في الجزائر خلال الفترة 1990-2018.

الفرع الأول: متغيرات الدراسة بالنسبة للجزائر

تم إختيار متغيرات الدراسة إعتمادا على النظريات الإقتصادية والدراسات السابقة وذلك خلال الفترة1990-2018، وقد جمع متغيرات الدراسة من موقع البنك الدولي والديوان الوطني للإحصائيات وكذا قانون المالية للسنوات من 2012إلى 2019، حيث تم إستعمال المتغيرات التالية:

- المتغير التابع:

- ✓ **معدل التضخم في الجزائر** والذي يرمز له بالرمز **INFA** والمعبر عنه بمؤشر أسعار المستهلكين والذي يقيس التغيّر السنوي للنسبة المئوية في التكلفة على المستهلك المتوسط للحصول على سلة من السلع والخدمات التي يمكن أن تثبت أو تتغير على فترات زمنية محددة.

- المتغيرات المستقلة:

- ✓ **الإنفاق الحكومي في الجزائر مأخوذ كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي** والذي يرمز له بالرمز **GA** : وهو مجموعة المصروفات التي تقوم الدولة بأنفاقها في شكل كمية معينة من المال خلال فترة زمنية معينة، بغية إشباع حاجات معينة للمجتمع الذي تنظمه هذه الدولة مأخوذ كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي.
- ✓ **معدل النمو الاقتصادي في الجزائر** ورمزه **GDPA** : والمعبر عنه بالنمو في نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي وهو معدل نسبة النمو السنوي لنصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي.

✓ **الكتلة النقدية في الجزائر ورمزها M2A** والمعبر عنها بالمعروض النقدي بمعناه الواسع (% من إجمالي الناتج المحلي) وهو مجموع العملة خارج البنوك، والودائع تحت الطلب بخلاف ودائع الحكومة المركزية؛ والودائع لأجل، المدخرات، الودائع بالعملة الأجنبية للقطاعات المقيمة بخلاف الحكومة المركزية؛ الشيكات المصرفية والسياحية؛ والأوراق المالية مثل شهادات الإيداع القابلة للتداول والأوراق التجارية.

والجدول التالي يبين متغيرات الدراسة بالنسبة للجزائر

الجدول رقم(02–01): متغيرات الدراسة بالنسبة للجزائر

التصنيف	المتغير	الوصف	الرمز
المتغير التابع	معدل التضخم في الجزائر	التضخم بالأسعار التي دفعها المستهلكون (%) سنويا	InfA
المتغيرات المستقلة	الانفاق الحكومي في الجزائر	الإنفاق الحكومي كنسبة من إجمالي الناتج المحلي (% سنوياً)	GA
	معدل النمو الإقتصادي في الجزائر	النمو في نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي (% سنوياً)	GDPA
	الكتلة النقدية في الجزائر	المعروض النقدي بمعناه الواسع (% من إجمالي الناتج المحلي)	M2A

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على وصف النموذج

ولأجل تحديد العلاقة بين المتغير التابع و المستقل وتوضيح حجم التأثير فيما بينها لابد من تحديد نموذج يوضح ذلك، ومن المتوقع أن يأخذ الشكل العام لنموذج الشكل التالي:

(1)....INFA=F(GA.M2A.GDPA)

ومن أجل تقدير النموذج واستخرج النتائج تم الاستعانة ببرنامج Eviews10

الفرع الثاني: دراسة استقرارية السلاسل الزمنية بالنسبة للجزائر:

في نموذج ARDL يجب أن تكون درجة تكامل المتغيرات إما I(0) أو I(1)، والجدول رقم (02-02)و (02-03) يبين درجة استقرارية ودرجة تكامل السلاسل الزمنية محل الدراسة بالاعتماد على اختبار-Phillips Perron، ووجدنا أن المتغيرات متكاملة من الدرجة الأولى.

الجدول رقم(02-02): استقرارية السلاسل الزمنية عند المستوى بالنسبة للجزائر

المتغير	استقرارية السلسلة عند المستوى		
	بثابت	بثابت واتجاه عام	بدون ثابت واتجاه عام
InfA	-1.4504	-1.9767	-1.4118
GA	-1.9333	-3.0765	0.8800
GDPA	-2.7575*	-2.5946	-2.4962**
M2A	-0.6133	-5.7038***	0.5019

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات EVIEWS10

الجدول رقم(02-03): استقرارية السلاسل الزمنية عند الفرق الأول بالنسبة للجزائر

المتغير	استقرارية السلسلة عند الفرق الأول		
	بثابت	بثابت واتجاه عام	بدون ثابت واتجاه عام
InfA	-5.4983***	-5.8929***	-5.4389***
GA	-8.6170***	-7.5981***	-6.2972***
GDPA	-8.8017***	-19.4316***	-8.8396***
M2A	-5.3046***	-5.2413***	-5.1250***

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات EVIEWS10

*** معنوي عند1%، ** معنوي عند5%، * معنوي عند10%

من خلال نتائج الجدول أعلاه، أظهر اختبار فيليبس بيرون 1988 (PP) Phillips Perron لإختبار استقرارية السلاسل الزمنية بأنه لا يمكن رفض فرضية العدم القائلة أن السلاسل الزمنية محل الدراسة لها جذر وحدة، حيث أشارت نتائج الاختبارات أن جميع متكاملة من الدرجة الأولى (I1)

(انظر الملحق 4-أ)، وبعد التأكد من أن متغيرات النموذج متكاملة من الدرجة الأولى (I1)سنقوم بإختبارات التكامل المشترك مستعملين إختبار منهج الحدود.

الفرع الثالث:. إختبار التكامل المشترك بالنسبة للجزائر

لأجل التأكد من وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين متغيرات الدراسة سوف نقوم بإجراء إختبار منهج الحدود والجدول التالي يوضح نتائج إختبار التكامل المشترك.

الجدول رقم (02-04) : نتائج إختبار التكامل المشترك بإستخدام منهج الحدود Bounds test بالنسبة للجزائر

Inf A	المتغير التابع
3	عدد المتغيرات المستقلة
6.2956	F stat
3.2	I(1)10%
2.37	I(0)10%
3.67	I(1) 5%
2.79	I(0)5%
4.66	I(1)1%
3.65	I(0)1%

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات EVIEWS10

من خلال النتائج الموضحة في الجدول أعلاه ، نلاحظ أن قيمة F المحسوبة هي 6.2956 وهي تفوق قيمة الحد الأعلى للقيمة المجدولة التي حددها Pesaranعند مستوى معنوية 1%، وهذا ما يعني رفض فرض

العدم وقبول الفرض البديل أي أنه توجد علاقة توازنية طويلة الأجل تتجه من المتغيرات المستقلة أو المفسرة نحو المتغير التابع(INFA) وهذا ما يدل على وجود علاقة تكامل مشترك في نموذج التضخم (أنظر الملحق 4-ب) لذا سنقدر النماذج التي تحتوي على علاقات تكامل مشرك بواسطة طريقة ARDL للتكامل المشترك.

الفرع الرابع: تقدير نموذج الأجل الطويل بإستخدام نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المتباطئة ARDL بالنسبة للجزائر

بعدما تأكدنا من وجود علاقة تكامل مشترك في نموذج التضخم، سوف نقوم بتقدير العلاقة في الأجل الطويل من أجل الحصول على معاملات الأجل الطويل لهذا النموذج وإعتمادا على معيار Akaka information criterion(AIC)

سوف نقوم بإختبار درجة التباطؤ المثلى والمدرجة في الشكل أدناه:

الشكل رقم (02-07): نتائج إختيار فترات الإبطاء المثلى بالنسبة للجزائر

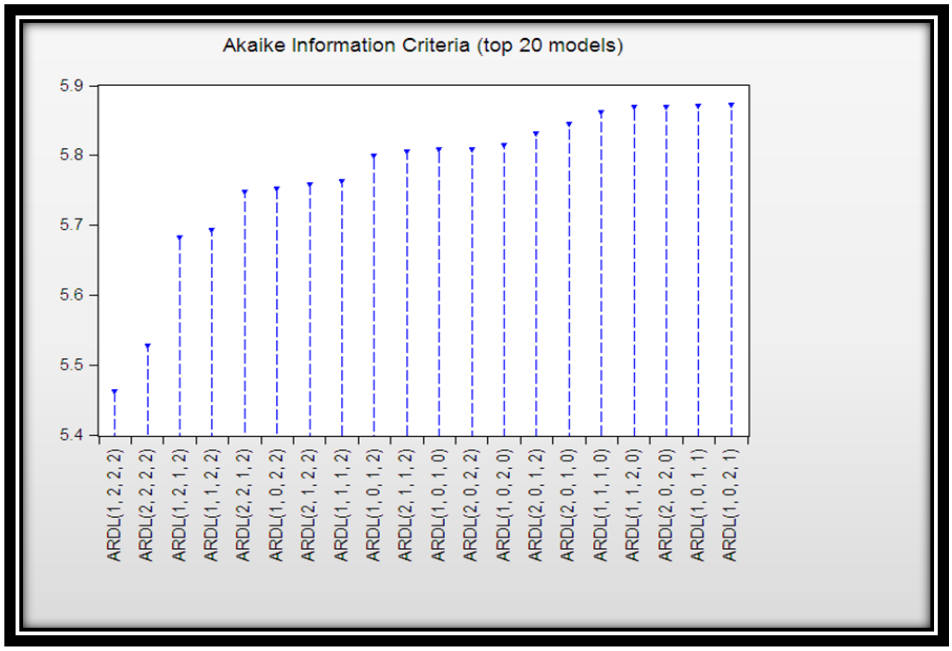

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات EVIEWS10

من خلال الشكل أعلاه يمكننا اختيار درجة التباطئ المثلى عند ARDL(1.2.2.2)، وقد أعطى النموذج المعطيات المدونة في الجدول (02-05) أدناه :

الجدول رقم (02–05): تقدير نموذج الأجل الطويل بالنسبة للجزائر

variable	coefficient	Std Error	t-statistic	Prob
GA	-0.9353	0.3868	-2.4181	0.0279
GDPA	-3.1482	0.5674	-5.5481	0.0000
M2A	0.2797	0.1528	1.8307	0.0858
C	27.0826	7.6187	3.5547	0.0026
EC=INFA-(-0.9354*GA-3.1484* GDPA+0.2797*M2A+27.0827				

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات EVIEWS10

من خلال الجدول نلاحظ أن (GA) يؤثر في (inf A) في المدى الطويل وعند مستوى معنوية 5% لكن تأثيره عكسي حيث أن الزيادة في (GA)ب1% تؤدي إلى الانخفاض في المستوى العام للأسعار ب 0.9353% وهو مخالف للنظرية الإقتصادية ويرجع تفسير العلاقة العكسية كون الإنفاق الحكومي موجه نحو الإنفاق الإستثماري، وبالتالي فإن السياسة الانفاقية في الجزائر كان لها أثر واضح في خفض معدلات التضخم حيث أن ارتفاع أسعار البترول دفع بالحكومة إلى تبني برامج تنموية من اجل تحفيز المشاريع الاستثمارية العمومية ، كما توجد علاقة عكسية بين (GDPA) و(inf A) حيث كلما إرتفعت قيمة (GDPA) ب 1 % ينخفض(inf A) ب 3.1482%ويمكن تفسير العلاقة العكسية بين تكلفة الاستثمار وتشجيع الاستثمار وهذا كون أن كل انخفاض حاصل في سعر الفائدة سيجعل المستثمرون يقدمون على سحب المزيد من القروض لتوظيفها في إنشاء مشاريع جديدة أو التوجه لتوسيع مشاريع كانت قائمة بالفعل (علاقة عكسية بين سعر الفائدة والاستثمار) وبالتالي سوف يزادا الانتاج وفي ظل الاقتصاد يعمل دون مستوى التوظف الكامل فإن كل زيادة في الانتاج لن يترتب عليها زيادة في المستويات العامة للأسعار، بل ستساهم كل زيادة في الانتاج في تراجع معدلات التضخم

ونلاحظ أن (M2 A) يؤثر في (INF A) بعلاقة طردية في المدى الطويل وهو ما يتعارض مع النظرية الإقتصادية ، ويرجع ذلك إلى ضعف السياسة النقدية في الجزائر كون أغلب الكتلة النقدية تتداول في السوق السوداء وهذا ما يؤدي إلى عدم التحكم فيها ضف إلى ذلك أن الكتلة النقدية موجه في أغلبها نحو الإنفاق الجاري الغير منتج(انظر الملحق 4– ت).

الفرع الخامس:. تقدير نموذج الأجل القصير نموذج تصحيح الخطأ بالنسبة للجزائر

لأجل معرفة طبيعة العلاقة بين المتغيرات في المدى القصير سنقوم بتقدير نموذج الأجل القصير

الجدول رقم (02-06): تقدير نموذج الأجل القصير بالنسبة للجزائر

variable	coffoicient	Std error	t-stastic	Prob
D(GA)	-0.05835	0.1959	-0.2978	0.7697
D(GA(-1))	0.5519	0.1924	2.8676	0.0112
D(GDPA)	0.4336	0.2958	1.4654	0.1622
D(GDPA(-1))	1.2243	0.4236	2.8902	0.0107
D(M2A)	-0.0860	0.1115	-0.7450	0.4670
D(M2A(-1))	-0.4554	0.1128	-4.0336	0.0010
CointEq(-1)*	-0.7153	0.1140	-6.2727	0.0000

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات EVIEWS10

من خلال الجدول نلاحظ أن (GA) في السنة الحالية لا يؤثر في (inf A) في المدى القصير، أما في السنة السابقة يؤثر بعلاقة طردية على التضخم وعند مستوى معنوية 5% وهو ما يوافق النظرية الإقتصادية ، كما أن (GDP) للسنة الحالية لايؤثر على(inf A)في المدى القصير، بينما معدل (GDPA) للسنة الماضية يؤثر بعلاقة طردية على التضخم وعند مستوى معنوية5 % وهذا يعني أن معدل النمو الإقتصادي للسنة الماضية تنعكس حيثياته على معدل التضخم للسنة الحالية ، بينما (M2) للسنة الحالية لا تؤثر على (inf A) في المدى القصير في حين أن (M2 A) للسنة الماضية تؤثر على (inf A)بعلاقة عكسية وعند مستوى معنوية 1%،كما أبرزت النتائج تمتع معامل تصحيح الخطأ بالمعنوية والاشارة السالبة(0.7153-) وذو دلالة احصائية عند مستوى معنوية 1%، الأمر الذي يفسر بأن النموذج يحتوي على قوة ارجاع من المدى القصير إلى المدى الطويل، وعليه يمكن القول 71.53% من أخطاء الأجل القصير يمكن تصحيحها في سنة واحدة من أجل الرجوع الى الوضعية التوازنية طويلة الأجل(انظر الملحق 4- ث).

الفرع السادس: نتائج الإستقرار الهيكلي لنموذج الARDL بالنسبة للجزائر

من أجل معرفة خلو البيانات المستخدمة في هذه الدراسة من وجود أي تغيرات هيكلية عبر الزمن لابد من إجراء الاختبارين التاليين إختبار المجموع التراكمي Cusum للبواقي واختبار المجموع التراكمي لمربعات البواقي Cusum of Squares، ويوضح هذين الاختبارين مايلي: تبيان وجود أي متغير هيكلي في البيانات، مدى جودة انسجام واستقرار المعلمات قصيرة الأجل مع المعلمات طويلة الأجل، حيث يتحقق الإستقرار الهيكلي إذا كان كل من الشكل البياني لإحصائية Cusum وCusum of Squares داخل الحدود الحرجة عند مستوى معنوية5%.[1]

الشكل الموالي يوضح نتائج إختبار الإستقرار الهيكلي للنموذج

الشكل (02–08): الاستقرار الهيكلي للنموذج بالنسبة للجزائر

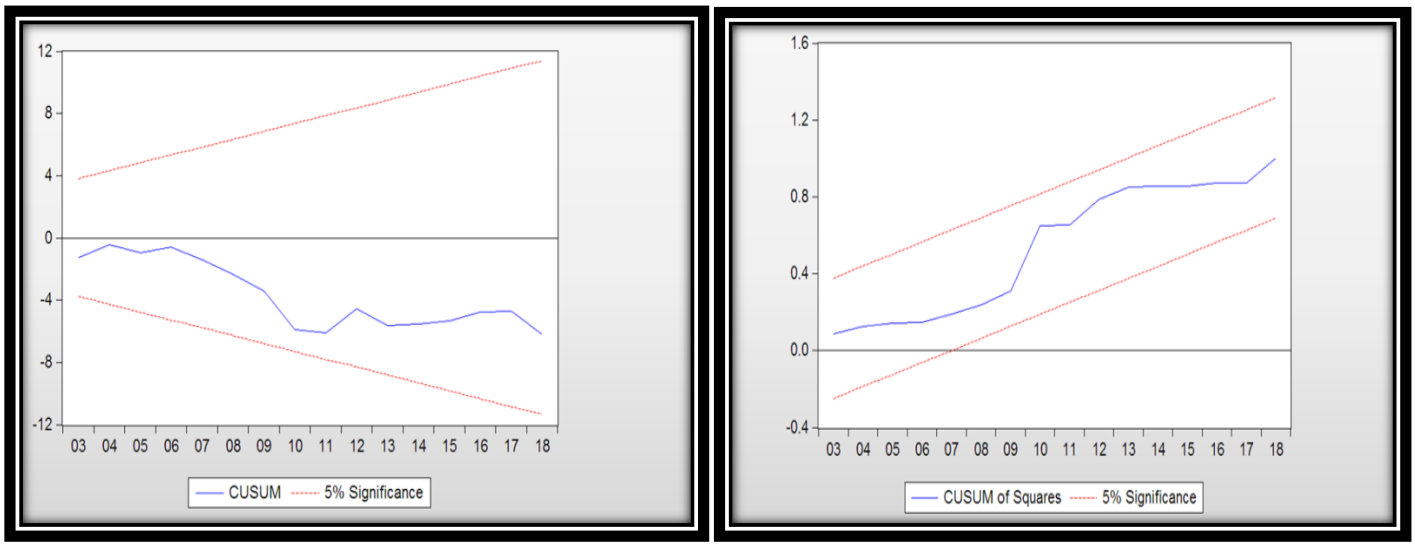

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات EVIEWS10

من خلال الشكلين نلاحظ أن مجموع البواقي والمجموع التراكمي لمربعات البواقي يقعان داخل حدود المنطقة الحرجة عند مستوى معنوية 5% مما يشير إلى إستقرار هيكلي للنموذج عند مستوى معنوية 5%، وإنسجام في النموذج بين نتائج تصحيح الخطأ في المدى القصير والطويل.

[1] -Sufian Eltayeb Mohamed , Finance-Growth Nexus in Sudan : Empirical Assessment Based on an Application of the Autoregressive Distributed Lag (ARDL) Model , Working Papers API-Working Paper series. From Arab Planning Institute,2008,P22.

الفرع السابع: اختبارات جودة النموذج

من أجل التأكد من جودة النموذج المستخدم وخلوه من المشاكل القياسية سوف نقوم بإجراء مجموعة من الإختبارات موضحة في الجداول التالية.

جدول رقم(02–07): إختبارات صحة وجودة النموذج بالنسبة للجزائر

الاختبارات	F-statistique	Prob F	Obs*R-squared	Prob. Chi-Square(2)
اختبار لاجرانج للارتباط التسلسلي للبواقي	0.0243	0.9760	0.0936	0.9543
اختبار عدم ثبات التباين	0.2771	0.6034	0.2968	0.5859
الاختبار	Jarque-Berra	Prob		
التوزيع الطبيعي للأخطاء العشوائية	3.6605	0.1603		

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات EVIEWS10

أولا: اختبار لاجرانج للارتباط التسلسلي للبواقي Taste Breusch-Godfrey Serial Correlation LM بالنسبة للجزائر

من خلال الجدول نلاحظ أن قيمة F المحسوبة غير معنوية حيث بلغت قيمتها (0.0243)، كما أظهرت النتائج أن (Prob F=0.9760) وهي أكبر من مستوى معنوية 5 % وهذا يشير الى خلو مشكلة الارتباط ذاتي تسلسلي بين البواقي (انظر الملحق 4- ج).

ثانيا: اختبار عدم ثبات التباين Heteroskedasticity Test ARCH بالنسبة للجزائر

نلاحظ من خلال الجدول أن قيمة فيشر المحسوبة بلغت (0.2721) وبإحتمالية قدرها(Prob F=0.6034) وهي أكبر من مستوى معنوية 5% وهذا ما يعني قبول فرضية العدم القائلة بثبات تباين حد الخطأ العشوائي في النموذج المقدر(انظر الملحق 4- ح).

ثالثا: إختبار التوزيع الطبيعي للأخطاء العشوائيةNormality Test Jack-Berra بالنسبة للجزائر

من خلال الجدول نلاحظ أن قيمة Jarque Berra = 3.6605 وأن احتماليته (Prob Jarque-Berra=0.1603) مما يجعلنا نقبل فرضية العدم القائلة بأن البواقي تتوزع توزيعا طبيعيا.

وبالتالي من خلال نتائج هذه الإختبارات نستنتج صلاحية النموذج من الناحية الإحصائية(انظر الملحق 4- خ).

المطلب الثالث: التحليل القياسي لأثر الإنفاق الحكومي على معدل التضخم في تونس للفترة 1990-2018

من خلال هذا المطلب سنتعرف على كيفية بناء نماذج قياسية لقياس تأثير الإنفاق الحكومي كمتغير مستقل على معدل التضخم كمتغير تابع في تونس خلال الفترة 1990-2018

الفرع الأول: متغيرات الدراسة بالنسبة لتونس

تم اختيار متغيرات الدراسة لتوضيح أثر الإنفاق الحكومي على معدل التضخم في تونس للفترة 1990-2018 إعتمادا على النظريات الإقتصادية والدراسات السابقة وذلك خلال الفترة1990-2018 حيث جمعت متغيرات الدراسة من موقع البنك الدولي وقاعدة بيانات صندوق النقد العربي، حيث تم إستعمال المتغيرات التالية:

- **المتغير التابع:**

- ✓ **معدل التضخم في تونس والذي يرمز له بالرمز INFT** والمعبر عنه بمؤشر أسعار المستهلكين والذي يقيس التغيّر السنوي للنسبة المئوية في التكلفة على المستهلك المتوسط للحصول على سلة من السلع والخدمات التي يمكن أن تثبت أو تتغير على فترات زمنية محددة.

-المتغيرات المستقلة:

- ✓ **الإنفاق الحكومي في تونس مأخوذ كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي والذي يرمز له بالرمز GT** : وهو مجموعة المصروفات التي تقوم الدولة بأنفاقها في شكل كمية معينة من المال خلال فترة زمنية معينة، بغية إشباع حاجات معينة للمجتمع الذي تنظمه هذه الدولة مأخوذ كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي.
- ✓ **معدل النمو الإقتصادي في تونس ورمزه GDPT** والمعبر عنه بالنمو في نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي وهو معدل نسبة النمو السنوي لنصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي.
- ✓ **الكتلة النقدية في تونس ورمزها M2T** والمعبر عنها بالمعروض النقدي بمعناه الواسع (% من إجمالي الناتج المحلي) وهو مجموع العملة خارج البنوك، والودائع تحت الطلب بخلاف ودائع الحكومة المركزية؛ والودائع لأجل،

المدخرات، الودائع بالعملة الأجنبية للقطاعات المقيمة بخلاف الحكومة المركزية؛ الشيكات المصرفية والسياحية؛ والأوراق المالية مثل شهادات الإيداع القابلة للتداول والأوراق التجارية.

والجدول التالي يبين متغيرات الدراسة.

الجدول رقم(02-08): متغيرات الدراسة بالنسبة لتونس

التصنيف	المتغير	الوصف	الرمز
المتغير التابع	معدل التضخم في تونس	التضخم بالأسعار التي دفعها المستهلكون (%) سنويا	Inf T
المتغيرات المستقلة	الانفاق الحكومي في تونس	الإنفاق الحكومي كنسبة من إجمالي الناتج المحلي(%) سنويا	GT
	معدل النمو الإقتصادي في تونس	النمو في نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي (% سنوياً)	GDPT
	الكتلة النقدية في تونس	المعروض النقدي بمعناه الواسع (% من إجمالي الناتج المحلي)	M2T

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على وصف النموذج

ومن أجل تقدير النموذج واستخرج النتائج تم الاستعانة ببرنامج Eviews10

ولأجل تحديد العلاقة بين المتغير التابع المستقل وتوضيح حجم التأثير فيما بينها لابد من تحديد نموذج يوضح ذلك، ومن المتوقع أن يأخذ الشكل العام لنموذج الشكل التالي:

$$INFT=F(GT.M2T.GDPT)\ldots.(2)$$

الفرع الثاني: دراسة الاستقرارية بالنسبة لتونس

في نموذج ARDL يجب أن تكون درجة تكامل المتغيرات إما I(0) أو I(1) أو مزيج بينهما، والجدول رقم (02-09)و(02-10) يبين درجة استقرارية ودرجة تكامل السلاسل الزمنية محل الدراسة بالاعتماد على اختبارPhillips-Perron،ووجدنا أن المتغيرات متكاملة من الدرجة الأولى.

الجدول رقم(02-09): إستقراريه السلاسل الزمنية عند المستوى بالنسبة لتونس

المتغير	استقرارية السلسلة عند المستوى		
	بثابت	بثابت واتجاه عام	بدون ثابت واتجاه عام
Inf T	-1.9596	-0.2689	-0.3892
GT	-0.7820	-2.1071	0.9397
GDPT	-4.5453***	-4.8784***	-2.5433**
M2T	0.2592	-3.6356**	1.6849

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات EVIEWS10

الجدول رقم(02-10): إستقراريه السلاسل الزمنية عند الفرق الأول بالنسبة لتونس

المتغير	استقرارية السلسة عند الفرق الأول		
	بثابت	بثابت واتجاه عام	بدون ثابت واتجاه عام
Inf T	-5.8818***	-9.6550***	-5.9938***
GT	-4.2979***	-4.1689***	-4.2748***
GDPT	-17.5865***	-20.7641***	-16.0818***
M2T	-3.6711**	-3.5273*	-3.2581***

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات EVIEWS10

*** معنوي عند1%، ** معنوي عند5%، * معنوي عند10%

من خلال نتائج الجدول أعلاه، أظهر اختبار فيليبس بيرون 1988 (PP)لإختبار استقرارية السلاسل الزمنية بأنه لا يمكن رفض فرضية العدم القائلة أن السلاسل الزمنية محل الدراسة لها جذر وحدة، حيث أشارت نتائج الاختبارات أن جميع المتغيرات باستثناء متغير (GDPT)غير مستقرة في مستواها ولكنها استقرت بعد أخذ الفرق الأول بالتالي هي متكاملة من الدرجة الأولى (I1)،بينما كان متغير (GDPT) هو المتغير الوحيد الذي استقر عند المستوى وبالتالي هو متكامل من الدرجة صفر (I0) (انظر الملحق 6- أ)،وبعد التأكد من أن متغيرات النموذج متكاملة من درجات مختلفة(I0) و(I1) سنقوم بإختبارات التكامل المشترك مستعملين إختبار منهج الحدود والذي يشترط أن تختلف درجة إستقراريه السلاسل من جهة وعدم تجاوز درجة التكامل الواحد.

الفرع الثالث: اختبار التكامل المشترك بالنسبة لتونس

لأجل التأكد من وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين متغيرات الدراسة سوف نقوم بإجراء إختبار منهج الحدود والجدول التالي يوضح نتائج اختبار التكامل المشترك.

الجدول رقم (02–11) : نتائج إختبار التكامل المشترك بإستخدام منهج الحدود Bounds test بالنسبة لتونس

المتغير التابع	Inf T
عدد المتغيرات المستقلة	3
F stat	7.1330
I(1)10%	**3.2**
I(0)10%	2.37
I(1) 5%	3.67
I(0)5%	2.79
I(1)1%	4.66
I(0)1%	3.65

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات EVIEWS10

من خلال النتائج الموضحة في الجدول أعلاه، نلاحظ قيمة F المحسوبة هي 7.1330 وهي تفوق قيمة الحد الأعلى للقيمة المجدولة التي حددها Pesaran عند مستوى معنوية 1% (انظر الملحق6- ب)، وهذا ما يعني رفض فرض العدم وقبول الفرض البديل أي أنه توجد علاقة توازنية طويلة الأجل تتجه من المتغيرات المستقلة أو المفسرة نحو المتغير التابع(INFT) وهذا ما يدل على وجود علاقة تكامل مشترك في نموذج التضخم لذا سنقدر النماذج التي تحتوي على علاقات تكامل مشرك بواسطة طريقة ARDL للتكامل المشترك .

الفرع الرابع: تقدير نموذج الأجل الطويل بإستخدام نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المتباطئة ARDL بالنسبة لتونس

بعدما تم التأكد من وجود علاقة تكامل مشترك في نموذج التضخم، سوف نقوم بتقدير العلاقة في الأجل الطويل من أجل الحصول على معاملات الأجل الطويل لهذا النموذج وإعتمادا على معيار Akaka information criterion(AIC)

سوف نقوم بإختبار درجة التباطؤ المثلى والمدرجة في الشكل أدناه

الشكل رقم (02-09): نتائج إختيار فترات الإبطاء المثلى بالنسبة لتونس

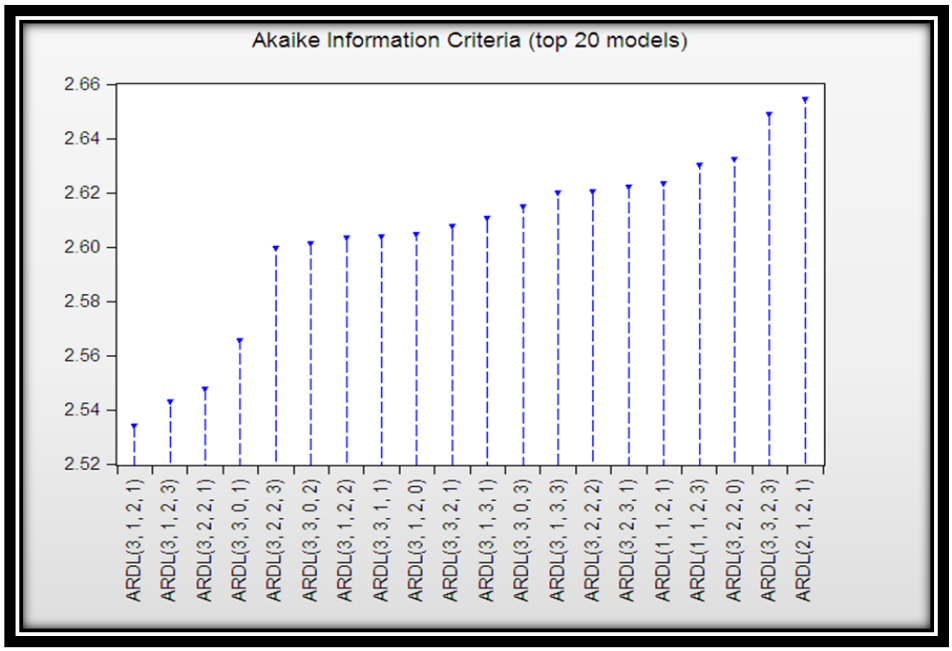

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات EVIEWS10

من خلال الشكل أعلاه يمكننا اختيار درجة التباطئ المثلى عند (3.1.2.1)ARDL، وقد أعطى النموذج المعطيات المدونة في الجدول أدناه :

الجدول رقم (02-12) : تقدير نموذج الأجل الطويل بالنسبة لتونس

variable	coefficient	Std Error	t-statistic	Prob
GDPT	-0.3673	0.3992	-0.9202	0.3720
GT	-0.5655	0.2352	-2.4041	0.0296
M2T	0.1111	0.0782	1.4209	0.1758
C	5.5324	4.5658	1.2117	0.2444
EC=INFT-(-0.3674*GDPT -0.5655*GT+0.1111*M2T+5.5325)				

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات EVIEWS10

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن (GDPT) لايؤثر على (inf T) وذلك راجع إلى إستقرار في الأسعار وضعف القدرة الشرائية للمواطن التونسي، ضف إلى ذلك تدخل الإدارة نوعا ما وذلك من خلال دعم الأسعار الأساسية كل هذا يؤدي لعدم التأثير في التضخم.

وأن (GT) يؤثر عكسيا على (inf T) وعند مستوى معنوية 5% حيث كلما زاد (GT) ب1 % ينخفض معدل التضخم ب 0.5655% وهذا مخالف النظرية الإقتصادية ، حيث أن زيادة الانفاق الحكومي الموجه للاستثمار يؤدي الى زيادة الناتج ومن ثم النمو الاقتصادي ولما يزداد النمو الاقتصادي سوف يتراجع التضخم ، كما أن زيادة الانفاق الحكومي الاستهلاكي سوف يعمل على زيادة الطلب على الانتاج وهو الامر الذي يؤدي الى تراجع التضخم.

كما أن (M2T) لا تؤثر في (inf T) في المدى الطويل(انظر الملحق 6-ت)، وهو ما يتوفق مع النظرية الإقتصادية ، حيث ترى النظرية الكينزية أن إرتفاع المستوى العام للأسعار لا يعود الى عرض النقود فحسب وإنما الى الطلب الكلي الفعال.[1]

[1]- عدنان مناتي صالح عرض النقود وأثره في التضخم دراسة تحليلية في الاقتصاد العراقي للمدة (1990-2013)، *مجلة دنانير*، المجلد07،جامعة العراق،2005، ص 26.

الفرع الخامس: تقدير نموذج الأجل القصير نموذج تصحيح الخطأ بالنسبة لتونس

لأجل معرفة طبيعة العلاقة بين المتغيرات في المدى القصير سنقوم بتقدير نموذج الأجل القصير

الجدول رقم (02-13): تقدير نموذج الأجل القصير بالنسبة لتونس

Variable	coffoicient	Std error	t-stastic	Prob
D(INFT(-1))	-0.4009	0.1397	-2.8699	0.0117
D(INFT(-2))	-0.3593	0.1294	-2.775	0.0141
D(GT)	-1.2351	0.3070	-4.0228	0.0011
D(GDPT)	-0.1321	0.0763	-1.7321	0.1038
D(GDPT(-1))	0.2275	0.0707	3.2177	0.0058
D(M2T)	-0.0762	0.0681	-1.1193	0.2806
CointEq(-1)*	-0.6796	0.1011	-6.7213	0.0000

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات EVIEWS10

من خلال الجدول نلاحظ أن (inf T) في السنة السابقة والسنة التي قبلها مرتبط بعلاقة عكسية (inf) في السنة الحالية في المدى القصير وذلك عند مستوى معنوية 5%، كما أن (G T)للسنة الحالية يؤثر في(inf T) تأثيرا عكسيا في المدى القصير وعند مستوى معنوية 1% ، وأن (GDP T)للعام الحالي لا يؤثر في المدى القصير في(inf T) بينما يكون تأثيره طرديا بالنسبة للسنة السابقة وعند مستوى معنوية 1%، وأن (M2 T) للسنة الحالية لا تؤثر في (inf T)في المدى القصير.

كما أبرزت النتائج تمتع معامل تصحيح الخطأ بالمعنوية والاشارة السالبة(0.6796-) وذو دلالة احصائية عند مستوى معنوية 1%، الأمر الذي يفسر بأن النموذج يحتوي على قوة ارجاع من المدى القصير إلى المدى الطويل، وعليه يمكن القول 67.96% من أخطاء الأجل القصير يمكن تصحيحها في سنة واحدة من أجل الرجوع الى الوضعية التوازنية طويلة الأجل (انظر الملحق 6- ث).

الفرع السادس: نتائج الإستقرار الهيكلي لنموذج الARDL بالنسبة لتونس

من أجل معرفة خلو البيانات المستخدمة في نموذج تونس من وجود أي تغيرات هيكلية عبر الزمن لابد من إجراء الاختبارين التاليين : إختبار المجموع التراكمي Cusum للبواقي واختبار المجموع التراكمي لمربعات البواقي Cusum of Squares.

الشكل (02-10): الاستقرار الهيكلي للنموذج بالنسبة لتونس

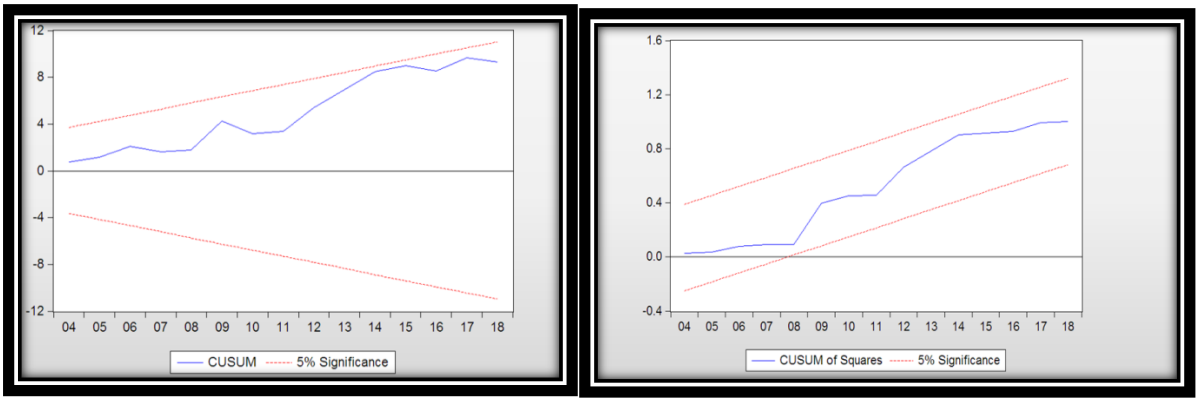

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات EVIEWS10

من خلال الشكلين نلاحظ أن مجموع البواقي والمجموع التراكمي لمربعات البواقي يقعان داخل حدود المنطقة الحرجة عند مستوى معنوية 5% مما يشير إلى إستقرار هيكلي للنموذج عند مستوى معنوية 5%، وإنسجام في النموذج بين نتائج تصحيح الخطأ في المدى القصير والطويل

الفرع السابع: إختبارات جودة النموذج بالنسبة لتونس

من أجل التأكد من جودة النموذج المستخدم وخلوه من المشاكل القياسية سوف نقوم بإجراء مجموعة من الإختبارات موضحة في الجداول التالية.

جدول رقم (02-14) : إختبارات صحة وجودة النموذج بالنسبة لتونس

الاختبارات	F-statistique	Prob F	Obs*R-squared	Prob. Chi-Square(2)
اختبار لاجرانج للارتباط التسلسلي للبواقي	0.0011	0.9733	0.0012	0.9718
اختبار عدم ثبات التباين	0.5486	0.5905	2.0238	0.3635
الاختبار	Jarque-Berra	Prob		
التوزيع الطبيعي للأخطاء العشوائية	1.2332	0.5397		

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات EVIEWS10

أولا: اختبار لاجرانج للارتباط التسلسلي للبواقي Taste Breusch-Godfrey Serial Correlation LM بالنسبة لتونس

من خلال الجدول نلاحظ أن قيمة F المحسوبة غير معنوية حيث بلغت قيمتها (0.0011)، كما أظهرت النتائج أن (Prob F=0.9733) (انظر الملحق 6- ج)، وهي أكبر من مستوى معنوية 5 % وهذا يشير الى خلو مشكلة الارتباط ذاتي تسلسلي بين البواقي.

ثانيا: اختبار عدم ثبات التباين Heteroskedasticity Test ARCH بالنسبة لتونس

نلاحظ من خلال الجدول أن قيمة فيشر المحسوبة بلغت (0.5486) وبإحتمالية قدرها(0.5905 =Prob F) وهي أكبر من مستوى معنوية 5% (انظر الملحق 6- ح)، وهذا ما يعني قبول فرضية العدم القائلة بثبات تباين حد الخطأ العشوائي في النموذج المقدر.

ثالثا: إختبار التوزيع الطبيعي للأخطاء العشوائيةNormality Test Jack-Berra بالنسبة لتونس

من خلال الجدول نلاحظ أن قيمة Jarque Berra = 1.2332 وأن احتماليته (Prob Jarque-Berra=0.5397) (انظر الملحق 06 – خ).

مما يجعلنا نقبل فرضية العدم القائلة بأن البواقي تتوزع توزيعا طبيعيا.

وبالتالي من خلال نتائج هذه الإختبارات نستنتج صلاحية النموذج من الناحية الإحصائية.

المطلب الرابع: التحليل القياسي لأثر الإنفاق الحكومي على معدل التضخم في المغرب للفترة 1990–2018

من خلال هذا المطلب سنتعرف على كيفية بناء نماذج قياسية لقياس تأثير الإنفاق الحكومي كمتغير مستقل على معدل التضخم كمتغير تابع في المغرب خلال الفترة 1990-2018.

الفرع الأول: متغيرات الدراسة بالنسبة للمغرب

تم إختيار متغيرات الدراسة إعتمادا على النظريات الإقتصادية والدراسات السابقة وذلك خلال الفترة1990-2018 وقد جمع متغيرات الدراسة من موقع البنك الدولي حيث تم إستعمال المتغيرات التالية:

–المتغير التابع:

- ✓ **معدل التضخم في المغرب والذي يرمز له بالرمز INFM** والمعبر عنه بمؤشر أسعار المستهلكين والذي يقيس التغيّر السنوي للنسبة المئوية في التكلفة على المستهلك المتوسط للحصول على سلة من السلع والخدمات التي يمكن أن تثبت أو تتغير على فترات زمنية محددة.

–المتغيرات المستقلة:

- ✓ **الإنفاق الحكومي في المغرب مأخوذ كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي والذي يرمز له بالرمز GM :** وهو مجموعة المصروفات التي تقوم الدولة بأنفاقها في شكل كمية معينة من المال خلال فترة زمنية معينة، بغية إشباع حاجات معينة للمجتمع الذي تنظمه هذه الدولة مأخوذ كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي.
- ✓ **معدل النمو الإقتصادي في المغرب ورمزه GDPM** والمعبر عنه بالنمو في نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي وهو معدل نسبة النمو السنوي لنصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي.

✓ **الكتلة النقدية في المغرب ورمزها M2M** والمعبر عنها بالمعروض النقدي بمعناه الواسع (% من إجمالي الناتج المحلي) وهو مجموع العملة خارج البنوك، والودائع تحت الطلب بخلاف ودائع الحكومة المركزية؛ والودائع لأجل، المدخرات، الودائع بالعملة الأجنبية للقطاعات المقيمة بخلاف الحكومة المركزية؛ الشيكات المصرفية والسياحية؛ والأوراق المالية مثل شهادات الإيداع القابلة للتداول والأوراق التجارية.

. والجدول التالي يبين متغيرات الدراسة.

الجدول رقم(02-15): متغيرات الدراسة بالنسبة للمغرب

التصنيف	المتغير	الوصف	الرمز
المتغير التابع	معدل التضخم في المغرب	التضخم بالأسعار التي دفعها المستهلكون (%) سنويا	Inf M
المتغيرات المستقلة	الانفاق الحكومي في المغرب	الإنفاق الحكومي من إجمالي الناتج المحلي(%) سنويا	G M
	معدل النمو الإقتصادي	النمو في نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي (% سنوياً)	GDPM
	الكتلة النقدية	المعروض النقدي بمعناه الواسع (% من إجمالي الناتج المحلي)	M2M

المصدر: من إعداد الطالب بالإعتماد على وصف النموذج

ومن أجل تقدير النموذج واستخرج النتائج تم الاستعانة ببرنامج Eviews10

ولأجل تحديد العلاقة بين المتغير التابع المستقل وتوضيح حجم التأثير فيما بينها لابد من تحديد نموذج يوضح ذلك، ومن المتوقع أن يأخذ الشكل العام لنموذج الشكل التالي:

(3)....INFM=F(GM.M2M.GDPM)

ومن أجل تقدير النموذج واستخرج النتائج تم الاستعانة ببرنامج Eviews10

الفرع الثاني: دراسة استقرارية السلاسل الزمنية بالنسبة للمغرب

في نموذج ARDL يجب أن تكون درجة تكامل المتغيرات إما I(0) أو I(1) أو مزيج بينهما، والجدول رقم (02-16)و (02-17) يبين درجة استقرارية ودرجة تكامل السلاسل الزمنية محل الدراسة بالاعتماد على اختبارPhillips-Perron، ووجدنا أن المتغيرات متكاملة من الدرجة الأولى

الجدول رقم(02–16): استقرارية السلاسل الزمنية عند المستوى بالنسبة للمغرب

المتغير	استقرارية السلسلة عند المستوى I(0)		
	بثابت	بثابت واتجاه عام	بدون ثابت واتجاه عام
Inf M	-2.5562	-2.7472	-2.1403
GM	-2.0267	-3.3422*	2.6957
GDP M	-10.0574***	-10.1908***	-6.1333***
M2M	-0.9749	-1.0184	2.6585

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات EVIEWS10

الجدول رقم(02–17): استقرارية السلاسل الزمنية عند الفرق الأول بالنسبة للمغرب

المتغير	استقرارية السلسلة عند الفرق الأول		
	بثابت	بثابت واتجاه عام	بدون ثابت واتجاه عام
Inf M	-9.1689***	-11.3582***	-8.8038***
GM	-5.4017***	-8.3671***	-5.2838***
GDPM	-36.8550***	-34.4717***	-41.7443***
M2 M	-4.9026***	-4.9582***	-3.3937***

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات EVIEWS10

*** معنوي عند1%، ** معنوي عند5%، * معنوي عند10%

من خلال نتائج الجدول أعلاه، أظهر اختبار فيليبس بيرون 1988 لإختبار استقرارية السلاسل الزمنية بأنه لا يمكن رفض فرضية العدم القائلة أن السلاسل الزمنية محل الدراسة لها جذر وحدة، وهذا ما يبين على أن

هذه المتغيرات متكاملة ، حيث أن السلسلة الزمنية للمتغير التابع (inf M) مستقر عند الفرق الأول وعند مستوى معنوية 1%، كذلك بالنسبة للمتغيرات المستقلة (G M) و (M2 M) فقد أظهرت النتائج إستقرارهم عند الفرق الأول أيضا وعند مستوى معنوية1% ، بينما (GDP M) فقد استقرت عند المستوى، وعند مستوى معنوية 1% (انظر الملحق 08 – أ).

من خلال هذه النتائج سنقوم بإختبارات التكامل المشترك مستعملين إختبار منهج الحدود والذي يشترط أن تختلف درجة إستقراريه السلاسل من جهة وعدم تجاوز درجة التكامل الواحد.

الفرع الثالث: إختبار التكامل المشترك بالنسبة للمغرب

لأجل التأكد من وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين متغيرات الدراسة سوف نقوم بإجراء إختبار منهج الحدود والجدول التالي يوضح نتائج إختبار التكامل المشترك.

الجدول رقم (02–18) : نتائج إختبار التكامل المشترك بإستخدام منهج الحدود Bounds test بالنسبة للمغرب

Inf	المتغير التابع
3	عدد المتغيرات المستقلة
7.5025	F stat
3.2	I(1)10%
2.37	I(0)10%
3.67	I(1) 5%
2.79	I(0)5%
4.66	I(1)1%
3.65	I(0)1%

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات EVIEWS10

من خلال النتائج الموضحة في الجدول أعلاه ، نلاحظ قيمة F المحسوبة هي 7.5025 وهي تفوق قيمة الحد الأعلى للقيمة المجدولة التي حددها Pesaran عند مستوى معنوية 1%، وهذا ما يعني رفض فرض العدم وقبول الفرض البديل أي أنه توجد علاقة توازنية طويلة الأجل تتجه من المتغيرات المستقلة أو المفسرة نحو

المتغير التابع(INF M) وهذا ما يدل على وجود علاقة تكامل مشترك في نموذج التضخم لذا سنقدر النماذج التي تحتوي على علاقات تكامل مشرك بواسطة طريقة ARDL للتكامل المشترك(انظر الملحق 08 – ب).

الفرع الرابع:تقدير نموذج الأجل الطويل باستخدام نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المتباطئة ARDL بالنسبة للمغرب

بعدما تم التأكد من وجود علاقة تكامل مشترك في نموذج التضخم، سوف نقوم بتقدير العلاقة في الأجل الطويل من أجل الحصول على معاملات الأجل الطويل لهذا النموذج واعتمادا على معيار Akaka information criterion(AIC)

سوف نقوم باختبار درجة التباطؤ المثلى والمدرجة في الشكل أدناه

الشكل رقم (02-11): نتائج إختيار فترات الإبطاء المثلى بالنسبة للمغرب

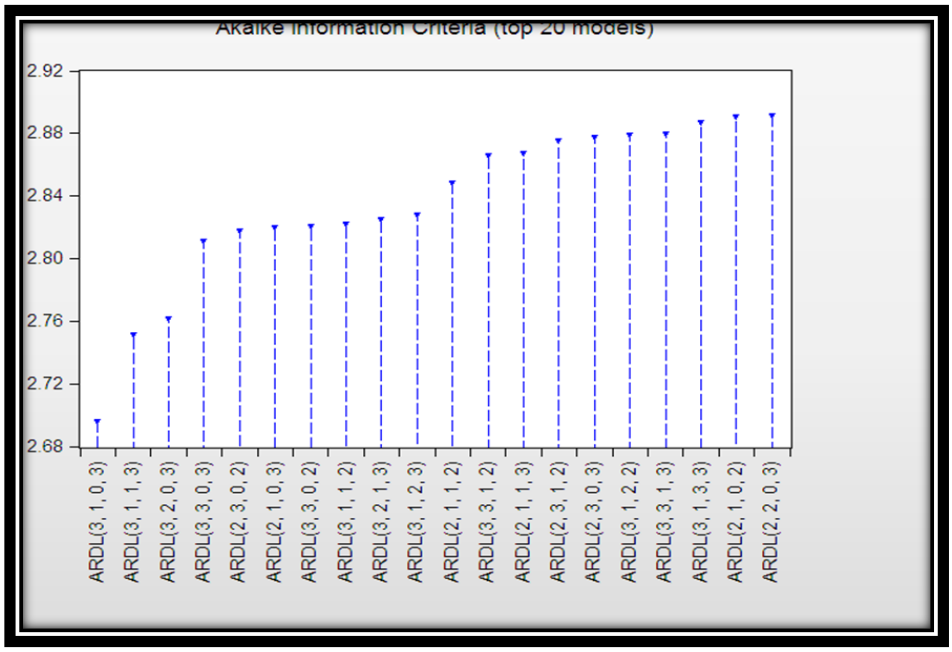

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات EVIEWS10

من خلال الشكل أعلاه يمكننا اختيار درجة التباطئ المثلى عند ARDL(3.1.0.3)، وقد أعطى النموذج المعطيات المدونة في الشكل(02-19) أدناه:

الجدول رقم (02–19): تقدير نموذج الأجل الطويل بالنسبة للمغرب

variable	Coefficient	Std Error	t-statistic	Prob
GDPM	3.4606	1.8650	1.8555	0.0833
GM	-0.5090	0.2823	-1.8025	0.0916
M2M	-0.0860	0.0379	-2.2687	0.0385
C	-55.1589	32.7141	-1.6860	0.1125
EC=INFM-(3.4607* GDPM -0.5090*GM-0.0860*M2M -55.1589)				

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجاتEVIEWS10

من خلال الجدول نلاحظ أن (GDP M) يؤثر في (inf M) بعلاقة طردية في المدى الطويل حيث زيادة (GDP M) ب1 % يؤدي زيادة (inf M)ب 3.4606% وذلك كون زيادة معدل النمو الإقتصادي كان مصدره زيادة معدلات الإنتاج مما أدى إلى زيادة العرض بمعدل يفوق الزيادة في الطلب الناتج عن معدل النمو الإقتصادي، وذلك كون الإقتصاد المغربي محرر من القيود الإدارية، وبالتالي يؤدي إلى الرواج ومن ثم ارتفاع الأسعار لكن بمعدلات مقبولة.

(GM) يؤثر سلبيا على (inf M) في المدى الطويل وعند مستوى معنوية 10%حيث زيادة (GM) ب1% تؤدي إلى إنخفاض (inf M) ب 0.5090% وهو ما يتعارض مع النظرية الإقتصادية ، و تفسير الإشارة السالبة يرجع لترشيد الإنفاق في المغرب والتوجه لزيادة الإنفاق الإستثماري عن طريق دعم القطاعات والمؤسسات المنتجة، كل هذه الإجراءات من شأنها خلق طاقة إنتاجية لمواجهة التغيرات في الطلب الكلي، مما ساعدها على احتواء نسبة كبيرة من الضغوط التضخمية. [1]

بالنسبة ل (M2) نلاحظ أنه يؤثر في(inf M) في المدى الطويل لكن هذا التأثير يكون عكسي حيث أن زيادة الكتلة النقدية سوف توجه الى إقامة مشاريع استثمارية جديدة او توسيع حجم المشاريع وهو الامر الذي يؤدي الى زيادة الانتاج ومن ثم النمو الاقتصادي وفي النهاية يؤدي الى تراجع التضخم (انظر الملحق 08 – ت).

[1]– سارة برحومة ، أثر السياسة الإنفاقية على التضخم في الجزائر.– دراسة تحليلية قياسية لحالة الاقتصاد الجزائري مقارنة مع مجموعة من الدول العربية للفترة(1990–2018)، مرجع سبق ذكره، ص 244.

الفرع الخامس: تقدير نموذج الأجل القصير نموذج تصحيح الخطأ بالنسبة للمغرب

لأجل معرفة طبيعة العلاقة بين المتغيرات في المدى القصير سنقوم بتقدير نموذج الأجل القصير

الجدول رقم (02–20): تقدير نموذج الأجل القصير بالنسبة للمغرب

variable	Coffoicient	Std error	t-stastic	Prob
D(INFM(-1))	-0.6469	0.1351	-4.7879	0.0003
D(INFM(-2))	-0.2724	0.1174	-2.3188	0.0349
D(G M)	0.1597	0.2345	0.6810	0.5062
D(M2 M)	-0.0595	0.0470	-1.2643	0.2254
D(M2M(-1))	0.2799	0.0521	5.3702	0.0001
D(M2M(-2))	0.1756	0.0660	2.6585	0.0179
CointEq(-1)*	-0.3525	0.0511	-6.8932	0.0000

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات EVIEWS10

من خلال الجدول نلاحظ أن (inf M) في السنة السابقة والسنة التي قبلها مرتبطان بعلاقة عكسية (inf M)للسنة الحالية وذلك عند مستوى معنوية 1% و5 %على التوالي، كما يلاحظ أن (G M)للسنة الحالية لايؤثر في(inf M) في المدى القصير، وأن D(M2M) لا يؤثرا في المدى القصير في التضخم، بينما الكتلة النقدية للسنة االسابقة والسنة التي قبلها تؤثر في التضخم تأثيرا طرديا وعند مستوى معنوية 1%و5 % على التوالي.

كما أبرزت النتائج تمتع معامل تصحيح الخطأ بالمعنوية والاشارة السالبة(0.3525-) وذو دلالة احصائية عند مستوى معنوية 1% (انظر الملحق 08 – ث)، الأمر الذي يفسر بأن النموذج يحتوي على قوة ارجاع من المدى القصير إلى المدى الطويل، وعليه يمكن القول 35.25% من أخطاء الأجل القصير يمكن تصحيحها في سنة واحدة من أجل الرجوع الى الوضعية التوازنية طويلة الأجل.

الفرع السادس: نتائج الإستقرار الهيكلي لنموذج الARDL بالنسبة للمغرب

من أجل معرفة خلو البيانات المستخدمة في نموذج تونس من وجود أي تغيرات هيكلية عبر الزمن لابد من إجراء الاختبارين التاليين : إختبار المجموع التراكمي Cusum للبواقي واختبار المجموع التراكمي لمربعات البواقي Cusum of Squares.

الشكل رقم (02-12): الاستقرار الهيكلي للنموذج بالنسبة للمغرب

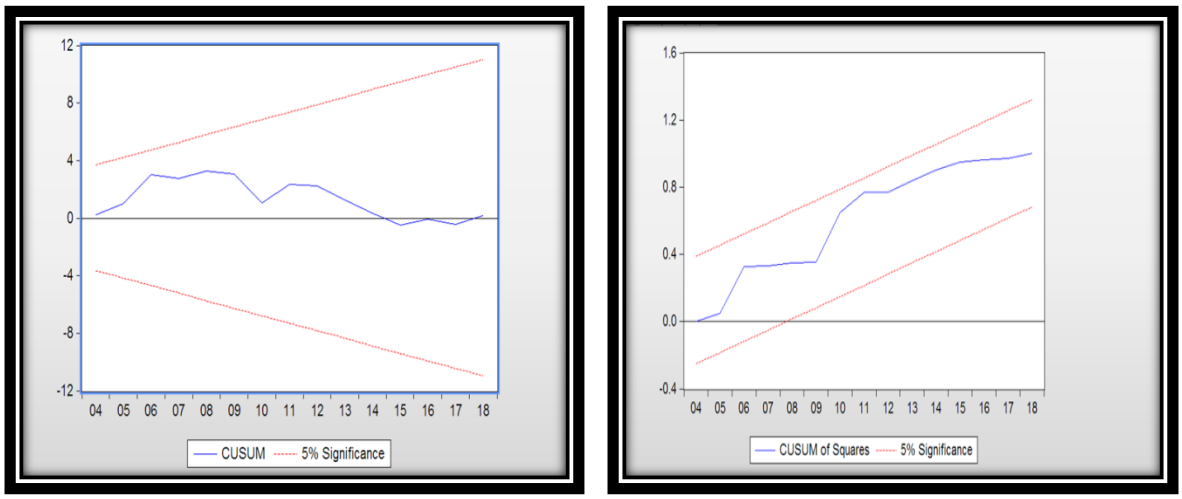

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات EVIEWS10

من خلال الشكلين نلاحظ أن مجموع البواقي والمجموع التراكمي لمربعات البواقي يقعان داخل حدود المنطقة الحرجة عند مستوى معنوية 5% مما يشير إلى إستقرار هيكلي للنموذج عند مستوى معنوية 5%، وإنسجام في النموذج بين نتائج تصحيح الخطأ في المدى القصير والطويل.

الفرع السابع: اختبارات جودة النموذج بالنسبة للمغرب

من أجل التأكد من جودة النموذج المستخدم وخلوه من المشاكل القياسية سوف نقوم بإجراء مجموعة من الإختبارات موضحة في الجداول التالية:

جدول رقم(02–21): اختبارات صحة وجودة النموذج بالنسبة للمغرب

الاختبارات	F-statistique	Prob F	Obs*R-squared	Prob. Chi-Square(2)
اختبار لاجرانج للارتباط التسلسلي للبواقي	0.2666	0.7700	1.0246	0.5991
اختبار عدم ثبات التباين	1.7685	0.1966	1.7850	0.1815
الاختبار	Jarque-Berra	Prob		
التوزيع الطبيعي للأخطاء العشوائية	0.7765	0.6782		

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات EVIEWS10 .

أولا: اختبار لاجرانج للإرتباط التسلسلي للبواقي Taste Breusch-Godfrey Serial Correlation LM بالنسبة للمغرب

من خلال الجدول نلاحظ أن قيمة F المحسوبة غير معنوية حيث بلغت قيمتها (0.2666)، كما أظهرت النتائج أن (Prob F=0.7700) وهي أكبر من مستوى معنوية 5 % وهذا يشير الى خلو مشكلة الارتباط ذاتي تسلسلي بين البواقي(انظر الملحق 08 – ج).

ثانيا: اختبار عدم ثبات التباين Heteroskedasticity Test ARCH بالنسبة للمغرب

نلاحظ من خلال الجدول أن قيمة فيشر المحسوبة بلغت (1.7685) وبإحتمالية قدرها(Prob F=0.1966) وهي أكبر من مستوى معنوية 5% (انظر الملحق 08 – ح)، وهذا ما يعني قبول فرضية العدم القائلة بثبات تباين حد الخطأ العشوائي في النموذج المقدر

ثالثا: إختبار التوزيع الطبيعي للأخطاء العشوائيةNormality Test Jack-Berra بالنسبة للمغرب

من خلال الجدول نلاحظ أن قيمةJarque Berra= 0.7765 وأن احتماليته (Prob Jarque-Berra=0.6782) (انظر الملحق 08 – خ)، مما يجعلنا نقبل فرضية العدم القائلة بأن البواقي تتوزع توزيعا طبيعيا.

وبالتالي من خلال نتائج هذه الإختبارات نستنتج صلاحية النموذج من الناحية الإحصائية.

ومن خلال ما تقدم يمكن توضيح نتائج الدراسة في الجدول رقم (02-22) التالي:

جدول رقم(02–22): دراسة مقارنة بين نماذج : الجزائر، تونس، المغرب.

	الجزائر	تونس	المغرب
استقرار متغيرات الدراسة M2 ،GDP،INF،G	جميعها مستقرة عند الفرق الأول	جميعها مستقرة عند الفرق الأول ماعدا GDP الذي استقر عند المستوى	جميعها مستقرة عند الفرق الأول ماعدا GDP الذي استقر عند المستوى
العلاقة بين الإنفاق الحكومي Gومعدل التضخم INF في المدى الطويل	عكسية	عكسية	عكسية
العلاقة بين معدل النمو الإقتصادي GDP ومعدل التضخم INF في المدى الطويل	عكسية	لا توجد علاقة	طردية
العلاقة بين الكتلة النقدية M2 ومعدل التضخم INF في المدى القصير	علاقة طردية	لا توجد علاقة	لا توجد علاقة
العلاقة بين الإنفاق الحكومي G ومعدل التضخم INF في المدى القصير	لا توجد علاقة	عكسية	لا توجد علاقة
العلاقة بين معدل النمو الإقتصادي GDP ومعدل التضخم INF في المدى القصير	لا توجد علاقة	لا توجد علاقة	لا توجد علاقة
العلاقة بين الكتلة النقدية M2 ومعدل التضخم INF في المدى القصير	لا توجد علاقة	لا توجد علاقة	لا توجد علاقة
الإستقرار الهيكلي للنموذج	مستقر	مستقر	مستقر

المصدر: من اعداد الطالب بالاعتماد على نتائج الدراسة

من خلال الجدول نلاحظ أن جميع متغيرات الدراسة مستقرة عند الفرق الأول بالنسبة للجزائر، أما فيما يخص تونس والمغرب فقد استقرت متغيرات الدراسة عند الفرق الأول ماعدا معدل النمو الاقتصادي الذي استقر عند المستوى، أما فيما يخص العلاقة التي تربط بين المتغيرات في المدى الطويل فقد كانت العلاقة عكسية بين الانفاق الحكومي ومعدل التضخم في الدول المغاربية محل الدراسة، حيث أن زيادة الانفاق الحكومي ب1% أدت إلى خفض معدل التضخم ب0.93% في الجزائر و0.56 %في تونس و0.50% في المغرب، كما توصلت الدراسة على أنه في المدى الطويل توجد علاقة عكسية بين معدل النمو الاقتصادي ومعدل التضخم في الجزائر وذات تأثير طردي بالنسبة للمغرب بينما لم يكن لها أي تأثير بالنسبة لتونس، في المدى الطويل أيضا كان تأثير الكتلة النقدية على معدل التضخم في الجزائر طردي وذلك كون أن أغلب الكتلة النقدية تتداول في السوق السوداء مما أدى إلى عدم التحكم فيها، ضف إلى ذلك كون أن أغلب الكتلة النقدية موجه للإنفاق الاستهلاكي، أما بالنسبة لتونس والمغرب فلم يكن لها أي تأثير وذلك لكون أن إرتفاع المستوى العام للأسعار لا يعود الى عرض النقود فحسب وإنما الى الطلب الكلي الفعال، في المدى القصير كان تأثير الانفاق الحكومي عكسي على معدل التضخم في تونس بينما لم يكن له أي تأثير في كل من الجزائر والمغرب، كما نلاحظ أنه في المدى القصير لايؤثر معدل النمو الاقتصادي على معدل التضخم في الجزائر، تونس والمغرب، كما أن الكتلة النقدية أيضا لم تأثير في المدى القصير على معدل التضخم في كل من الجزائر، تونس والمغرب، أما بالنسبة للاستقرار الهيكلي للنموذج فقد مستقر في الدول المغاربية الثلاثة الجزائر، تونس والمغرب.

خلاصة الفصل الثاني:

من خلال هذا الفصل تم التطرق إلى تطور الإنفاق الحكومي والتضخم في الدول المغاربية محل الدراسة بالإضافة إلى أسبابه، كما تم توضيح مدى تأثير الإنفاق الحكومي على معدل التضخم في كل من اقتصاديات الجزائر، تونس والمغرب من خلال دراسة قياسية مسحت الفترة من 1990 إلى 2018، حيث توصلت نتائج الدراسة إلى :

- ✓ بالنسبة للإقتصاد الجزائري وجود علاقة عكسية بين الإنفاق الحكومي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي و معدل التضخم في المدى الطويل وعند مستوى معنوية 5% حيث أن الزيادة في الإنفاق الحكومي ب1% تؤدي إلى الانخفاض في المستوى العام للأسعار ب 0.9353% وهو مخالف للنظرية الإقتصادية ويرجع تفسير التأثير العكسي كون الإنفاق الحكومي موجه نحو الإنفاق الإستثماري ، كما توصلنا إلى وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين معدل النمو الإقتصادي والتضخم وبين العرض النقدي M2 والتضخم في الجزائر.
- ✓ بالنسبة للإقتصاد التونسي وجود علاقة عكسية بين الإنفاق الحكومي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي و معدل التضخم في المدى الطويل وعند مستوى معنوية 5% ، حيث أن الزيادة في الإنفاق الحكومي ب1% تؤدي إلى الانخفاض في المستوى العام للأسعار ب 0.5655% وهذا مخالف النظرية الإقتصادية ، وتفسير العلاقة العكسية هو أن زيادة الانفاق الحكومي الموجه للاستثمار يؤدي الى زيادة الناتج ومن ثم النمو الاقتصادي ولما يزداد النمو الاقتصادي سوف يتراجع التضخم ، كما أن زيادة الانفاق الحكومي الاستهلاكي سوف يعمل على زيادة الطلب على الانتاج وهو الامر الذي يؤدي الى تراجع التضخم، كما أظهرت نتائج الدراسة إلى وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين العرض النقدي ومعدل التضخم بينما لا توجد علاقة توازنية طويلة الأجل بين معدل النمو التضخم في تونس.
- ✓ بالنسبة للإقتصاد المغربي توجد علاقة توازنية طويلة الأجل بين الإنفاق الحكومي ومعدل التضخم في المغرب وعند مستوى معنوية 10%حيث زيادة الإنفاق الحكومي ب1% تؤدي إلى إنخفاض معدل التضخم ب 0.5090% وهو ما يتعارض مع النظرية الإقتصادية ، و تفسير الإشارة السالبة تعود لكون المغرب اتجه لترشيد الإنفاق والتوجه لزيادة الإنفاق الإستثماري عن طريق دعم القطاعات والمؤسسات المنتجة، كل هذه الإجراءات من شأنها خلق طاقة إنتاجية لمواجهة التغيرات في الطلب الكلي، مما ساعدها على احتواء نسبة كبيرة من الضغوط التضخمية،كما توصلت الدراسة لوجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين معدل النمو الإقتصادي ومعدل التضخم وبين العرض النقدي ومعدل التضخم في المغرب.

الخاتمة

خاتمة

لقد كان الهدف المرتجى من هذه الدراسة هو إبراز أثر الإنفاق الحكومي على معدل التضخم من خلال تحليل تطور الإنفاق الحكومي والتضخم في إقتصاديات الجزائر، تونس، المغرب خلال الفترة 1990-2018 ومحاولة بناء نموذج إقتصادي قياسي لمعرفة مدى تأثير الإنفاق الحكومي على معدلات التضخم في هده الدول، إعتمادا على نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الزمني الموزعARDL . ولغرض تحقيق هذا الهدف ومحاولة منا قدر الإمكان الإلمام بمختلف حيثيات هذا الموضوع تم التطرق إلى الإطار النظري للإنفاق الحكومي والتضخم، ثم محاولة تفسير هذه الظاهرة من خلال التحليلات الفكرية لأهم النظريات الإقتصادية التي فسرت أهم الأسباب المنشئة للتضخم، وكذا العلاقة التي تربط بين الإنفاق الحكومي والتضخم وأهم الدراسات التي تطرقت للموضوع.

أما الجانب التحليلي والتطبيقي للدراسة فقد تم التركيز على تقديم صورة واضحة عن تطور الإنفاق الحكومي والتضخم في الدول المغاربية محل الدراسة للفترة 1990-2018 ومحاولة تقدير أثر الإنفاق الحكومي على معدل التضخم من خلال استخدم أهم الأساليب القياسية وتحليل البيانات ومناقشة نتائج الإختبارات.

وفيما يلي يمكن تقديم اختبار الفرضيات المعدة لأجل الإجابة على الإشكالية المطروحة إضافة إلى ما رافقها من أسئلة فرعية، ثم أهم النتائج التي توصلت إليها هذه الدراسة سواء ما تعلق بالجانب النظري أو التطبيقي وفي الأخير تقديم مجموعة من التوصيات والاقتراحات وآفاق لهاته الدراسة.

أولا: نتائج اختبار فرضيات الدراسة

- ✓ **الفرضية الأولى: أسباب التضخم في الجزائر، تونس والمغرب الإفراط في الإصدار النقدي**، وهي فرضية خاطئة ، حيث تختلف أسباب التضخم في هاته الدول ففي الجزائر من مسبباته أسباب نقدية، الإفراط في التوسع النقدي، التضخم المستورد أما في تونس فيرجع إلى موسمية الطلب وما يترتب عنه من ندرة السلع في الأسواق والرفع في الأجور وكلفة عوامل الإنتاج بشكل لا يتلاءم مع واقع التسعير ضف إلى ذلك ضخ السلطات النقدية لحجم كبير من السيولة عند شحها، أما بالنسبة للمغرب فمن أسبابه التوسع في الطلب على القروض الأجنبية بغية تمويل الإستثمارات الضخمة وفرض الرسوم الجمركية من أجل حماية الصناعة الوطنية، التضخم المستورد، إضافة إلى الانخفاض في الأسعار العالمية للفوسفات وإلغاء الدعم الموجه للسلع الإستهلاكية الأساسية وتخفيض قيمة العملة المحلية لتشجيع الصادرات.

- ✓ **الفرضية الفرعية الثانية: طبيعة العلاقة بين الانفاق الحكومي والتضخم في الجزائر خلال فترة الدراسة طردية**، وهي فرضية خاطئة حيث أثبتت الدراسة علاقة عكسية بين الانفاق الحكومي والتضخم في الجزائر خلال فترة الدراسة
- ✓ **الفرضية الثالثة: يؤثر الإنفاق الحكومي على معدل التضخم في تونس تأثير طرديا**، وهي فرضية خاطئة فمن خلال الدراسة وجدنا أن الإنفاق الحكومي له تأثير عكسي على معدل التضخم وعند مستوى معنوية 5%، حيث كلما زاد الإنفاق الحكومي ب1 % انخفض معدل التضخم ب 0.5655%.
- ✓ **الفرضية الرابعة: توجد علاقة توازنية طويلة المدى بين الإنفاق الحكومي ومعدل التضخم في المغرب**، وهي فرضية صحيحة حيث أثبتت الدراسة وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين الإنفاق الحكومي ومعدل التضخم في المغرب وعند مستوى معنوية 10%حيث زيادة الإنفاق الحكومي ب1% تؤدي إلى إنخفاض معدل التضخم ب 0.5090%.

ثانيا: نتائج الدراسة

1- نتائج الجانب النظري:

- ✓ شهدت معدلات التضخم في الجزائر خلال الفترة 1995الى 2000 إنخفاض كبيرا ويعود هذا الانخفاض إلى لجوئ البنك المركزي إلى تطبيق الاتفاقية المبرمة مع صندوق النقد الدولي والتي كانت تهدف الى تطبيق سياسة نقدية إنكماشية من خلال ضبط معدل التضخم عن طريق تطبيق أدوات السياسة النقدية الغير مباشرة كسياسة الإحتياطي الإلزامي وسياسة السوق المفتوحة ، وسياسة إعادة الخصم.
- ✓ إرتفاع أسعار البترول في الجزائر خلال فترة الإنتعاش الإقتصادي كان له الأثر الكبير في تسجيل فوائض مالية معتبرة مما شجع الدولة على التسديد الديون الخارجية بشكل مسبق مما أدى الى زيادة الإنفاق الحكومي من إجمالي الناتج المحلي، وتم فتح مناصب شغل جديدة، كما تميزة ايضا فترة توطيد النمو الإقتصادي بإرتفاع نسبة الإنفاق الحكومي من إجمالي الناتج المحلي.
- ✓ شهدت الفترة (2001-2011) في تونس ارتفاعا ملحوظا في الإنفاق الحكومي من إجمالي الناتج المحلي ويعود هذا الارتفاع إلى إتباع الحكومة التونسية سياسة مالية توسعية وذلك في ظل جهود الحكومة لتعزيز النمو الإقتصادي وتخفيض نسب البطالة خاصة مع الأزمات التي شهدتها تونس منها ثورة 18 ديسمبر 2010 وثورة 14 جانفي 2011 وما ترتب عليها من مطالب شعبية كتوفير مناصب العمل وتحسين القدرة الشرائية.

- ✓ اعتمدت تونس خلال الفترة 1990-2009 مجموعة من الإصلاحات الإقتصادية الهيكلية نتيجة الاضطرابات الإجتماعية والاقتصادية والسياسية التي كانت تعاني منها في ثمانينات القرن الماضي ومن هذه الإصلاحات تشجيع القطاع الخاص عن طريق منحه الخدمات التي يمكن له تأمينها بكفاءة وفعالية، تحرير الأسعار والاستثمار والتجارة الخارجية من القيود الإدارية، كل هذه الإصلاحات أدت إلى كبح جموح التضخم.
- ✓ تواصلت وتيرة ارتفاع الإنفاق الحكومي من إجمالي الناتج المحلي (2000-2009)في المغرب، وذلك نتيجة التوسع في النفقات الرأسمالية الموجهة لتداعيات الأزمة المالية العالمية وفي اطار هذا السياق شكلة الحكومة في المغرب لجنة اليقظة الإستراتجية، وذلك بغية اتخاذ إجراءات لدعم القطاعات الأكثر تضررا بالأزمة ، حيث تم توفير الدعم للقطاعات السياحة والزراعة والصيد البحري والقطاعات التصديرية السلعية ودعم كافة أوجه صناعة الفوسفات ومشتقاته .
- ✓ تميزت المرحلة (1996-2018) في المغرب بالانخفاض في معدل التضخم حيث بلغ متوسط معدل التضخم خلال هذه المرحلة ب1.34% ويمكن تبرير هذا الانخفاض ب: إعادة تأهيل المؤسسات الإنتاجية من خلال دعمها وتأهيلها للتصدير، تخفيض النفقات الحكومية من خلال إتباع سياسة تقشفية صارمة بهدف وقف تدهور عجز الموازنة ،انخفاض الأجور الحقيقية، كما شهدت هذه المرحلة التحسن في معدلات النمو و عاد المغرب لصيغة العمل بالتخطيط من أجل تحسين الإقتصاد وإنعاش النمو أما بالنسبة للكتلة النقدية فقد شهدت معدلات مرتفعة من 2005 إلى 2008 ويرجع ذلك للإصلاحات المطبقة في هذه الفترة ومنها صدور القانون الأساسي الجديد الذي بدء تنفيذه نوفمبر 2005.

2- نتائج الفصل التطبيقي:

- ✓ توجد علاقة توازنية طويلة الأجل بين الإنفاق الحكومي ومعدل التضخم في الجزائر خلال فترة الدراسة حيث أن هذه العلاقة كانت ذات تأثير عكسي ويرجع ذلك لكون تكلفة الاستثمار وتشجيع الاستثمار وهذا باعتبار أن كل انخفاض في سعر الفائدة سيجعل المستثمرون يقدمون على سحب المزيد من القروض لتوظيفها في إنشاء مشاريع جديدة أو توسيع مشاريع كانت قائمة بالفعل وبذلك سوف يزاد الانتاج وفي ظل الاقتصاد يعمل دون مستوى التوظف الكامل فإن كل زيادة في الانتاج لن يترتب عليها زيادة في المستويات العامة للأسعار ، بل ستساهم كل زيادة في الانتاج في تراجع معدلات التضخم.
- ✓ توجد علاقة توازنية طويلة الأجل بين معدل النمو الإقتصادي ومعدل التضخم وبين العرض النقدي ومعدل التضخم في الجزائر.

- ✓ توجد علاقة توازنية طويلة الأجل بين الإنفاق الحكومي ومعدل التضخم في تونس ولكن ذات تأثير عكسي على معدل التضخم وهذا مخالف النظرية الإقتصادية ، ويمكن تفسير ذلك بأن الزيادة في الانفاق الحكومي الموجه للاستثمار يؤدي الى زيادة في الناتج ومن ثم النمو الاقتصادي ولما يزداد النمو الاقتصادي سوف يتراجع التضخم ، كما أن زيادة الانفاق الحكومي الاستهلاكي سوف يعمل على زيادة الطلب على الانتاج وهو الامر الذي يؤدي الى تراجع التضخم.
- ✓ لا توجد علاقة توازنية بين العرض النقدي ومعدل التضخم وبين معدل النمو الإقتصادي و التضخم في تونس.
- ✓ توجد علاقة توازنية طويلة الأجل بين الإنفاق الحكومي ومعدل التضخم في المغرب خلال فترة الدراسة حيث أن هذه العلاقة كانت ذات تأثير عكسي ويرجع تفسير ذلك لتوجه المغرب لترشيد الإنفاق حيث أن الزيادة في الإنفاق توجه لزيادة الإنفاق الإستثماري عن طريق دعم القطاعات والمؤسسات المنتجة، كل هذه الإجراءات من شأنها خلق طاقة إنتاجية لمواجهة التغيرات في الطلب الكلي، مما يساعدها على احتواء نسبة كبيرة من الضغوط التضخمية.
- ✓ توجد علاقة توازنية طويلة الأجل بين معدل النمو الإقتصادي ومعدل التضخم وبين العرض النقدي ومعدل التضخم في المغرب.

ثانيا: توصيات الدراسة

بناءا على النتائج المتوصل إليها سابقا، يمكننا طرح مجموعة من التوصيات التي نعتبرها ضرورية وذات صلة بالموضوع المدروس، والتي يمكن إيجازها فيما يلي:

- ✓ ضرورة فتح المجال للقطاع الخاص عن طريق منحه الخدمات التي يمكن له تأمينها بكفاءة وفعالية بالنسبة للجزائر
- ✓ لابد من إيجاد آلية للنهوض بالسياسة النقدية في الجزائر، كون أن أغلب الكتلة النقدية تتداول في السوق السوداء وهذا ما يؤدي إلى عدم التحكم فيها، ضف إلى ذلك أن الكتلة النقدية موجه في أغلبها نحو الإنفاق الغير منتج.

- ✓ ضرورة تنويع مصادر الدخل الوطني خارج قطاع المحروقات بالنسبة للجزائر و خارج قطاع السياحة بالنسبة لتونس، وذلك من خلال الاعتماد على مختلف القطاعات من أجل تجنب الأزمات الاقتصادية واللجوء إلى المؤسسات الخارجية للإقراض.
- ✓ توجيه الإنفاق الحكومي في الدول المغاربية محل الدراسة الجزائر، تونس، المغرب إلى إقامة مشاريع استثمارية جديدة او توسيع حجم المشاريع وهو الامر الذي يؤدي الى خلق مناصب الشغل و زيادة الانتاج ومن ثم النمو الاقتصادي وفي النهاية يؤدي الى كبح جموح التضخم.
- ✓ تشجيع الإنتاج الوطني لهاته الدول للتقليص من حجم الإستراد، وذلك كون التبعية الكبيرة للخارج تؤدي إلى التأثير المباشر للأسعار العالمية على الأسعار المحلية وتكاليف الإنتاج و تعتبر من أهم القنوات التي ينتقل عبرها التضخم من الإقتصاد العالمي إلى الإقتصاد الوطني(التضخم المستورد) .
- ✓ العمل على توفر عامل الدقة والشمولية في البيانات الإحصائية المتوفرة لتفادي الاختلاف، لذلك نوصي مختلف الأجهزة الإحصائية بضرورة استكمال قاعدة البيانات الإحصائية الخاصة بالمتغيرات الاقتصادية عامة، وبالإنفاق الحكومي والتضخم بصفة خاصة.

ثالثا: أفاق الدراسة

من خلال الخوض في هذه الدراسة، تبين أنه توجد جوانب مهمة جديرة بالدراسة والبحث لتكون في المستقبل بحوث ودراسات أخرى، والتي يمكن طرحها على النحو التالي:

- ✓ دراسة أثر السياسة النقدية على المستوى العام للأسعار في الجزائر
- ✓ دراسة العلاقة بين عرض النقود M2 والتضخم في إقتصاديات الدول المغاربية (الجزائر، تونس، المغرب)
- ✓ قياس العلاقة بين الإنفاق الحكومي و التضخم المستورد: دراسة مقارنة في الدول المغاربية (الجزائر، تونس، المغرب).

قائمة المراجع

أولا : المراجع باللغة العربية

I. الكتب

1. أبو قاسم عمر الطبولي، مبادئ الاقتصاد التحليلي الكلي منشورات الجامعة المفتوحة، طرابلس، ط1 1991.
2. محمد شيخي، طرق الاقتصاد القياسي (محاضرات وتطبيقات)،دار الحامد، ط01، 2011، ص200.
3. أحمد رمضان نعمة الله، محمد سيد عابد، إيمان عطية ناصف، النظرية الاقتصادية الكلية، الدار الجامعية مصر، 2002.
4. أحمد زهير شامية، النقود والمصارف، دار زهران للنشر، عمان، ط1،1993.
5. أحمد عزت غزلان، "اقتصاديات النقود والمصارف"، دار النهضة العربية- لبنان، 2002.
6. اعمر يحياوي، مساهمة في دراسة المالية العامة، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، بوزريعة-الجزائر-،2005.
7. أكرم حداد و مشهور هذلول، النقود و المصارف مدخل تحليلي و نظري، دار وائل للنشر و التوزيع، الاردن عمان، ط 1، سنة 2005.
8. إياد عبد الفتاح النسور، أساسيات الإقتصاد الكلي، دار الصفاء للتوزيع والنشر، عمان، ط2، 2014.
9. باهر محمد علتم، المالية العامة أدواتها الفنية وآثارها الاقتصادية، مكتبة الآداب، مصر، 1998.
10. بلعزوز بن علي، محاضرات في النظريات والسياسات النقدية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ط4، 2017.
11. ثامر علوان المصلح، علم الاقتصاد الجزئي و الكلي، عمان، دار الأيام للنشر و التوزيع، الطبعة العربية، 2015.
12. حامد عبد المجيد دراز، مبادئ المالية العامة، منشورات الحلبي الحقوقية، مصر، 2003.
13. حسن عواضة، المالية العامة: "دراسة مقارنة في الموازنة –النفقات- الواردات العامة"، دار النهضة العربية،بيروت،ط1، 1978.
14. حميد جميلي، النظرية الإقتصادية الكلية المتقدمة، ط1، الوراق للنشر والتوزيع ،عمان-الأردن-،2018.
15. خالد الخطيب، أحمد شامية، أسس المالية العامة، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان ، ط2، 2008.
16. خالد المصلح، التضخم النقدي في الفقه الاسلامي، دار ابن الجوزي للنشر والتوزيع، السعودية،ط1 2009.
17. خالد شحادة الخطيب، أحمد زهير شامية، أسس المالية العامة، دار وائل للنشر، الأردن، 2008.
18. خالد واصف الوازني، أحمد حسين الرفاعي، مبادئ الاقتصاد الكلي، دار وائل للنشر، عمان، ط3 ، 2000.
19. زينب حسن عوض الله، مبادئ المالية العامة، الفتح للطباعة والنشر، الاسكندرية، مصر، 2003.

20. زينب عوض الله، أسامة محمد الفولي، أساسيات الاقتصاد النقدي والمصرفي، منشورات الحلبي الحقوقية،بيروت–لبنان–2003.

21. زينب عوض الله، أسامة محمد الفولي، أساسيات الاقتصاد النقدي والمصرفي منشورات حلبي الحقوقية، بيروت ،2003.

22. سليمان مجدي، علاج التضخم والركود الاقتصادي في الإسلام ، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، 2002.

23. سوزي عدلي ناشد، أساسيات المالية العامة، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت–لبنان، 2009.

24. السيد متولي عبد القادر، اقتصاديات النقود والبنوك، دار الفكر ناشرون و موزعون، عمان، الاردن، ط1 سنة 2010.

25. شيحة مصطفى رشدي، الاقتصاد النقدي المصرفي، دار الجامعة، بيروت، لبنان، 1981.

26. صالح الرويلي، اقتصاديات المالية العامة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1992.

27. طارق الحاج، المالية العامة، دار صفاء للنشر و التوزيع عمان، ط1، 2009 .

28. عامر الفيتوري المقري، علي قابوسة، تحليل الاقتصاد الكلي أسلوب رياضي، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان،الأردن،ط1، 2018.

29. عبد المجيد قدي، المدخل الى السياسات الاقتصادية الكلية دراسة تحليلية تقييمية، ديوان المطبوعات الجامعية،الجزائر،2003م.

30. عبد المجيد قدي، المدخل الى السياسات الاقتصادية الكلية دراسة تحليلية تقييمية، ديوان المطبوعات الجامعية،الجزائر،ط4،2017.

31. عبد المطلب عبد الحميد، السياسات الاقتصادية على المستوى القومي(تحليل كلي) ، مجموعة النيل العربية ، القاهرة ، 2002.

32. عبد المطلب عبد الحميد، اقتصاديات النقود والبنوك الأساسيات و المستحدثات، الدار الجامعية، الاسكندرية، مصر، سنة 2007.

33. عبد المطلب عبد الحميد، السياسات النقدية واستقلالية البنك المركزي، الدار الجامعية، الاسكندرية مصر، ط1، 2013.

34. عبد المنعم السيد علي، نزار سعد الدين العيسى، النقود والمصارف و الأسواق المالية، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان،ط1، 2004.

35. عبد المنعم فوزي، المالية العامة والسياسة المالية، دار النهضة العربية للطبع والنش، لبنان ،1971.

36. عقيل جاسم عبد الله، النقود والمصارف، دار مجدلاوي للنشر، الأردن، ط2،1999.

37. على لعبيدي السعيد، اقتصاديات المالية العامة ،دار دجلة، عمان،ط1، 2011.

38. علي خليل، المالية العامة، دار زهران للنشر والتوزيع، عمان، 2000.

39. علي خليل، سليمان اللوزي، المالية العامة. دار زاهر للنشر والتوزيع، عمان، 1999.

40. عمر صخري، التحليل الاقتصادي الكلي، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون-الجزائر-، ط6، 2008.

41. عناية غازي حسين، التضخم المالي، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية 2000.

42. غازي حسين عناية ،التضخم المالي ، مؤسسة شباب الجامعة ،الإسكندرية ،ط 1، 2006.

43. غازي حسين عناية، التضخم المالي، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2006.

44. فتحي أحمد ذياب عواد ،اقتصاديات المالية العامة ، دار الرضوان للنشر و التوزيع ، عمان الأردن، 2013.

45. كمال سلطان محمد سالم، الاقتصاد الكلي، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر، ط1، 2015.

46. كمال سلطان محمد سالم، الاقتصاد الكلي، مكتبة الوفاء القانونية، الاسكندرية، ط1، 2015.

47. لبكري أنس ، صافي وليد ، النقود و البنوك بين النظرية و التطبيق ، دار المستقبل للنشر و التوزيع، عمان-الأردن،2002.

48. مجدي عبد الفتاح سليمان، علاج التضخم و الركود الاقتصادي في الإسلام، دار غريب، مصر، 2002.

49. محرزي محمد عباس " اقتصاديات المالية العامة " ، ديوان المطبوعات الجامعية ،الجزائر، 2005.

50. محرزي محمد عباس، اقتصاديات المالية العامة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر ، 2008.

51. محرزي محمد عباس، اقتصاديات المالية العامة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003.

52. محمد إبرا هيم عبد اللاوي، المالية العامة، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2017.

53. محمد أفندي، النظرية الإقتصادية الكلية "السياسة والممارسة"، دار الأمين للنشر والتوزيع، اليمن، ط1سنة 2012.

54. محمد حسين الوادي، المالية العامة، دار المسيرة للنشر، عمان، 2000.

55. محمد حسين الوادي، زكريا أحمد عزام، مبادئ المالية العامة، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن 2007.

56. محمد خير العكام، المالية العامة1، الجامعة الافتراضية السورية ،سوريا، 2018.

57. محمد طاقة، هدى العزاوي، اقتصاديات المالية العامة، دار المسيرة للنشر، عمان ، 2007.

58. محمد عزت الغزلان ، اقتصاديات النقود والمصارف، دار النهضة العربية للنشر والتوزيع، بيروت -لبنان-،2002.

59. محمد يونس، عبد النعيم مبارك، مقدمة في النقود وأعمال البنوك والأسواق المالية، الدار الجامعية، مصر، 2003.

60. محمود حسين الوادي و أحمد عارف العساف، الاقتصاد الكلي، عمان- الأردن، دار المسيرة للنشر والتوزيع، ط،2009.

61. محمود حسين الوادي وآخرون، النقود والمصارف، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان -الأردن-، ط1، 2010.

62. محمود حسين الوادي، زكريا احمد عزام ، مبادئ المالية العامة ، دار المسيرة للنشر و التوزيع ، عمان الأردن، 2007.

63. مروان السمان محمد وآخرون، مبادئ التحليل الاقتصاد الكلي والجزئي، مكتبة دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 1998.

64. مروان عطوان، مقاييس اقتصادية: النظريات النقدية، دار البعث للطباعة والنشر، قسنطينة،1989م.

65. مفيد عبد اللاوي،" محاضرات في الاقتصاد النقدي والسياسات النقدية"، مطبعة مزوار للطباعة والنشر، ساحة السوق، الوادي، الجزائر، مارس ،2007.

66. ناظم محمد نوري الشمري، النقود والمصارف والنظرية النقدية، دار زهران للنشر والتوزيع، عمان، ط1 1999.

67. ناظم محمد نوري الشمري، النقود والمصارف والنظريات النقدية، دار زهران، الأردن، 2006.

68. نبيل الروبي، نظرية التضخم، مؤسسة الثقافة الجامعية، الاسكندرية، ط2، 1984.

69. نزار سعد الدين العيسى، ابراهيم سليمان قطف، الاقتصاد الكلي: مبادئ و تطبيقات، دار الحامد، الأردن ط1، 2006.

70. نشأت نبيل محمد الوكيل، العوامل المفسرة لنمو الانفاق الحكومي في الاقتصاد العماني مع اشارة خاصة لفرضية فاجنر، مجلة الادارة والمحاسبة والتأمين، العدد 71، جامعة القاهرة، 2008.

71. هوشيار معروف، تحليل الإقتصاد الكلي، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان، ط1، 2005.

72. هيثم الزعبي، حسن أبو الزيت، أسس و مبادئ الاقتصاد الكلي، دار الفكر، الأردن، ط1، 2000.

73. هيل عجمي، جميل الجنابي، النقود والمصارف والنظرية النقدية، دار وائل للنشر، الأردن، ط2، 2014.

74. يونس محمود، مبارك عبد النعيم، مقدمة في النقود وأعمال البنوك و الأسواق المالية، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2002.

II. الرسائل والأطروحات

1. أسماء مخاليف، محددات التضخم في الجزائر مع مقاربة بدوال الاستهلاك، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة الحاج لخضر، باتنة.
2. أمينة بن عيسى، العلاقة بين النقود والأسعار، دراسة قياسية في الجزائر، تونس- المغرب، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة تلمسان، 2015.

3. ايمان بوعكاز، أثر الإنفاق العمومي على النمو الاقتصادي دراسة قياسية على الاقتصاد الجزائري خلال الفترة (2001-2011)، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه LMD، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الحاج لخضر- باتنة-، 2015.
4. بن عزة محمد، ترشيد سياسة الإنفاق العام بإتباع منهج الانضباط بالأهداف. دراسة تحليلية قياسية لدور الانفاق العام في تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية في الجزائر، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة أبو بكر بلقايد – تلمسان -، السنة الجامعية 2014-2015.
5. حميد مقراني، أثر الإنفاق الحكومي على معدلي البطالة و التضخم في الجزائر(1988-2012)،مذكرة تدخل ضمن نيل شهادة الماجستير في العلوم الإقتصادية، جامعة بومرداس، الجزائر، السنة الجامعية 2014 -2015.
6. درواسي مسعود، السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي حالة الجزائر 1990-2004 ، أطروحة مقدمة لنيل دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، السنة الجامعية 2005-2006.
7. رحاب عبد الرحمان الساير بكرين، دور الإنفاق الحكومي الجاري في التضخم في السودان للفترة (2000-2013)، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في الاقتصاد التطبيقي، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا،2015.
8. سارة برحومة ، أثر السياسة الإنفاقية على التضخم في الجزائر.- دراسة تحليلية قياسية لحالة الاقتصاد الجزائري مقارنة مع مجموعة من الدول العربية للفترة(1990-2018)، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة لمسيلة.
9. شلوقي عمي، التضخم والنمو الاقتصادي: تقدير عتبة التضخم دراسة قياسية مقارنة لدول المغرب العربي 1980-2014،أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة أبي بكر بالقايد- تلمسان-،السنة الجامعية 2017-2018.
10. ضيف أحمد، أثر السياسة المالية على النمو الاقتصادي المستديم في الجزائر (1989-2012)، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر3، 2014-2015.
11. طاوش قندوسي، تأثير النفقات العمومية على النمو الاقتصادي دراسة حالة الجزائر (1970-2012)، أطروحة لنيل شهادة دكتوراه في علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أبي بكر بلقايد – تلمسان-، 2013-2014.
12. مرابط ساعد، التوقع بمعدل التضخم الأساسي في الجزائر، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الإقتصادية، جامعة فرحات عباس-سطيف1-،2017-2018.

13. مراد جنيدي، الإصلاحات والإنعاش الإقتصادي في الجزائر– دراسة تحليلية قياسية، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الإقتصادية، جامعة الجزائر3، 2014-2015.

14. يوسفي كريمة، استهداف التضخم في دول المغرب العربي دراسة قياسية، أطروحة مقدمة ضمن نيل شهادة الدكتوراه في العلوم الإقتصادية، جامعة تلمسان،2016-2017.

III. المجلات والدوريات والنشريات والنصوص التشريعية والتنظيمية

1. – هدى بن محمد، عرض وتحليل البرامج التنموية في الجزائر خلال الفترة 2001-2019، مجلة كلية السياسة و الإقتصاد، العدد05، 2020.

2. أسماء ناويس، قوريش نصيرة، تحليل قياسي لأثر نوعي الإنفاق العام على التضخم في الجزائر خلال الفترة1990-2016، *مجلة الباحث الإقتصادي*،المجلد06، العدد10،جامعة سكيكدة، 2018.

3. بربار نور الدين، أثر التوسع في النفقات العامة على الناتج المحلي الإجمالي– دراسة قياسية لحالة الجزائر للفترة(1990-2015)، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية، العدد 07، 2007.

4. بنك المغرب، مهمة إعداد السياسة النقدية، http://www.bkam.ma/ar، تاريخ الاطلاع 10/08/ 2020 الساعة 18:00.

5. تقرير جريدة العرب الدولية "الشرق الأوسط"، أكتوبر 2018، على الموقع الإلكتروني www.aawsat.com شوهد بتاريخ 2020/12/15.

6. الجريدة الرسمية للملكة المغربية ،عدد2843 ، بتاريخ 1967/04/26.

7. حاكمي بوحفص، الإصلاحات والنمو الإقتصادي في شمال إفريقيا دراسة مقارنة بين الجزائر–المغرب–تونس، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد7،جامعة شلف.

8. حياة عثماني، لبزة هشام، انعكاس القروض المصرفية على النمو الاقتصادي في الجزائر دراسة قياسية للفترة (1990-2017). مجلة دراسات العدد الاقتصادي، المجلد11، العدد01، 2020

9. خالد حسين علي المرزوك، نادية محمد فاضل جواد، قياس أثر الإنفاق العام في التضخم (العراق حالة الدراسة) للمدة(1980-2016)، مجلة كلية الإدارة والإقتصاد للدراسات الإقتصادية والإدارية والمالية ، المجلد 11، العدد1،جامعة بابل، 2019.

10. خليل إبراهيم إسماعيل، آثار تطورات النفقات العامة في مستويات الأسعار خلال خلال المدة (2005-2011)،،المجلة العراقية لبحوث السوق وحماية المستهلك، المجلد4، العدد1،جامعة بغداد، 2012.

11. القانون الأساسي للميزانية عدد 53 لسنة 1967 المؤرخ في 8 ديسمبر1967 كما تم تنقيحه واتمامه خاصة بالقانون الأساسي عدد103 لسنة 1996 المؤرخ في 25نوفمبر 1996والقانون الأساسي 42 لسنة 2004المؤرخ في 13ماي 2004.

12. زكرياء مسعودي، تقييم اداء برامج تعميق الاصلاحات الاقتصادية بالجزائر من خلال مربع كالدور السحري دراسة لفترة 2001-،2016، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، العدد06، جامعة ورقلة، 2017.

13. زياد عز الدين طه طالب، كيلان إسماعيل عبد الله، التأصيل الفكري للنظريات المفسرة لظاهرة التضخم والآثار المتوقعة منها مع إشارة إلى واقع التضخم في الإقتصاد العراقي للمدة 2003-2013، مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية ،المجلد 11، العدد33، جامعة تكريت،2015.

14. سارة برحومة، رابح بلعباس، أثر الإنفاق الحكومي على التضخم، "دراسة قياسية لدول شمال إفريقيا للفترة2000-2016" ، مجلة الباحث، المجلد19، العدد01، جامعة ورقلة ،2019.

15. سراج وهيبة، دراسة تحليلية لسياسة الإنفاق العام في الجزائر، الأكاديمية للدراسات الإجتماعية والإنسانية، العدد19، جامعة الشلف ، 2018.

16. سفيان غالي، سامي رزغوي، السياسة المالية الحالية في تونس، https://www.arabdevelopmentportal.com/ar/blog، تاريخ الاطلاع 2021/06/06، الساعة 09:30.

17. سلام الشامي ، تحليل العلاقة السببية بين الإنفاق العام والتضخم في الإقتصاد الليبي للسنوات (1990-2009)، مجلة العلوم الإقتصادية،، المجلد 09، العدد36، جامعة العراق، 2014.

18. سلام الشامي ، تحليل العلاقة السببية بين الإنفاق العام والتضخم في الإقتصاد الليبي للسنوات (1990-2009)، مجلة العلوم الإقتصادية،، *المجلد 09، العدد36، جامعة العراق*، 2014.

19. سنوسي محمد علي، بن البارا محمد، أثر الانفاق العام على التضخم النقدي في الجزائر خلال الفترة (1980-2012)-دراسة قياسية-، مجلة الحقيقة،العدد37،2016.

20. صندوق النقد الدولي، التقرير الإقتصادي العربي الموحد،2010.

21. عدنان مناتي صالح عرض النقود وأثره في التضخم دراسة تحليلية في الاقتصاد العراقي للمدة (1990-2013)، *مجلة دنانير*، المجلد07،جامعة العراق،2005.

22. علي سيف علي المزروعي، أثر الإنفاق العام في الناتج المحلي الإجمالي دراسة تطبيقية على دولة الإمارات العربية المتحدة خلال السنوات (1990-2009)، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية ، المجلد 28، العدد 01،2012.

23. علي مكيدة، سومية فرقاني، قياس أثر الإنفاق الحكومي الاستثماري على التنمية الاقتصادية: دراسة حالة الجزائر (2001-2014)، مجلة دراسات العدد الاقتصادي، المجلد07، العدد02، جامعة الأغواط، 2016.

24. عمر عامر الكاظم، تحليل وقياس العلاقة بين الإنفاق العام والتضخم في العراق للمدة 1980-1996، مجلة جامعة كربلاء، العدد 11،جامعة كربلاء، 2005.

25. كرمية توفيق، أثر التوسع في النفقات العامة على التشغيل بالجزائر خلال الفترة 2001-2014 مجلة معارف، العدد22، جامعة لبويرة، 2017.

26. لامية مشوك ، سياسة الانتعاش الاقتصادي في الجزائر وأثرها على التشغيل والبطالة (2001-2014)، *مجلة الأستاذ الباحث للدراسات القانونية والسياسية*،العدد11 ، جامعة لمسيلة، 2018.

27. ليلية غضبانة، العلاقة بين الإنفاق الحكومي والنمو الإقتصادي في الجزائر: دراسة قياسية للفترة "1990-2012"، المجلة الأردنية للعلوم الإقتصادية ، المجلد 2ـــ العدد01، الجامعة الأردنية ، 2015.

28. المادة 24 من القانون 84-17 المؤرخ في 1984/07/07 المتعلق بقوانين المالية.

29. المادة 35 من القانون 84-17 المؤرخ في 1984/07/07 المتعلق بقوانين المالية.

30. محمد حسن عودة، دراسة وتحليل العلاقة بين الأنفاق العام والناتج المحلي الإجمالي ومدى مساهمته في تحقيق التنمية الاقتصادية في العراق، للمدة (1975-2004)، مجلة الاقتصاد الخليجي،العدد31، مارس 2017.

31. مختاري مصطفى، سي محمد كمال، محددات المضاعف النقدي في الجزائر دراسة قياسية(M1 M3 2015-2006)، مجلة ميلاف للبحوث والدراسات،المجلد،03،العدد،01،جامعة ميلة، 2017.

32. مزراشي فتيحة، دراسة قياسية لأثر السياسة النقدية على معدل التضخم في الجزائر بإستخدام نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الزمني الموزع ARDL للفترة 1990-2015، *مجلة الحقوق والعلوم الانسانية*-دراسات إقتصادية، المجلد،10 ، العدد 29، جامعة الجلفة،2016.

33. مولاي بوعلام، سفير محمد، التضخم والنمو الإقتصادي في الجزائر- دراسة قياسية-، مجلة العلوم الإقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، المجلد12، العدد02، جامعة لمسيلة،2019.

34. نور الدين بوالكور، تحليل و قياس العلاقة بين الإنفاق الحكومي و التضخم في الجزائر في إطار السببية و التكامل المشترك (1970-2015)، المجلة الجزائرية للاقتصاد والمالية، العدد 7، جامعة لمدية،2017.

ثانيا :المراجع باللغة الأجنبية

I.الكتب

1. . Himelfarb Célia, " Libéralisme et Huperinflation" in (Revue Tiers-monde N°129, 1992).
2. Silem et PM Perrat, pour quoi l'inflation ?, SCADEL, France métropolitaine, 1982.

II.المجلات والدوريات والنشريات والنصوص التشريعية والتنظيمية

1. Ahmed zubaidi baharumshah and al, The stability of money demand in China : Evidence from the ARDL model, ELSEVIER Economic systems, N33, 2009 , Journal homepage : www.elsevier.com/locate/ecosys.

2. Chinedu.B, Mike.M, Uchenna.E, Inflation versus public expenditure growth in the USA : an empirical investigation, paper, North American journal of Finance and Banking Research Vol. 2, N° 2, 2008.

3. Cosimo Magazzino, The Nexus between Public Expenditure and Inflation in the Mediterranean Countries, Theoretica and practical Research In Economic Fields ,vol(1),issue (3), Italy university,2011.

4. David Oluseun Olayungbo, government spending and inflation in Nigeria: anasymmetry causality test, international journal of humanities and management sciences ,Volume 1, Issue 4, Nigeria university,2014.

5. Emeka Nkoro, Aham Kelvin Uko, Autoregressive Distributed Lag (ARDL) cointegration technique: application and interpretation, Journal of Statistical and Econometric Methods, vol.5, no.4, 2016.

6. Mohsen Mehraraa , Mohsen Behzadi Soufianib , Sadeq Rezaei, The Impact of Government Spending on Inflation through the Inflationary Environment,STR approach, *World Scientific News* ,2016.

7. Mohsen Mehrara, Ahmad Sujoudi., The Relationship between Money, Government Spending andInflation in the Iranian Economy,. International Letters and Humanistic sciences,vol51,switzerland,2013.

8. Muhammad Irfan , Javaid Attaria, Attiya Y. Jived, Inflation ,Economic Growth and Government Expenditure of Pakistan: 1980-2010, International Conference On Applied Economics ,Procedia Economics and Finance,2013.

9. NWAOHA, WILLIAM CHIMEE,AN ECONOMETRIC ANALYSIS OF THE EFFECT OF PUBLIC SPENDING (RECURRENT AND CAPITAL) ON INFLATION IN NIGERIAhttps://www.academia.edu/4073803/AN_ECONOMETRIC_ANALYSIS_OF_THE_EFFECT_OF_PUBLIC_SPENDING_RECURRENT_AND_CAPITAL_ON_INFLATION_IN_NIGERIA._BY(24/07/2018).

10. Ogbole O. F., Momodu A. A., Government Expenditure and Inflation Rate in Nigeria: An Empirical Analyses of Pairwise Causal Relationship, Research Journal of Finance and Accounting, Vol 6, No.15, 2015.

11. Sufian Eltayeb Mohamed , Finance-Growth Nexus in Sudan : Empirical Assessment Based on an Application of the Autoregressive Distributed Lag (ARDL) Model , Working Papers API-Working Paper series From Arab Planning Institute,2008.

12. Tai Dang Nguyen, Impact of government spending on inflation in Asian emerging economies evidence from India vietnam, and Indonesia, working paper, Australia, Australian national university,2014.

قائمة الملاحق

الملحق رقم 01: تقسيم ميزانية التسيير في الجزائر حسب الوزارات

توزيع الاعتمادات المخصصة بعنوان ميزانية التسيير لسنة 2020 حسب كل دائرة وزارية

الدوائر الوزارية	المبالغ (دج)
رئاسة الجمهورية	8.273.807.000
مصالح الوزير الأول	4.326.911.000
الدفاع الوطني	1.230.330.000.000
الشؤون الخارجية	38.383.000.000
الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية	431.994.418.000
العدل	77.529.605.000
المالية	86.615.374.000
الطاقة	59.844.836.000
المجاهدين	230.754.424.000
الشؤون الدينية والأوقاف	25.360.349.000
التربية الوطنية	724.681.708.000
التعليم العالي والبحث العلمي	364.283.132.000
التكوين والتعليم المهنيين	49.936.401.000
الثقافة	14.903.360.000
البريد والمواصلات السلكية واللاسلكية والتكنولوجيات والرقمنة	2.304.381.000
الشباب والرياضة	36.518.016.000
التضامن الوطني والأسرة وقضايا المرأة	82.173.251.000
الصناعة والمناجم	4.685.200.000
الفلاحة والتنمية الريفية والصيد البحري	225.179.207.000
السكن والعمران والمدينة	16.238.221.000
التجارة	17.527.751.000
الاتصال	18.360.897.000
الأشغال العمومية والنقل	24.655.965.000
الموارد المائية	13.685.429.000
السياحة والصناعة التقليدية	3.117.974.000
الصحة والسكان وإصلاح المستشفيات	408.282.838.000
العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي	197.595.537.000
العلاقات مع البرلمان	223.629.000
البيئة والطاقات المتجددة	2.108.927.000
المجموع الفرعي	**4.399.874.548.000**
التكاليف المشتركة	493.564.547.000
المجموع العام	**4.893.439.095.000**

المصدر: وزارة المالية، قانون المالية لسنة 2020 مؤرخ في 2019، عبر الموقع التالي: www.mf.gov.dz

الملحق رقم 02: توزيع النفقات حسب القطاعات في الجزائر

توزيع النفقات ذات الطابع النهائي لسنة 2020 حسب القطاعات

(بآلاف دج)

القطاعات	رخص البرنامج	اعتمادات الدفع
الصناعة	20.000	8.228.690
الفلاحة والري	47.569.207	209.534.228
دعم الخدمات المنتجة	53.930.300	55.251.322
المنشآت القاعدية الاقتصادية والإدارية	366.929.577	602.151.806
التربية والتكوين	106.126.210	155.759.022
المنشآت القاعدية الاجتماعية والثقافية	52.081.000	129.333.016
دعم الحصول على سكن	3.224.550	329.950.660
مواضيع مختلفة	800.000.000	600.000.000
المخططات البلدية للتنمية	40.000.000	40.000.000
المجموع الفرعي للاستثمار	**1.469.880.844**	**2.130.208.744**
دعم النشاط الاقتصادي (تخصيصات لحسابات التخصيص الخاص وخفض نسب الفوائد)	—	643.307.287
احتياطي لنفقات غير متوقّعة	150.000.000	156.157.200
المجموع الفرعي لعمليات برأس المال	**150.000.000**	**799.464.487**
مجموع ميزانية التجهيز	**1.619.880.844**	**2.929.673.231**

المصدر: وزارة المالية، قانون المالية لسنة 2020 مؤرخ في 2019، عبر الموقع التالي: www.mf.gov.dz

الملحق رقم 03: تطور متغيرات الدراسة في الجزائر خلال الفترة 1990-2018

année	GA	INFA	M2A	GDPA
1990	**25.71**	16.65	61.77	-1.75
1991	**27.79**	25.89	49.11	-3.60
1992	**28.72**	31.67	51.94	-0.56
1993	**32.82**	20.54	50.10	-4.25
1994	**31.05**	29.05	45.32	-2.93
1995	**29.38**	29.78	37.17	1.84
1996	**28.20**	18.68	33.01	2.29
1997	**30.40**	5.73	36.08	-0.52
1998	**30.93**	4.95	42.38	3.53
1999	**31.84**	2.65	42.21	1.75
2000	**28.57**	0.34	37.83	2.40
2001	**31.25**	4.23	56.85	1.66
2002	**34.29**	1.42	62.73	4.26
2003	**32.20**	4.27	62.82	5.84
2004	**30.77**	3.96	59.27	2.93
2005	**27.11**	1.38	53.83	4.44
2006	**28.85**	2.31	57.28	0.21
2007	**33.24**	3.68	64.09	1.81
2008	**37.95**	4.86	62.99	0.74
2009	**42.60**	5.74	73.16	-0.13
2010	**37.25**	3.91	69.06	1.75
2011	**40.12**	4.52	68.06	0.98
2012	**43.54**	8.89	67.95	1.40
2013	**36.19**	3.25	71.73	0.76
2014	**40.61**	2.92	79.31	1.71
2015	**45.81**	4.78	82.00	1.60
2016	**41.67**	6.40	78.88	1.10
2017	**39.21**	5.59	80.61	-0.75
2018	**38.14**	4.27	82.12	-0.62

المصدر: من إعداد الطالب إعتمادا على:

- الديوان الوطني للإحصائيات على الموقع الإلكتروني www.ons.dz شوهد بتاريخ 2019/06/18

- قانون المالية للسنوات من 2012إلى 2019 على الموقع الإلكتروني www.mf.gov.dz شوهد بتاريخ 2019/06/18

- قاعدة بيانات موقع البنك الدولي https://data.albankaldawli.org/ شوهد بتاريخ 2019/06/18

الملحق رقم(04– أ): نتائج دراسة الإستقرارية لنموذج الجزائر

		At Level			
		INFA	GA	GDPA	M2A
th Constant	t-Statistic	-1.4504	-1.9333	-2.7575	-0.6133
	Prob.	*0.5433*	*0.3130*	*0.0774*	*0.8522*
		n0	n0	*	n0
th Constant & Trend	t-Statistic	-1.9767	-3.0765	-2.5946	-5.7038
	Prob.	*0.5883*	*0.1310*	*0.2852*	*0.0004*
		n0	n0	n0	***
thout Constant & Trend	t-Statistic	-1.4118	0.8800	-2.4962	0.5019
	Prob.	*0.1437*	*0.8935*	*0.0146*	*0.8176*
		n0	n0	**	n0
		At First Difference			
		d(INFA)	d(GA)	d(GDPA)	d(M2A)
th Constant	t-Statistic	-5.4983	-8.6170	-8.8017	-5.3046
	Prob.	*0.0001*	*0.0000*	*0.0000*	*0.0002*
		***	***	***	***
th Constant & Trend	t-Statistic	-5.8929	-7.5981	-19.4316	-5.2413
	Prob.	*0.0003*	*0.0000*	*0.0000*	*0.0012*
		***	***	***	***
thout Constant & Trend	t-Statistic	-5.4389	-6.2972	-8.8396	-5.1250
	Prob.	*0.0000*	*0.0000*	*0.0000*	*0.0000*
		***	***	***	***

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات EVIEWS10

الملحق رقم (04–ب): نتائج التكامل المشترك لنموذج الجزائر

F-Bounds Test		Null Hypothesis: No levels relationship		
Test Statistic	Value	Signif.	I(0)	I(1)
F-statistic	6.295647	10%	2.37	3.2
k	3	5%	2.79	3.67
		2.5%	3.15	4.08
		1%	3.65	4.66

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات EVIEWS10

الملحق رقم (4– ت): تقدير نموذج الأجل الطويل بالنسبة للجزائر

Levels Equation
Case 2: Restricted Constant and No Trend

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
GA	-0.935358	0.386811	-2.418128	0.0279
GDPA	-3.148228	0.567436	-5.548163	0.0000
M2A	0.279741	0.152804	1.830713	0.0858
C	27.08267	7.618730	3.554749	0.0026

EC = INFA - (-0.9354*GA -3.1482*GDPA + 0.2797*M2A + 27.0827)

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات EVIEWS10

الملحق رقم (04– ث): تقدير نموذج الأجل القصير نموذج تصحيح الخطأ بالنسبة للجزائر

ECM Regression
Case 2: Restricted Constant and No Trend

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(GA)	-0.058354	0.195917	-0.297851	0.7697
D(GA(-1))	0.551912	0.192459	2.867682	0.0112
D(GDPA)	0.433608	0.295878	1.465498	0.1622
D(GDPA(-1))	1.224343	0.423617	2.890210	0.0107
D(M2A)	-0.086085	0.115542	-0.745060	0.4670
D(M2A(-1))	-0.455475	0.112833	-4.036721	0.0010
CointEq(-1)*	-0.715355	0.114041	-6.272782	0.0000

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات EVIEWS10

الملحق رقم:(04– ج): نتائج اختبار لاجرانج للإرتباط التسلسلي للبواقي بالنسبة للجزائر

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:

F-statistic	0.024365	Prob. F(2,14)	0.9760
Obs*R-squared	0.093652	Prob. Chi-Square(2)	0.9543

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات EVIEWS10

الملحق رقم:(04–ح): نتائج اختبار عدم ثبات التباين Heteroskedasticity Test بالنسبة للجزائر ARCH

Heteroskedasticity Test: ARCH

F-statistic	0.277180	Prob. F(1,24)	0.6034
Obs*R-squared	0.296850	Prob. Chi-Square(1)	0.5859

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات EVIEWS10

الملحق رقم (04–خ) : نتائج إختبار التوزيع الطبيعي للأخطاء العشوائية-Normality Test Jack Berra بالنسبة للجزائر

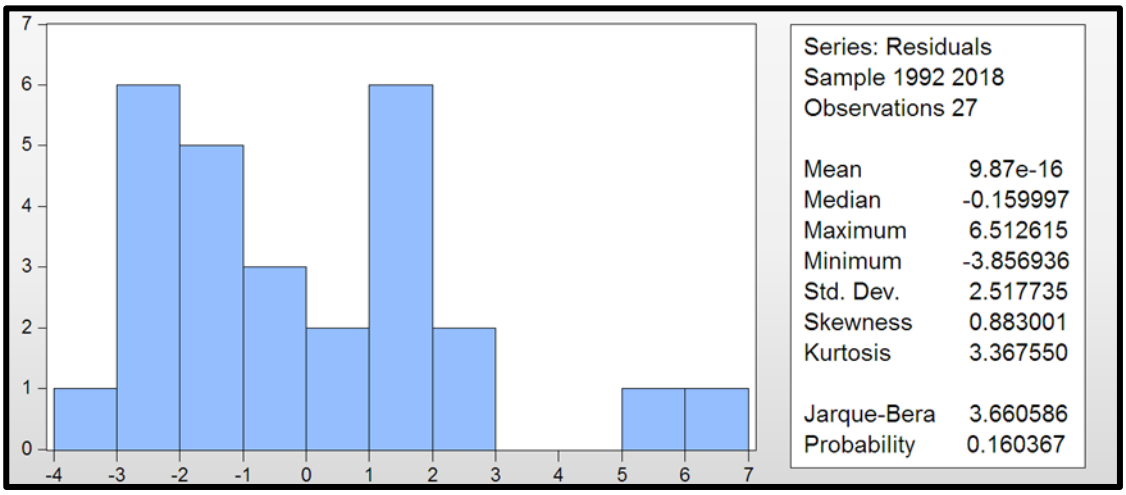

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات EVIEWS10

الملحق رقم 05: تطور متغيرات الدراسة في تونس للفترة 1990-2018

année	GT	INFT	M2T	GDPT
1990	16.35	6.55	51.50	5.56
1991	16.57	8.19	48.99	1.62
1992	16.00	5.82	46.58	5.48
1993	16.25	3.97	46.21	0.07
1994	16.32	4.73	46.30	1.20
1995	16.28	6.24	45.76	0.59
1996	15.55	3.73	46.39	5.50
1997	16.33	3.65	44.91	4.01
1998	16.42	3.13	43.76	3.52
1999	16.27	2.69	47.46	4.91
2000	16.67	2.96	50.09	3.69
2001	16.57	1.98	54.96	2.89
2002	17.22	2.72	54.68	0.53
2003	17.20	2.71	53.27	3.92
2004	16.92	3.63	52.48	5.42
2005	16.91	2.02	54.11	2.62
2006	16.70	3.23	55.34	4.27
2007	16.50	2.97	57.59	5.64
2008	16.13	4.35	58.87	3.14
2009	16.63	3.66	62.58	1.95
2010	16.61	3.34	65.08	2.44
2011	18.00	3.24	69.73	-2.89
2012	18.21	4.61	69.07	2.99
2013	18.64	5.32	68.71	1.88
2014	18.70	4.63	68.92	1.95
2015	19.55	4.44	69.37	0.14
2016	20.49	3.63	70.69	0.15
2017	20.81	5.31	73.78	0.67
2018	19.13	7.31	72.13	1.32

المصدر: من اعداد الطالب اعتمادا على:

- قاعدة بيانات صندوق النقد العربي https://www.amf.org.ae/ar/arabic_economic_databa شوهد بتاريخ 2019/06/18

- قاعدة بيانات البنك الدولي: http://data.albankaldawli.org شوهد بتاريخ 2019/06/18

الملحق رقم (06– أ): نتائج دراسة الإستقرارية لنموذج تونس

UNIT ROOT TEST RESULTS TABLE (PP)
Null Hypothesis: the variable has a unit root

		At Level			
		INFT	GT	GDPT	M2T
With Constant	t-Statistic	-1.9569	-0.7820	-4.5453	0.2592
	Prob.	*0.3030*	*0.8088*	*0.0012*	*0.9716*
		n0	n0	***	n0
With Constant & Trend	t-Statistic	-0.2689	-2.1071	-4.8784	-3.6356
	Prob.	*0.9876*	*0.5198*	*0.0028*	*0.0447*
		n0	n0	***	**
Without Constant & Trend	t-Statistic	-0.3892	0.9397	-2.5433	1.6849
	Prob.	*0.5346*	*0.9030*	*0.0130*	*0.9746*
		n0	n0	**	n0
		At First Difference			
		d(INFT)	d(GT)	d(GDPT)	d(M2T)
With Constant	t-Statistic	-5.8818	-4.2979	-17.5865	-3.6711
	Prob.	*0.0000*	*0.0024*	*0.0001*	*0.0107*
		***	***	***	**
With Constant & Trend	t-Statistic	-9.6550	-4.1689	-20.7641	-3.5273
	Prob.	*0.0000*	*0.0146*	*0.0000*	*0.0564*
		***	**	***	*
Without Constant & Trend	t-Statistic	-5.9938	-4.2748	-16.0818	-3.2581
	Prob.	*0.0000*	*0.0001*	*0.0000*	*0.0021*
		***	***	***	***

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات EVIEWS10

الملحق رقم (06–ب): نتائج التكامل المشترك لنموذج تونس

F-Bounds Test — Null Hypothesis: No levels relationship

Test Statistic	Value	Signif.	I(0)	I(1)
F-statistic	7.133074	10%	2.37	3.2
k	3	5%	2.79	3.67
		2.5%	3.15	4.08
		1%	3.65	4.66

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات EVIEWS10

الملحق رقم (06– ت): تقدير نموذج الأجل الطويل بالنسبة لتونس

Levels Equation
Case 2: Restricted Constant and No Trend

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
GT	-0.367376	0.399221	-0.920232	0.3720
GDPT	-0.565511	0.235221	-2.404167	0.0296
M2T	0.111136	0.078210	1.420992	0.1758
C	5.532470	4.565809	1.211717	0.2444

EC = INFT - (-0.3674*GT -0.5655*GDPT + 0.1111*M2T + 5.5325)

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات EVIEWS10

الملحق رقم (06– ث) : تقدير نموذج الأجل القصير نموذج تصحيح الخطأ بالنسبة لتونس

ECM Regression
Case 2: Restricted Constant and No Trend

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(INFT(-1))	-0.400943	0.139702	-2.869981	0.0117
D(INFT(-2))	-0.359361	0.129488	-2.775245	0.0141
D(GT)	-1.235101	0.307020	-4.022873	0.0011
D(GDPT)	-0.132186	0.076313	-1.732153	0.1038
D(GDPT(-1))	0.227522	0.070708	3.217773	0.0058
D(M2T)	-0.076241	0.068113	-1.119337	0.2806
CointEq(-1)*	-0.679626	0.101115	-6.721319	0.0000

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات EVIEWS10

الملحق رقم:(06– ج): نتائج اختبار لاجرانج للإرتباط التسلسلي للبواقي بالنسبة لتونس

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:

F-statistic	0.548679	Prob. F(2,13)	0.5905
Obs*R-squared	2.023878	Prob. Chi-Square(2)	0.3635

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات EVIEWS10

الملحق رقم:(06– ح): نتائج اختبار عدم ثبات التباين Heteroskedasticity Test بالنسبة لتونس ARCH

Heteroskedasticity Test: ARCH

F-statistic	0.001147	Prob. F(1,23)	0.9733
Obs*R-squared	0.001247	Prob. Chi-Square(1)	0.9718

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات EVIEWS10

الملحق رقم:(06– خ): نتائج إختبار التوزيع الطبيعي للأخطاء العشوائية Normality Test بالنسبة لتونس Jack–Berra

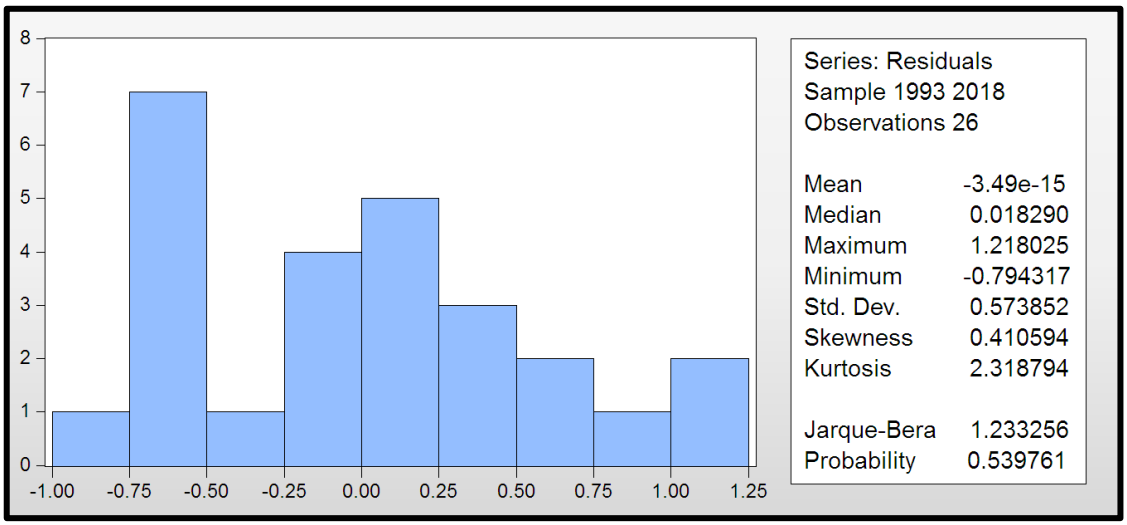

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات EVIEWS10

الملحق رقم 07: تطور متغيرات الدراسة في المغرب 1990-2018

année	GA	INFA	M2A	GDPA
1990	25.71	16.65	61.77	-1.75
1991	27.79	25.89	49.11	-3.60
1992	28.72	31.67	51.94	-0.56
1993	32.82	20.54	50.10	-4.25
1994	31.05	29.05	45.32	-2.93
1995	29.38	29.78	37.17	1.84
1996	28.20	18.68	33.01	2.29
1997	30.40	5.73	36.08	-0.52
1998	30.93	4.95	42.38	3.53
1999	31.84	2.65	42.21	1.75
2000	28.57	0.34	37.83	2.40
2001	31.25	4.23	56.85	1.66
2002	34.29	1.42	62.73	4.26
2003	32.20	4.27	62.82	5.84
2004	30.77	3.96	59.27	2.93
2005	27.11	1.38	53.83	4.44
2006	28.85	2.31	57.28	0.21
2007	33.24	3.68	64.09	1.81
2008	37.95	4.86	62.99	0.74
2009	42.60	5.74	73.16	-0.13
2010	37.25	3.91	69.06	1.75
2011	40.12	4.52	68.06	0.98
2012	43.54	8.89	67.95	1.40
2013	36.19	3.25	71.73	0.76
2014	40.61	2.92	79.31	1.71
2015	45.81	4.78	82.00	1.60
2016	41.67	6.40	78.88	1.10
2017	39.21	5.59	80.61	-0.75
2018	38.14	4.27	82.12	-0.62

المصدر: من اعداد الطالب اعتمادا على

- قاعدة بيانات موقع البنك الدولي https://data.albankaldawli.org/ شوهد بتاريخ 2019/06/18

الملحق رقم (08-أ): نتائج دراسة الإستقرارية لنموذج المغرب

UNIT ROOT TEST RESULTS TABLE (PP)
Null Hypothesis: the variable has a unit root

		At Level			
		INFM	GM	GDPM	M2M
With Constant	t-Statistic	-2.5562	-2.0267	-10.0574	-0.9749
	Prob.	*0.1138*	*0.2744*	*0.0000*	*0.7481*
		n0	n0	***	n0
With Constant & Trend	t-Statistic	-2.7472	-3.3422	-10.1908	-1.0184
	Prob.	*0.2269*	*0.0802*	*0.0000*	*0.9251*
		n0	*	***	n0
Without Constant & Trend	t-Statistic	-2.1403	2.6957	-6.1333	2.6585
	Prob.	*0.0333*	*0.9974*	*0.0000*	*0.9971*
		**	n0	***	n0
		At First Difference			
		d(INFM)	d(GM)	d(GDPM)	d(M2M)
With Constant	t-Statistic	-9.1689	-7.4024	-36.8550	-4.9026
	Prob.	*0.0000*	*0.0000*	*0.0001*	*0.0005*
		***	***	***	***
With Constant & Trend	t-Statistic	-11.3582	-7.3210	-34.4717	-4.9582
	Prob.	*0.0000*	*0.0000*	*0.0000*	*0.0024*
		***	***	***	***
Without Constant & Trend	t-Statistic	-8.8038	-7.1727	-41.7443	-3.3937
	Prob.	*0.0000*	*0.0000*	*0.0000*	*0.0015*
		***	***	***	***

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات EVIEWS10

الملحق رقم (08-ب): نتائج التكامل المشترك لنموذج المغرب

F-Bounds Test — Null Hypothesis: No levels relationship

Test Statistic	Value	Signif.	I(0)	I(1)
F-statistic	7.502563	10%	2.37	3.2
k	3	5%	2.79	3.67
		2.5%	3.15	4.08
		1%	3.65	4.66

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات EVIEWS10

الملحق رقم (08– ت) : تقدير نموذج الأجل الطويل بالنسبة للمغرب

Levels Equation
Case 2: Restricted Constant and No Trend

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
GM	3.460672	1.865046	1.855542	0.0833
GDPM	-0.509031	0.282399	-1.802521	0.0916
M2M	-0.086014	0.037912	-2.268787	0.0385
C	-55.15891	32.71415	-1.686087	0.1125

EC = INFM - (3.4607*GM -0.5090*GDPM -0.0860*M2M -55.1589)

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات EVIEWS10

الملحق رقم (08– ث): تقدير نموذج الأجل القصير نموذج تصحيح الخطأ بالنسبة للمغرب

ECM Regression
Case 2: Restricted Constant and No Trend

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(INFM(-1))	-0.646963	0.135150	-4.786989	0.0002
D(INFM(-2))	-0.272400	0.117474	-2.318814	0.0349
D(GM)	0.159727	0.234527	0.681060	0.5062
D(M2M)	-0.059534	0.047088	-1.264317	0.2254
D(M2M(-1))	0.279982	0.052135	5.370285	0.0001
D(M2M(-2))	0.175643	0.066068	2.658506	0.0179
CointEq(-1)*	-0.352586	0.051150	-6.893202	0.0000

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات EVIEWS10

الملحق رقم:(08– ج): نتائج اختبار لاجرانج للارتباط التسلسلي للبواقي بالنسبة للمغرب

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:

F-statistic	0.266682	Prob. F(2,13)	0.7700
Obs*R-squared	1.024687	Prob. Chi-Square(2)	0.5991

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات EVIEWS10

الملحق رقم:(08– ح): نتائج اختبار عدم ثبات التباين Heteroskedasticity Test بالنسبة المغرب ARCH

Heteroskedasticity Test: ARCH

F-statistic	1.768564	Prob. F(1,23)	0.1966
Obs*R-squared	1.785089	Prob. Chi-Square(1)	0.1815

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات EVIEWS10

الملحق رقم:(08– خ): نتائج إختبار التوزيع الطبيعي للأخطاء العشوائية Normality Test بالنسبة للمغرب Jack–Berra

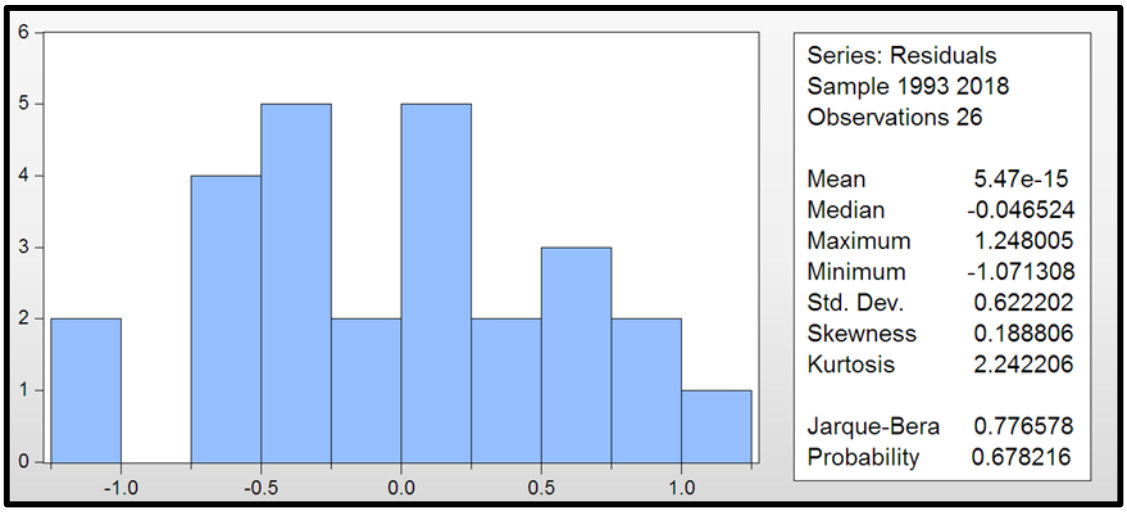

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات EVIEWS10